قسم السياسات العامة والنُظُم المُقارِنة

دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

دراسة حالة بلدية جديوية بولاية غليزان (2021 –2023)

مُذَكِّرة مُقَدَّمة ضِمْن مُتطلَّبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: السياسات العامَّة والنُظم المُقارنة

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذة:**

عائشة مداح **مليكة هارون**

أعضاء لجْنَة المُناقَشَة

إسم ولقب الأستاذ	مُؤسَّسة الإنْتِساب	الصفة
د. وردة بن بخيتة	**المدرسة الوطنية العُليا للعُلوم السِياسيَّة**	**رئيسًا**
د. مليكة هارون	**المدرسة الوطنية العُليا للعلوم السياسيَّة**	**مُشرِفًا ومُقرِّرًا**
د. وسيلة لوجاني	**المدرسة الوطنيَّة العُليا للعُلوم السِياسيَّة**	**عُضوًا مُناقِشًا**

السنة الجامِعِيَّة: 1444- 1445هـ / جوان 2023- 2024م

قسم السياسات العامة والنُظُم المُقارِنة

دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

دراسة حالة بلدية جديوية بولاية غليزان (2021 –2023)

مُذَكِّرة مُقَدَّمة ضِمْن مُتطلَّبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: السياسات العامَّة والنُظم المُقارنة

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذة:**

عائشة مداح **مليكة هارون**

أعضاء لجْنَة المُناقَشَة

اِسم ولقب الأستاذ	مُؤسَّسة الإنْتِساب	الصفة
د. وردة بن بخيتة	**المدرسة الوطنية العُليا للعُلوم السِياسيَّة**	**رئيسًا**
د. مليكة هارون	**المدرسة الوطنية العُليا للعلوم السياسيَّة**	**مُشرِفًا ومُقرِّرًا**
د. وسيلة لوجاني	**المدرسة الوطنيَّة العُليا للعُلوم السِياسيَّة**	**عُضوًا مُناقِشًا**

السنة الجامِعِيَّة: 1444- 1445هـ / جوان 2023- 2024م

قَالَ اللهُ تَعَالَى:

﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ

الْحَقَّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾

[سورة سبأ: الآية 06]

الإهداء

الإهداء

الحمد لله الذي هدانا وما كنا لنهتدي لولا أن ن هدنا الله

الى من قال فيهم ذو العزة " واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي

ارحمهما كما ربياني صغيرا "والديا العزيزين.

الى الشمعة التي تحترق لتضيء الطريق امامي... اليك يا من نزفتي من

أجلى دموعك اليك يا غالية...اليك يا أعظم ما عندي– امي-

الى والدي العزيز حفظه الله لي، والى جدي وجدتي أطال الله بعمرهما

إلى أغلى إنسان وأحب صديقة التي لن أنسى للحظة وقوفها معي طيلة ست سنوات

بلحاج آمال

الى اخواتي (خالد، ميدو، هيثم، زينب، ريهام، يوسف، أمير، نور اليقين، نسرين، وائل، إسراء

والكتكوت الصغير حمزوز

إلى خالاتي كل من :أمينة التي كانت بمثابة أمي، نورة خالتي العزيزة، عائشة من وقفت بجانبي

ودعمتني كاميليا

إلى هاجر التي ساعدتني في اتمام العمل

إلى كل العائلة الكريمة كل باسمه ومقامه

شُکروعِرفان

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وهبنا التوفيق والسداد ومنحنا الثبات وأعاننا على إتمام هذا العمل، فالحمد لله حمدا كثيرا.

إيمانا بمبدأ من لا يشكر الله لا يشكر الناس، فإني أتقدم بجزيل الشكر والتقدير العميق للدكتورة **هارون مليكة** التي ساعدتني كثيرا في مسيرتي لانجاز وكتابة هذا البحث والتي كان لها دوراعظيما من خلال تعليماتها، ونقدها البناء، ودعمها الأكاديمي، كمّا أتقدم بالشكر إلى أساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقراءة هذه المذكرة.

الشكر موصول أيضا إلى جميع أساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، ولكل الأيادي التي أحاطت بي كي يخرج البحث في شكله الأخير.

خُطَّة الدراسة

خُطَّة الدراسة:

مُقدِّمة

الفصل الأوَّل: الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر

المبحث الأوَّل: الجماعات المحلية في الجزائر

المطلب الأوَّل: تعريف الجماعات المحلية في الجزائر

المطلب الثاني: التنظيم الإداري للجماعات المحلية في الجزائر

المبحث الثاني: التنمية المحلية في الجزائر

المطلب الأوَّل: التطور التاريخي للتنمية المحلية، وتعريفُها

المطلب الثاني: أنواع التنمية المحلية، وخصائصها، وأسسها

الفصل الثاني: دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

المبحث الأوَّل: الجماعات المحلية فاعل أساسي في التنمية المحلية

المطلب الأوَّل: دور الولاية في مجال التنمية المحلية، وعوامل نجاحها، ومعوقاتها

المطلب الثاني: دور البلدية في مجال التنمية المحلية، وعوامل نجاحها، ومعوقاتها

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية جديوية في ولاية غليزان

المطلب الأوَّل: البناء الإقليمي لبلدية جديوية

المطلب الثاني: التركيبة المالية والموارد الإقتصادية لبلدية جديوية

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول الأعمال المنجزة وغير المنجزة في مجال تحقيق التنمية المحلية في بلدية جديوية بولاية غليزان

المبحث الأوَّل: التنظيم الإداري والقانوني لبلدية جديوية

المطلب الأوَّل: الهيكل التنظيمي لبلدية جديوية والأخطار المتعرضة لها

المطلب الثاني: النصوص المرجعية المتعلقة بمخططات بلدية جديوية للتنمية المحلية

المبحث الثاني: مخططات وأعمال بلدية جديوية في مجال تحقيق التنمية المحلية 2021-2023

المطلب الأوَّل: مخططات وأعمال بلدية جديوية في مجال تحقيق التنمية المحلية 2021- 2023

الخاتمة

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	أنواع المرافق وتعدادها ببلدية جديوية- غليزان 2022- 2023	106
02	عمليات مشاريع بلدية جديوية في تحقيق التنمية المحلية خلال سنة 2022	112
03	العمليات الجارية في بلدية جديوية خلال سنة 2022	113
04	حوصلة وضعية المشاريع المسجلة بميزانية البلديات (التمويل الذاتي) للسنة المالية 2023 –وضعية موقوفة بتاريخ 31 مارس 2024)	114
05	المشاريع المنتهية في بلدية جديوية للسنة المالية 2023	121 -120
06	المشاريع المغلقة لبلدية جديوية خلال السنة المالية 2023	123 -122
07	المشاريع قيد الإجراءات الإدارية لبلدية جديوية خلال سنة 2023	123
08	المشاريع غير المنطلقة لبلدية جديوية خلال سنة 2023	124 -123
09	المشاريع المتوقفة لبلدية جديوية خلال سنة 2023	124
10	المشاريع في طور الإنجاز لبلدية جديوية خلال سنة 2023	125 -124

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	خريطة الطرق الولائية والوطنية والبلدية لولاية غليزان- رقم الولاية 48	85
02	الهيكل التنظيمي لبلدية جديوية في ولاية غليزان	88

مُلخَّص الدراسة

مُلخَّص الدِّراسة

1. المُلخَّص باللّغة العربيَّة

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة البحث عن دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية من العمل على توفير موارد مالية ذاتية كافية ومستوى أداء فعال لأجهزتها المحلية، من أجل المساهمة في الدور التنموي الحقيقي ليا في التنمية المحلية بالجزائر بالتكفل بحاجيات المواطنين وتحقيق طموحاتهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي في شتى المجالات.

خلصت الدراسة إلى أن المشرع الجزائري، منح صلاحيات ومهام كثيرة ومتنوعة للجماعات المحلية في شتى الميادين، إلا أن أداء المجالس المنتخبة المحلية في الجزائر فشلت في تحقيق الأهداف المرجوة منها اتجاه المجتمع المحلي. كما أوصت الدراسة بضرورة فرض المستوى التعليمي لمنتخبي المجالس المحلية للبلدية، وإنشاء خلية داخل البلدية تسمى بـ" خلية الجودة". مهمتها الأساسية مساعدة رؤساء المجالس المنتخبة في التخطيط المشاريع التنمية المحلية.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية-. بلدية- آليات التفعيل- التنمية المحلية – بلدية جديوية في ولاية غليزان.

2. Abstract :

This study aims to try to search for The role of local communities in achieving local development, especially the municipality, to work on providing sufficient self-financial resources, and an effective level of performance for their local bodies, in order to contribute to their real developmental role in local development in Algeria, by taking care of citizens' needs and achieving their aspirations for progress. economic and social in various fields.

The study concluded that the Algerian legislator granted many and varied powers and tasks to local groups in various fields. but the performance of the local elected councils in Algeria failed to achieve the desired goals towards the local community. The study also recommended the necessity of imposing the educational level of the elected local councils of the municipality, and establishing a cell within the municipality called the "Quality Cell", whose main task is to assist the elected council heads in planning local development projects.

Keywords: Local Administration. Municipalité, activation mechanisms, the development of local. La commune de Gediwiyah dans la wilaya de Rélizane.

مُقدّمة

مُقدِّمة:

أخذ موضوع التنمية حيزًا مهمًا من الدراسة خلال العقود الأخيرة، حيثُ عرفتْ نظريات التنمية تطورًا بالغًا جعل اِهتمامها يتجاوز مطالب تحقيق التنمية الإقتصادية والمادية، ليبتغي تحقيق التنمية الشاملة، بل يتعداها إلى البحث عن التنمية المستدامة التي تهدف إلى اِستخدام الموارد بطريقة عقلانية وعادلة من منطلق الحفاظ على حق الأجيال القادمة في هاته الموارد. فالتنمية بمختلف أبعادها أضحت غاية كل المجتمعات التي تصبو إلى التقدم والإزدهار والإستقرار.

ونتيجة لتعاظم أدوار الدولة وتزايد مهامها لم تعد الدول قادرة لوحدها بسلطتها المركزية من الإستجابة لمختلف متطلبات الجماهير في مختلف ربوع الوطن، مما أدَّى بغالبية دول العالم التوجه نحو تخفيف مركزيتها والتنازل لسلطات محلية لا مركزية عن بعض المهام، وذلك لتحسين الخدمات وتسريع الإجابة لاحتياجات المواطنين على المستوى المحلي، باعتبار الوحدات المحلية النواة اللامركزية الأقرب للمواطن والوسيط بين السلطات المركزية وبين المواطنين، ومن جملة الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها الدولة الجزائرية هو التسيير المحلي الفعال وتحقيق التنمية المحلية ومن ثم المستدامة.

إذْ يعتبر موضوع التنمية المحلية من أهم المواضيع المطروحة للنقاش في الآونة الأخيرة ، نظرًا لما له من اِنعكاسات جد مؤثرة على التنمية الوطنية المحلية والمستدامة باعتبارها جزء من الكل، والجزائر كغيرها من الدول تسعى لتحقيق التنمية المحلية، ويظهر ذلك في جملة من المجهودات، فقد تبنت نظام اللامركزية كخطوة لتمكين الجماعات المحلية التي تتمثل في "الولاية والبلدية" من القيام بدورها التنموي، حيثُ تعتمد الجماعات المحلية إلى تحقيق مصالح المواطنين من خلال الصلاحيات المخولة لها في كافة المجالات الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية وحتى الثقافية، وغيرهم.

وعليه، فالجماعات المحلية لها دور حيوي في تحقيق التنمية المحلية، لأنها تعتبر واجهة مباشرة للمواطنين في التفاعل مع الحكومة المحلية وتلبية احتياجاتهم ومطالبهم. وتتنوع أدوار الجماعات المحلية بين توفير البنية التحتية الضرورية، وتعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرار، وتنفيذ السياسات والبرامج التي تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحلية وغيرها.

و البلدية تعتبر واحدة من الجماعات المحلية المهمة جدًا، فهي هيئة لا مركزية للدولة، وواحدة من بين الهياكل والنماذج التطبيقية لتسيير الجماعات المحلية ودورها في التنمية المحلية، وإختيار الإستراتيجية الملائمة والنماذج الكفيلة لتلبية حاجيات المواطنين والتي تتعدد بتعدد مظاهر وأشكال التنمية، والتي لا تخرج عن سياقها العام وهو البعد التنموي المحلي والوطني المستدام.

وتعتبر بلدية جديوية المتواجدة في ولاية غليزان واحدة من الهيئات اللامركزية المحلية التي تسعى إلى تحقيق التنمية المحلية على مستوى المنطقة، وسيتم أخذ هذه المؤسسة "بلدية جديوية" كنموذج تطبيقي لدراسة حالتها وأعمالها المحققة وغير المحققة في مجال التنمية المحلية خلال الفترة مابين 2021 و 2023. وهذا من أجل إستطلاع الجهود المبذولة لبلدية جديوية في إنجاز أعمالها، ومعرفة معوقاتها ومشاكلها التي أدت إلى فشلها في إنجاز مشاريعها وبرامجها المتنوعة خلال الفترة 2021- 2023.

1. الاشكالية :

لتعزيز الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر وبالتحديد على مستوى ولاية غليزان من خلال دراسة حالة بلدية جديوية خلال الفترة الممتدة مابين 2021 و 2023؛ وبغية تسليط الضوء على كل ما يتعلق بالجماعات المحلية و تحقيق التنمية المحلية في الجزائر بصفة عامة وعلى مستوى ولاية غليزان بصفة خاصة، نقوم بطرح الإشكالية التالية :

- ***ماهو دور بلدية جديوية في تحقيق التنمية المحلية خلال الفترة مابين 2021- 2023؟***

2. الأسئلة الفرعيَّة:

وعليه وفي سبيل اتمام هذا العمل، ومن أجل الإحاطة بكافة الإجراءات الواجب إتباعها لدراسة موضوعنا ، قما بوضع مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- كيف تعزز بلدية جديوية المشاركة المجتمعية في مشاريع التنمية المحلية؟

- ماهي الآليات التي تستخدمها بلدية جديوية لضمان تحقيق التنمية المحلية؟

- كيف تدير بلدية جديوية مواردها المحلية تحقيقا للبرامج التنموية في الفترة الممتدة من 2021-2023؟

وللاجابة على هذه التساؤلات قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات:

3. فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الرئيسية :**

تتمكن بلدية جديوية في أداء دورها التنموي بفعالية في مختلف المجالات بصفة فعلية ورسمية.

الفرضيات الجزئية:

- تعتمد بلدية جديوية على مبدأ الشفافية لتعزيز المشاركة المجتمعية بما يؤثر ايجابيا على قراراتها.
- يرتبط تحقيق التنمية المحلية ببلدية جديوية بتوفير الآليات المادية والبشرية والقانونية.
- تساهم الموارد المالية المحلية لبلدية جديوية في تحقيق مشاريعها التنموية.

4. أهمية الموضوع:

- تتمثل الأهمية العملية للدراسة من حيث تحديد الدور الذي تأديه الجماعات المحلية من أجل تحقيق التنمية المحلية مع توضيح الوسائل التي تمكن الجماعات المحلية من تجسيد مشاريعها التنموية بكل نجاعة وفعالية.
- تأتي الأهمية العلمية للموضوع من خلال محاولة إبراز أهم الدراسات المتعلقة بدور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية باعتبار الهيئات المحلية هي الهيئات التي تكون أقرب من المواطنين مما يدفعهم إلى السعي جاهدة إلى تجسيد وتحقيق التنمية المحلية تحت وصاية الهيئات المركزية.
- وتكمن أهمية البحث أيضًا في أنّ الجماعات المحلية تحتل مركزا هاما في الدولة نظرا لدورها الفعّال في تحقيق التنمية المحلية فهي هيئات تابعة من الشعب تنقل مشكلات المجتمع وحاجاته وتطرح لها حلولا.

5. أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- معرفة الدور الفعال الذي تلعبه بلدية جديوية في تعزيز المشاركة المجتمعية.
- محاولة معرفة مدى نجاح أو فشل بلدية جديوية في تحقيق التنمية المحلية.
- محاولة معرفة أهم العراقيل التي تواجه عمل بلدية جديوية في تحقيق التنمية المحلية.

6. أسباب اختيار الموضوع :

يعود اختيار هذا الموضوع لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

- حب المعرفة والبحث العلمي في مجال الجماعات المحلية والتنمية المحلية.
- نظرا للاهمية البالغة للجماعات المحلية كفاعل أساسي في تحقيق التنمية المحلية.
- الرغبة في التعرف على السياسات التنموية من طرف بلدية جديوية.
- الزيادة في الرصيد المعرفي والاهتمامات العلمية.

7. **منهجية الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة وإختبار صحة الفرضيات تتطلب الدراسة إستخدام المناهج الآتية:

- المنهج الوصفي التحليلي: تمَّ الإعتماد على هذا المنهج بهدف وصف وتحليل المفاهيم المتعلقة بالموضوع، وقد كان هذا المنهج هو أنسب المناهج لتحقيق هذه الأهداف، لأنه يتيح لنا إمكانية إعطاء وصف دقيق وتحليل موضوعي للظاهرة، وإستخلاص النتائج بشكل علمي منظم.
- **منهج دراسة الحالة:** ولضرورة تحديد وحصر الدراسة في نموذج مؤسسة بلدية جديوية في ولاية غليزان، فقد إنتهجنا هذا المنهج "دراسة حالة" حتى نتمكن من دراسة الموضوع من مختلف جوانبه ميدانيًا، وبالتالي معرفة ما تقوم به الجماعات المحلية من دور في تحقيق التنمية المحلية في هذه المنطقة "بلدية جديوية" خلال الفترة 2021 – 2023 .

8. اِقترابات الدراسة:

- **الاقتراب القانوني :** من خلال التطرق إلى الجانب القانوني لكل من الولاية والبلدية باعتبارهما مؤسستان رسميتان في الجزائر تسهران على تحقيق التنمية المحلية، بالإضافة إلى التطرق إلى البيئة الداخلية والخارجية لكليهما (الولاية والبلدية) وتأثير ذلك على دورهما التنموي .
- **الاقتراب المؤسسي**: الذي يقصد به مجمل النظريات في حقل السياسة المقارنة وفي العلوم السياسية بصفة عامة، حيثُ تمَّ الإعتماد عليه في هذا العمل لأنه يدرس مؤسسة قانونية رسمية ضمن الجماعات المحلية تتمثل في بلدية جديوية والإحاطة بكل بجوانبها التعريفية والهيكلية ومدى تكريسها لأعمال منجزة في مجال التنمية المحلية خلال الفترة 2021 و 2023، وذكر عوامل فشل لأعمالها فشلت عن الإنجاز خلال نفس الفترة في تحقيق التنمية المحلية بالبلدية.

9. أدوات البحث العلمي: من أدوات البحث العلمي التي تم الإعتماد عليها لإعداد هذا العمل هي:

المقابلة مع بعض مصالح وموظفي بلدية جديوية في ولاية غليزان.

10. الدراسات السابقة:

1- كتاب من تأليف سعودي محمد العربي، بعنوان: **المؤسسات المركزية والمحلية في الجزائر الولاية والبلدية 1516-1962**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، حيثُ تم طرح التساؤل التالي: هل صحيح أنَّ الدولة الجزائرية لم تكن موجودة قبل الإحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830؟ وبالتالي لم تكن هناك مؤسسات دولة مركزية أو محلية؟ حيثُ يهدف هذا الكتاب إلى الكشف عن المؤسسات الإدارية المحلية بالجزائر وإبرازها من النواحي التنظيمية والإدارية والقانونية بعدما تناولها المؤرخون باقتضاب من الوجهة التاريخية المحضة، حيثُ تناول المؤسسات الإدارية المحلية في العهد العثماني 1516-196 2، وقد قسّم المؤلف بحثه إلى بابين، الباب الأول: يتضمن فصلين في الأول منهما تناول فيه المؤسسات الإدارية المحلية في العهد العثماني (1516-1962) مركزاً فيه بصفة خاصة على تحديد طبيعة الوجود العثماني، نظام الحكم المركزي بالعاصمة، الإدارة المحلية ونظام البايليك، وفي الفصل الثاني تناول فيه المؤسسات الإدارية المحلية للدولة أثناء مقاومة الأمير عبد القادر حيث ركز في هذا الجزء من الدراسة على أسباب الاحتلال الفرنسي للجزائر وظهور المقاومة الشعبية والسعي لإقامة دولة مركزية، كما قام المؤلف بتحليل أسباب عدم نجاح المقاومة في القرن التاسع عشر في التخلص من النظام الاستعماري. أما الباب الثاني: فهو يشمل كذلك فصلين، الأول منهما محوره المؤسسات المحلية للإدارة الكولونيالية (1830-1962) وتضمن عدة نقاط أساسية تتمثل في النظام المركزي للإدارة الاستعمارية، والمؤسسات الإدارية التي أقامها الأوربيون لخدمة مصالحهم الخاصة، والفصل الثاني منه تناول فيه المؤلف المؤسسات الإدارية المحلية الجزائرية للثورة الجزائرية (1954-1962) وتطرق فيه إلى التنظيم الخاص والموازي للإدارة الاستعمارية والذي تمكن قادة الشعب الجزائري من قيادة شعبهم إلى تحقيق الحرية والاستقلال للجزائر. حيثُ يختلف موضوع هذا الكتاب عن دراستنا في أنها تحمل نموذج دراسة حالة عن بلدية جديوية في ولاية غليزان والتي تعتبر بلدية وولاية نائية تحتاج إلى التنمية المحلية، كما أن

موضوع الدراسة ركز بالأكثر على الجماعات المحلية المتمثلة في البلدية والولاية ودورهما في تحقيق التنمية المحلية، على عكس الكتاب الذي تحدث على المؤسسات المركزية واللامركزية في إطارهم التاريخي منذ 1516- 1962، أما دراسة بحثنا تطرقت إلى فترة زمنية معاصرة تمتد من 2021 إلى غاية 2024.

2- كتاب من تأليف شيهوب مسعود، بعنوان: **أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام البلدية والولاية**، (ديوان المطبوعات الجزائرية، 1986). حيثُ ركز الكتاب على مبادئ وأسس الإدارة المحلية التي تتمثل أساسا في نظام البلدية والولاية وهذا مايتطابق مع دراستنا من خلال التركيز على الجماعات المحلية البلدية والولاية ومدى تحقيقها للتنمية المحلية خلال الفترة مابين 2021 إلى غاية 2024.

3- سي فضيل الحاج، حيتالة معمر، بن عطة محمد، "**إشكالية التنمية المحلية بين المقومات والمعوقات**"، المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة، العدد 09، (جانفي 2017). إنطلق هذا المقال بإشكالية مفادها: فيما تتمثل المقومات الأساسية لعملية التنمية المحلية وهل للشباب دور في عملية تحقيق التنمية المحلية المستدامة. وماهن المعوقات اللاتي تعترضها وتحول دون تحقيقها؟، فهناك عدة عوامل منها السياسية، الإدارية، الإقتصادية الإجتماعية البيئية الأمنية، وغيرهم التي تلعب دور مهم في تهيئة مناخ التنمية المحلية وأبعادها المختلفة ، والتي تعتبر من معوقات عدم نجاحها في حالة فشل السياسة العامة للدولة في تحقيق المهمة التي إتخذتها على عاتقها وهي التنمية الوطنية بصفة عامة للأجيال الحاضرة والمستقبلية. تطابقت دراستنا مع هذا المقال من خلال ذكر معوقات - أي عوامل فشل ومشاكل وعراقيل- الجماعات المحلية المتمثلة في البلدية والولاية في تحقيقها للتنمية المحلية، وكذا ذكر عوامل نجاح الولاية والبلدية في تحقيقها للتنمية المحلية وهذا ماذكره المقال على شكل مقومات التنمية المحلية.

4- شويخ عثمان، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية دراسة حالة البلدية**، رسالة ماجستير، (جامعة: أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011)، حيثُ طرح هذه الأطروحة إشكالية التالية: ما مدى نجاح البلدية في مهمة التنمية المحلية؟، ولدراسة هذا الموضوع جيدا تم تقسيه إلى فصلين، درس الفصل الأول النظام القانوني للجماعات المحلية ونظم إدارتها في الجزائر كوسط للتنمية المحلية، وخصص الفصل الثاني للحديث عن الدور التنموي للبلدية، مظاهره، آلياته وتطبيقاته، مدعم بنماذج تطبيقية عن المشاريع التنموية بالبلدية، ومن النتائج التي خرجت بها هذه الرسالة أنَّ الدولة تسعى لإرساء نظام لامركزي وحقيقي للجماعات المحلية، والتي تجلت في التأكيد على منح الجماعات المحلية كل الوسائل التي تمكنها من القيام بمهامها، وعملت كذلك الدولة على تخفيف عبء الجماعات المحلية كعمليات تطهير ديون البلديات، خلق ضضرائب جديدة وتحويل الموارد المالية وإن كانت بسيطة مقارنة مع جحم التزام البلديات بموجب جملة من النصوص. كما أن إفتقار الجماعات المحلية للموارد المالية أدى إلى تدخل حتمى للأجهزة المركزية من أجل النهوض بالتنمية المحلية، وهذا ماترتب عنه تبعية مطلقة للهيئات المركزية، وهذا ما يظهر جليا في ميزانيات الجماعات المحلية. لقد توافقت دراستنا مع موضوع مذكرة الماجستير هاته في إبراز دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، إلا أنَّ رسالة الماجستير ركزت بالأكثر على البلدية كجماعة محلية تساهم في تحقيق التنمية المحلية، على عكس دراستنا التي ركزت على البلدية والولاية على حد سواء في مدى تحقيقهم للتنمية المحلية مع أخذ نموذج للدراسة المتمثل في بلدية جديوية بولاية غليزان خلال الفترة مابين 2021 – 2024.

5- محمد الطاهر غزيز، **آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر**، رسالة ماجستير، (جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2013)، وتم طرح الإشكالية الآتية لمعالجة موضوع الدراسة: ما مدى نجاعة الآليات القانونية التي حددها المشرع لتفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية؟، حيثُ تكمن أهمية هذا الموضوع من خلال دراسة واقع البلديات في الجزائر ووضعية المجالس المنتخبة بصفة خاصة باعتبارها العنصر الفعال في البلدية، هذا الواقع المتمثل في تخلف العديد من البلديات عن ركب التنمية المحلية وعدم قدرتها على الإضطلاع بوظائفها الأساسية، والإكتفاء بوظيفتها التقليدية كجهاز إداري تابع للدول، وقد تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة هذا البحث. في النتائج المتحصل عليها تم ذكر بعض الجوانب السلبية التي تؤثر على نشاط البلدية كسيطرة الفكر البيروقراطي في مجال التسيير الإداري، وتأثيرات العولمة على نظام الدولة بصفة عامة وعلى البلدية بصفة خاصة لقربها وإتصالها المباشر مع المجتمع. توافقت دراستنا مع موضوع رسالة الماجستير للطالب محمد الطاهر غزيز في إبراز آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية، وهذا ما تم التطرق إليه في الفصل الثاني في موضوع من خلال تحديد دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية وإبراز عوامل نجاحهم ومشاكلها التي تعرقلها في إحداث التنمية على مستوى المنطقة.

8. هيكلة الدراسة :

لقد قسمت الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الدور التنموي الذي تلعبه الجماعات المحلية، والذي يتضمن مبحثين، إذ أبزرنا في المبحث الأول مفهوم الجماعات المحلية و تنظيمها الإداري في الجزائر أمّا في المبحث الثاني فتحدثنا عن مفهوم التنمية المحلية وتطورها التاريخي في الجزائر.

أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر وهو بدوره مقسم إلى مبحثين نتناولنا في المبحث الأول الجماعات المحلية فاعل أساسي في التنمية المحلية ، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه الهيكل التنظيمي لبلدية جديوية من خلال التطرق لبناءها الاقليمي وتركيبتها الاجتماعية.

أمّا الفصل الثالث، فقد تمَّ التطرق فيه إلى دراسة ميدانية حول الأعمال المنجزة وغير المنجزة في مجال تحقيق التنمية المحلية في بلدية جديوية بولاية غليزان، حيثُ ذكر هذا الفصل عنصرين جد مهمين هما: التنظيم الإداري والقانوني لبلدية جديوية؛ ومخططات وأعمال بلدية جديوية في مجال تحقيق التنمية المحلية منذ 2010 إلى غاية 2024.

وننهي الدراسة بخاتمة تبين أهم النتائج والاقتراحات المتوصل إليها حول هذا الموضوع.

الفصل الأوَّل:

الدور التنموي للجماعات المحليَّة في الجزائر

الفصل الأول: الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر:

تمهيد:

الجماعات المحلية والتنمية المحلية تمثلان مفهومين أساسيين في بناء المجتمعات المستدامة والمزدهرة. فهما يعبران عن الجهود الحكومية والمجتمعية المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي والوطني.

حيثُ تعتبر الجماعات المحلية في الجزائر هيئات إدارية تتولى إدارة شؤون المناطق والمدن والقرى على مستوى محدد، وتعمل على تلبية احتياجات السكان وتحقيق تطلعاتهم وخدماتهم.

وتتمثل التنمية المحلية في الجزائر في تعزيز القدرات والموارد المحلية لتحسين جودة الحياة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا ما سنتحدث عن في الفصل الأول من هذا الموضوع والتفصيل فيه، وبذلك وفي هذا الفصل سنتطرق إلى:

1. المبحث الاول: الجماعات المحلية في الجزائر

- المطلب الأوَّل: : تعريف الجماعات المحلية في الجزائر
- المطلب الثاني: التنظيم الإداري للجماعات المحلية في الجزائر

2. المبحث الثاني: التنمية المحلية في الجزائر

- المطلب الأوَّل: التطور التاريخي للجماعات المحلية، وتعريفها
- المطلب الثاني: أنواع التنمية المحلية، خصائصها، وأسسها.

المبحث الأول: الجماعات المحلية في الجزائر

تمهيد:

[1]تعتبر الجماعات المحلية من الهيئات الحكومية التي تلعب دوراً حيوياً في تنمية المجتمعات وتحسين جودة حياة الناس على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. تهدف هذه الجماعات إلى تنظيم الشؤون المحلية وتقديم الخدمات الأساسية للسكان، مثل الصحة والتعليم والنقل وإدارة النفايات.

تتمتع الجماعات المحلية بالاستقلالية في اتخاذ القرارات التي تخص منطقتها، وتعتمد ذلك على النظام القانوني والتنظيمي في كل دولة. تعتبر الجماعات المحلية أيضاً واجهة مهمة بين الحكومة المركزية والمواطنين، حيث يمكن للمواطنين التواصل معها للتعبير عن احتياجاتهم ومشاكلهم المحلية.

من خلال تعزيز دور الجماعات المحلية وتمكينها من أداء واجباتها بكفاءة، يمكن تحقيق تنمية مستدامة وشاملة في المجتمعات المحلية، وبناء بيئة ملائمة للعيش والازدهار لجميع أفراد المجتمع.

وفي هذا المبحث سنتطرق على:

1. المطلب الأول: تعريف الجماعات المحلية في الجزائر
2. المطلب الثاني التنظيم الإداري للجماعات المحلية في الجزائر.

المطلب الأول: تعريف الجماعات المحلية في الجزائر

تعرف الجماعات المحلية بأنها هيئات إدارية محلية تتولى إدارة شؤون المناطق الجغرافية الصغيرة، مثل القرى والبلديات والأحياء، وذلك بموجب القوانين والتشريعات المعمول بها في البلد. تهدف الجماعات المحلية إلى تحقيق التنمية المحلية المستدامة، وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين في المناطق التي تتولى إدارتها.

تتمتع الجماعات المحلية بدرجة من الاستقلالية في اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون المنطقة، مما يسمح لها بتلبية احتياجات السكان بشكل أفضل وأكثر فاعلية. وتشمل مهام الجماعات المحلية تقديم الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والنقل وإدارة النفايات، إلى جانب تنظيم الأنشطة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في المنطقة[1].

تعتبر الجماعات المحلية جزءاً أساسياً من النظام الإداري العام في الدول، حيث تلعب دوراً مهماً في تحقيق التوازن والتنمية المستدامة على المستوى المحلي، وتعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار وتنفيذ السياسات المحلية[2].

[1]- شويح بن عثمان، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية دراسة حالة البلدية**، رسالة ماجيستير، (جامعة: أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سنة 2011)، ص. 14.

[2]- نصرالدين مصطفى، "الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر"، **مجلة الباحث**، (2012)، ص. 161.

1.تعريف الجماعات المحلية:

تعد الجماعات المحلية وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والمدن والقرى وتتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

وقد أصطلح على تسميتها في بعض الدول بالحكم المحلي لتمتعها بالاستقلال المالي الواسع عن الحكومة المركزية إلى درجة تشبيهها بالحكومة المحلية ويمكن التفريق بين مصطلحي الإدارة المحلية والحكم المحلي كون هذا الأخير يتضمن مظاهر الحكم التقليدية من التشريع والتنفيذ والقضاء بينما نظام الإدارة المحلية لا شأن له بالتشريع ولا القضاء حيث ينحصر عمله في مجال الوظيفة التنفيذية بالمرافق ذات الطابع المحلي المحلي[1].

كما عرفت بأنها جماعات إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستغلال المالي، لها دور أساسي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأنها تعمل على تنفيذ سياسة الدولة الاجتماعية والاقتصادية في مجالات السكن التشغيل التهيئة العمرانية و التعمير.[2]

[1]- إبتسام عميور، **نظام الوصاية الإدارية ودورها في ديناميكية الأقاليم**، رسالة ماجيستير، (كلية الحقوق، جامعة قسنطينة،1 سنة 2013)، ص. 62.

[2]- **المرجع نفسه**، ص. 64.

لقد عرفت الجماعات المحلية عدة تعريفات منها: " أنها مجموعة من الأجهزة التنفيذية والفنية على المستوى المحلي، تتولى إدارة الشؤون والخدمات العامة ذات الطابع المحلي، قد تكون منتخبة أو معينة[1].

وتباشر اختصاصها عن طريق النقل أو التقويض، فهي تعني توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين الأجهزة المركزية في العاصمة وهيئات محلية مستقلة عنها، ومن ثم فهي أسلوب من أساليب تنظيم الدولة من شأنه تحقيق اللامركزية".

تعرف أيضا على أنه "تعبير جغرافي محدد إقليميا ومحدد عدديا ووحدة مصغرة عن الدولة. أوكلت لها جملة من الصلاحيات تأخذ بعين الاعتبار اتساع مهام السلطة المركزية على المستوى المحلي، لذا أوكلت مهمة التسيير المحلي بواسطة اللامركزية تكون مستقلة لكن تعمل تحت وصاية السنطة المركزية.[2]

من خلال هذه التعاريف يتضح أن الجماعات المحلية: هي جزء لا يتجزأ من الدولة أي هي عبارة عن جماعات وهيئات مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المانية ، وتعتبر وسيلة للتنظيم الإداري المحلي ومشاركة المواطنين في إدارة الشؤون العامة المحلية".[3]

---

[1]- لطيفة عشاب، **النظام القانوني للبلدية في الجزائر**، مذكرة ماستر أكاديمي، (جامعة: قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، سنة 2013)، ص. 12.

[2]- عتيقة جديدي، **إدارة الجماعات المحلية في الجزائر حالة بسكرة**، رسالة ماجيستير، (جامعة: محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، سنة 2013)، ص. 21.

[3]-**المرجع نفسه**، ص ص 20 - 22.

الجماعات المحلية هي هيئات إدارية تتولى إدارة شؤون المناطق الجغرافية الصغيرة، مثل القرى والبلديات والأحياء، وفقًا للقوانين والتشريعات المعمول بها في البلد. تهدف الجماعات المحلية إلى تحقيق التنمية المحلية المستدامة، وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين في المناطق التي تديرها.

تعرف الجماعات المحلية حسب التعديل الأخير لدستور الجزائر نوفمبر 2020، في المادة 17 بأنَّ: "الجماعات المحلية للدولة هي البلدية والولاية. البلدية هي الجماعة القاعدية . بغرض تحقيق توازن اِقتصادي واِجتماعي للبلديات محدودة التنمية، وتكفل أفضل باحتياجات سكانها، يمكن أنْ يخص القانون بعض البلديات، الأقل تنمية، تدابير خاصة".[1]

فالجماعة تسير وتدير شؤونها من قبل مجلس جماعي منتخب على اعتبار أنها الدائرة الأولى التي يتمكن فيها المواطنين بواسطة من انتخبوهم في المجلس الجماعي من أن يديروا شؤونهم بحرية ويمارسوا حقوقهم المدنية و بأن تكون لديهم إدارة قريبة وفعالة تصغي إلى انتظار اتهم وتطلعاتهم.

وتجربة الجماعات المحلية هي تجسيد لخيار اللامركزية الإدارية الذي اعتمده منذ الاستقلال وهي تمثل خياراً لا رجعة فيه وورشاً يحظى بالأولوية في السياسات العامة للمملكة.[2]

فكرة اللامركزية الإدارية أو الإقليمية تقوم على أساس توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية بالعاصمة وبين هيئات محلية مستقلة. ويشترط في ذلك توفر ثلاث أركان:

---

[1]- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **حسب التعديل الأخير نوفمبر 2020**، المادة 17، دار بلقيس، الدار البيضاء، الجزائر، ص. 15.

[2]- عبد الوهاب بن بوضياف، **معالم لتسيير شؤون البلدية**، (الجزائر، عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، سنة 2014)، ص. 57.

- الاعتراف بوجود مصالح محلية مستقلة ومتميزة عن المصالح الوطنية

- أن يعهد بالإشراف على هذه المصالح إلى هيئات منتخبة

- أن تستقل هذه المجالس في ممارسة اختصاصاتها تحت إشراف السلطة المركزية.

لقد شهدت اللامركزية على مستوى الجماعات إصلاحاً جذرياً في العام 1976 من خلال اعتماد إطار قانوني جديد خوّل الجماعات مسؤوليات واسعة فيما يتعلق بتدبير الشؤون المحلية، ونقَل سلطة إجراء مداولات المجالس من ممثل الدولة إلى رئيس المجلس الجماعي باعتباره سلطة منتخَبة.

كما تم تعزيز مسلسل اللامركزية عام 1992 من خلال إحداث الجهة، باعتبارها جماعة محلية ذات اختصاص، تشكّل إطاراً ملائماً لتطوير آليات ومناهج جديدة كفيلة بتثمين أمثل للموارد البشرية والطبيعية والبيئية للجهة.[1]

فالجهة تمثل إطاراً جغرافياً يضم أبعاداً اقتصادية واجتماعية وثقافية، تقوم على تعزيز أسس الديمقراطية المحلية، والتضامن داخلياً وخارجياً بين الجهات والتنسيق بين مختلف الفاعلين الذين يكوّنون الجهة بغية تحقيق تنمية محلية مندمجة ومتنوعة.

لقد صاحبت قوانينَ اللامركزية إنْ على مستوى الجماعة، أو العمالة أو الإقليم أو الجهة، جملةٌ من إجراءات المواكبة تتوخى تمكين الهيئات المنتخَبة من أداء مهامها في أمثل الظروف التي تضمن الفعالية ونجاعة الأداء. فالإصلاح الجماعي الذي أتى به ظهير 30 شتنبر 1976 وقع تعديله بمقتضى ظهير3 أكتوبر

[1]- العقريب بونوة، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية حالة بلدية القليعة**، مذكرة ماستر، (جامعة: قسنطينة 03، معهد تسيير التقنيات الحضرية، قسم تسيير المدن والتعمير، سنة 2015)، ص. 14.

2002 القاضي بتنفيذ القانون رقم 00- 78 المتعلق بالتنظيم الجماعي والذي تم من خلاله تعدد مسؤوليات المجلس الجماعي لتشمل كل مجالات التنمية المحلية، هذا الأخير بدوره شهد تعديلا خلال هذه السنة وذلك من اجل وضع اليد على مكامن الخلل والإشكاليات التي أبانت عنها تجربة اللامركزية والتي يستوجب تجاوزها إصلاح وملائمة الإطار القانوني الذي ينظم العمل الجماعي.[1]

وهكذا وبمقتضى التعديل الذي جاء به ظهير 1-08-153 الصادر بتاريخ 18 فبراير 2009 القاضي بتنفيذ القانون رقم 17-08، أدخلت عدة تعديلات على الميثاق الجماعي تتمحور عموما في تقوية آليات الحكامة المحلية، ودعم وحدة المدينة، وتحسين آليات تدبير المرافق العمومية بالتجمعات الحضرية الكبرى، والحد من هشاشة مؤسسة الكاتب العام .

إلى جانب تعديل ووضع قوانين جديدة أخرى كالتنظيم المالي لجماعات المحلية من خلال ظهير 01-09-02 الصادر بنفس التاريخ (2009/02/18) والقاضي بتنفيذ القانون رقم 45-08[2].

والقانون رقم 06/47 المتعلق بتنظيم الجبايات المحلية الذي دخل حيز التنفيذ في فاتح يناير 2008

2. نشأة وتطور الجماعات المحلية:

"خلق الله سبحانه و تعالى الإنسان عاجزا عن العيش منفردا، فتجمع في صورة أسر بدائية يتحمل فيها عبئ الكفاح في سبيل لقمة العيش، ثم تجمعت هذه الأسر بحثا عن المأوى والمرعى والأمن وتكونت هذه

[1]- شويح بن عثمان، **مرجع سابق الذكر**، ص. 12.

[2]- عبد الوهاب بن بوضياف، **مرجع سابق الذكر**، ص ص. 60-61.

المجموعات في شكل قبائل بقصد إشباع حاجاتها الأمنية والاقتصادية والروحية، وكان صاحب السلطة والسيادة في القبيلة أقواها عائليا، وبعد ذلك نشأت أفراد هذه القبيلة لغة واحدة للتفاهم بين أفرادها، ومع مرور الزمن تواجدت على أرض الواقع ممارسات أصبحت فيما بعد تقليدا لها قوة القانون ولم يكن لارتباط الفرد الوثيق بقبيلته ولا لسلطة رئيس القبيلة على أفرادها من مبرر في أذهانهم سوى أن هذه السيادة والسلطة هي الأساس الوحيد لضمان استقرارهم وتوفير الأمن لهم.[1]

لم يكن النظام القبلي لقلة أفراده وارتباطهم بروابط القربى يسمح لرئيس القبلية بأن يكون معزولا عن أفرادها ولا أن يشغ نشاطهم لصالحه بعيدا عن الأفراد الآخرين كما أن حياة المرعى والصيد التي كانت تعيشها القبيلة لم تكن لتسمح بالاستبداد ،بأفرادها، إذ أن هذه الحياة بطبيعتها تقوم على الحرية والحماية الجماعية تحت راية رئيس القبيلة ومجلسها الذي يختاره أفراد القبيلة، ويعتبر مجلس القبيلة وسلطة رئيس المجلس القبيلة هي الصورة البدائية لنشأة السلطة المحلية .[2]

وحينما ظهرت حرفة الزراعة إستقر الأفراد في بعض المناطق الزراعية واحترفوا الزراعة تغيرت حياة الناس وتكونت بذلك القرى ثم المدن وظهرت وظائف جديدة كالتجارة والحدادة وصناعة الأدوات وإصلاحها، وظهرت مهنة الحراسة كحراسة المزروعات والمحاصيل وظهرت فكرة السلطة الإدارية التي تفض المنازعات وتنظم العلاقات بين أفراد القبيلة.

---

[1]- خيضر خنفري، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع و افاق**، أطروحة نيل دكتوراه، (جامعة: الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية، سنة 2011)، ص ص . 2- 4.

[2]- هشام رضوان، **إشكالية الاستقرار السياسي والتنمية المحلية بالجزائر دراسة لمديرية الموارد المائية بولاية ورقلة**، مذكرة ليسانس، (جامعة: قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، سنة 2013)، ص. 91.

وبعد تراجع النظام القبلي في أداء وظائفه الأساسية في كثير من التجمعات السكانية نشأت الدولة التي تعتبر أهم شخصية إقليمية برزت إلى حيز الوجود في العصر الحديث حيث تحولت السلطة إلى حكومة والتقاليد إلى قوانين ، وكانت الدولة تقوم بإدارة جميع المرافق المهمة كالدفاع عن الدولة من الخارج وحماية أمنها من الداخل وإقامة العدل وتوفير الخدمات للمواطنين جميعا.[1]

وبمرور الوقت اتسعت وظائف الدولة وشملت أوجه الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كافة، ثم أفرزت الثورة الصناعية خلال القرن 18 مدى حاجة الدولة إلى التخطيط ووضع برامج التنمية وضرورة تدخل الدولة المباشر والمستمر في حياة الأفراد لتنظيم حركة المجتمع على النحو الذي يكفل نجاح تنفيذ الخطط والبرامج، ولقد ترتب على ذلك قيام الدولة بتدعيم جهازها الإداري بما يمكنها من أداء المسؤوليات المنوطة بها ولكن مع زيادة الأعباء على أجهزة الدولة أصبح الجهاز الإداري غير قادر على مواجهة التحديات المستمرة والمتزايدة وبالتالي أسندت الدولة جانب من مهام وظيفتها إلى الأفراد لمباشرتها بواسطة هيئات محلية تمثلهم في أقاليم الدولة حتى يساعد ذلك على سرعة البث في المسائل والقضايا المحلية المطروحة.[2]

إن تعدد وظائف الدولة واتساع رقعة الدولة الحديثة أدى إلى ضرورة قيام الدولة بتنظيم إدارة جميع المصالح على الصعد الوطني، وذلك بتوزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين الحكومة المركزية وبين هيئات محلية.

[1]- هشام رضوان، **مرجع سابق الذكر**، ص. 67.

[2]- خيضر خنفري، **مرجع سابق الذكر**، ص. 60.

ومنذ النصف الثاني من القرن 20 اتجهت الدول المتقدمة والدول النامية نحو الأخذ بنظام الإدارة المحلية وهذا نتيجة لعدة متغيرات سياسية أو تكنولوجية أو ثقافية حدثت في القرن 20 كان أثرها الرئيسي في تغير أسلوب إدارة المجتمعات المحلية، ومع استقلال الدول النامية من ريقة الاستعمار الغربي قامت الحكومات في الدول النامية بتطبيق العديد من سياسات الإصلاح بهدف التخلص من كل أشكال الحكم ونظم الإدارة التي فرضها عليها الاستعمار.

ومن بينها الجزائر من خلال إصلاح نظام الجماعات الفعلية بإصدار قانون البلدية في 1967 وقانون الولاية في 1969 والهدف منها إعادة تحديد الوحدات الإدارية للجزائر ومهامها وإتاحة قدر أكبر من اللامركزية[1].

ومع ظهور فكرة الدولة الخادمة والتي تعمل على خدمة المجتمعات وليس فقط حراستها وتقوم بإشباع حاجات المواطنين طرحت الديمقراطية خيارا إستراتيجيا على نطاق واسع بين الدول المتقدمة والنامية وطالبت بحكم الشعب من الشعب ولتحقيق ذلك كان من الضروري أخذ رأي الشعب فيما يقدم لهم من الخدمات والسياسات[2].

هناك عدة أسباب أدت إلى الاهتمام بالجماعات المحلية واعتبارها جزءاً أساسياً من الحياة السياسية والاجتماعية في العديد من البلدان، ومن أبرز هذه الأسباب:

[1]- حمد خشمون، **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة**، رسالة دكتوراه، (كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، سنة 2011)، ص. 41.

[2]- هشام رضوان، **مرجع سابق الذكر**، ص. 62.

الحاجة إلى التنمية المحلية:

تعتبر الجماعات المحلية الوحدات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي، حيث تتيح للمجتمعات تلبية احتياجاتها وتطوير بنيتها التحتية وتحقيق التقدم والازدهار.

- **تعزيز الحكم الرشيد:**

من خلال تمكين الجماعات المحلية ومنحها صلاحيات تشريعية وتنفيذية، يمكن تعزيز الحكم الرشيد والديمقراطية على المستوى المحلي وزيادة مشاركة المواطنين في صنع القرار[1].

- **تحسين جودة الحياة:**

من خلال توفير بيئة حيوية صحية ومستدامة، وتوفير فرص العمل والتعليم، يمكن للجماعات المحلية تحسين جودة حياة السكان وزيادة مستوى رفاهيتهم[2].

تتأثر أهمية الجماعات المحلية ودورها بالتشريعات والسياسات الحكومية في كل بلد، ويتغير دورها وصلاحياتها بمرور الزمن وتطور الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

في العصر الحديث، ازدادت دور الجماعات المحلية تعقيدًا مع تطور القوانين والنظم الإدارية، وظهور مفاهيم مثل اللامركزية الإدارية والديمقراطية المحلية. ومع التقدم التكنولوجي، أصبحت

[1]- العقريب بونوة، **مرجع سابق الذكر**، ص. 28.

[2]- خيضر خنفري، **مرجع سابق الذكر**، ص ص. 102-104.

الجماعات المحلية قادرة على تقديم خدماتها بشكل أفضل وأكثر فاعلية، مما يجعلها عاملاً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي[1].

نشأت نتيجة لحاجة الناس إلى تنظيم شؤونهم المحلية وتحقيق التنمية في بيئتهم المحلية. في العصور القديمة، كانت القبائل والمجتمعات القروية تعتمد على هياكل تنظيمية محلية لتوفير الأمن والحماية، وتنظيم الإنتاج والتجارة، وتحقيق التضامن الاجتماعي[2].

مع تطور المدن والحضارات، ظهرت البلديات والمدن الصغيرة كوحدات إدارية محلية، تهدف إلى تلبية احتياجات سكان المنطقة وتطويرها. ومع تقدم العصور، ازدادت أهمية الجماعات المحلية في تقديم الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والنقل، وتوفير بيئة صحية ومستدامة للعيش.

تتنوع تسميات الجماعات المحلية حول العالم، وتختلف هياكلها وصلاحياتها وفقاً للنظام القانوني والتنظيمي لكل بلد. ومع تطور المفاهيم الديمقراطية، أصبح لدى الجماعات المحلية دور مهم في تشجيع المشاركة المجتمعية وتعزيز الحوكمة الرشيدة على المستوى المحلي[3].

---

[1]- أحمد. سي يوسف، **تحولات اللامركزية في الجزائر حصيلة و افاق**، رسالة ماجيستير، (جامعة: مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق، فرع تحولات الدولة، سنة 2013)، ص. 74.

[2]- **المرجع نفسه**، ص. 79.

[3]- خيضر خنفري، مرجع سابق الذكر، ص. 77.

3. أهداف ووظائف الجماعات المحلية:

1.3.أهداف الجماعات المحلية:

هناك أهداف متعددة منها سياسية واجتماعية واقتصاديةوإدارية:

- **الأهداف السياسية :**

ترتبط أساسا هذه الأهداف بمبدأ تشكيل الهيئات المحلية بالانتخاب وهو مبدأ أساس الإدارة المحلية الذي يحقق أهدافا منها: الديمقراطية: حيث تعتبر أحد الأهداف الرئيسية التي يسعى إلى تحقيقها نظام الإدارة المحلية، هذه الديمقراطية قد تمثلت في المجالس المحلية المنتخبة بواسطة المجتمع المحلي لتتولى الحكم والإدارة في هذه المجتمعات وتعتبر الإدارة المحلية جزء لا يتجزأ إن لم تكن أساسا وقاعدة لنظام الحكم الديمقراطي بالدولة كلها، والحقيقة أن إشراك المواطنين في إدارة وحداتهم المحلية يدركهم على أصول العمل السياسي وينمي لديهم الشعور بتحمل المسؤولية.[1]

- **الأهداف الإدارية:**

وتتضمن تحقيق الكفاءات الإدارية حيث تلعب كفاءة الإدارة دورا فعالا وأساسيا في إدارة المحليات للخدمات المختلفة وكذلك في أداء الوظائف العامة التي يصطلح بما المجلس المحلي بكفاءة لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتوفير الخدمات للمواطنين بأيسر السبل، وكما أن نظام الإدارة المحلية تساهم في القضاء على الديمقراطية التي تلازم تركيز السلطة الإدارة حيث تؤدي الخدمات بواسطة أشخاص لا يدركون طبيعة الحاجات المحلية ولا يخضعون الرقابة وأشراف المستفيدين بها.

[1]- أحمد سي يوسف، **مرجع سابق الذكر**، ص. 105.

كما يساهم نظام الإدارة المحلية في التخفيف من الأعباء الملقاة على السلطات المركزية حيث تتولى المجالس المحلية إدارة الأنشطة المحلية بما يتيح الفرصة للسلطات المركزية للتفرغ للمسائل ذات الأهمية القومية.[1]

- **الأهداف الاقتصادية** تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- ✓ توفير مصادر التمويل المحلي. من خلال الضرائب والرسوم المحلية وإيرادات وأملاك المجالس المحلية مما يساهم في تخفيف العبء عن مصادر الدولة التقليدية وتخصيص تلك المصادر للمشروعات القومية.
- ✓ تأسيس مشروعات اقتصادية تلائم احتياجات الوحدات المحلية وحاجات المواطنين فالمجالس المحلية أقدر عادة من السلطة المركزية على اقتراح أو إقرار المشروع الاقتصادي الذي تحتاجه الوحدة المحلية.
- ✓ تنشيط الاقتصاد الوطني كنتيجة لتنشيط الاقتصادي على المستوى المحلي.[2]

- **الأهداف الاجتماعية:**

تتركز الأهداف الاجتماعية للإدارة المحلية في:

- الإدارة المحلية وسيلة لربط البناء المركزي بالقاعدة الشعبية وبذلك يحصل التجاوب بين الجهاز المركزي وباقي القطاعات الشعبية.

[1] خيضر خنفري، **مرجع سابق الذكر**، ص. 128.

[2] - محمد الطاهر عزيز، **مرجع سابق الذكر**، ص. 99.

إن الإدارة المحلية وسيلة لحصول الأفراد على احتياجاتهم وذلك لأن إدارة المصالح المحلية تتفق وحاجات المجتمع المحلي وتحقق ميوله.

- تعميق الثقة بالإنسان وبالقيم الإنسانية عن طريق تأكيد حرية الفرد واحترام كرامته وكبريائه بمعنى معاملته ككائن اجتماعي يرتبط بأفراد مجتمعه وينتمي معهم إلى بيئة محلية معينة يؤثر فيها ويتأثر بما ورغبته في الإدارة وانتخاب من يمثله [1].

2.3.وظائف الجماعات المحلية:

هناك عدة وظائف أسندت إلى الإدارة المحلية ممثلة في مؤسستها المختلفة من ولاية وبلدية وما يتبعها من مصالح وأقسام ويمكن أن نحصر هذه الوظائف في:

- **الأمن والنظام العام:**

أي تسيير الشؤون المحلية وتنظيمها و تأطيرها، كما تعمل كذلك على صياغة المؤسسات وتفعيل عملها وتوفير كل ما يمكن أن يساهم في راحة المواطنين من كهرباء، غاز، غذاء صحة وتهيئة عمرانية وتقوم كذلك بتفعيل الأمن العام وأمن الأشخاص والممتلكات والحفاظ على النظام العام.[2]

- **المصلحة العامة المحلية:**

وهنا تتعلق بتنظيم الحالة المدنية وتسييرها من خلال الاعتماد على سجلات و ميكانيزمات تنظيمية خاصة بكل الحالات المدنية من ولادات ووفيات وغيرها ويعتبر هذا القسم من أهم الأقسام

[1]- شويح بن عثمان، **مرجع سابق الذكر**، ص. 109.

[2]- **المرجع نفسه**، ص. 112.

التنظيمية الضرورية للمواطن، وللدولة على حد سواء وتقوم أيضا مؤسسات الإدارة المحلية فيما يخص مهام تسيير وتطوير المصلحة العامة المحلية فالأهداف التي رسمتها الدولة فيما يخص الإصلاح الإداري وتطوير الخدمات للمواطنين وتحسينها أدرجت في أولوياتها الاهتمام بالإدارة المحلية باعتبارها أكثر قربا من المواطن وأكثر تمثيلا للدولة وأكثر تعاملا مع متطلبات المجتمع على المستوى المحلي.[1]

- **الإتصال بالمحيط والاستماع للمواطن :**

وتتم هذه العملية بإشراك المواطن في مجريات الحياة التنظيمية المحلية وأعلامه بما يجري بالإضافة إلى مهمة استقبال الزوار وتبسيط إجراءاتها

وتنشيط الاتصال وتسهيل مرور المعلومات بين المواطن وإدارته.[2]

باختصار ان أهداف ووظائف الجماعات المحلية تتنوع وفقًا للظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في كل بلد، ومن أهمها:

- **تقديم الخدمات العامة:**

توفير الخدمات الأساسية للمواطنين مثل المياه والصرف الصحي والنقل العام وإدارة النفايات.

- **التنمية المحلية:**

[1]- **المطبوعة الخاصة بالملتقى الوطني حول الشيخ الرماني وأعالم غليزان.**

[2]- سمارة الزغبي خالد، **تشكيل المجالس المحلية و أثره على كفايتها في نظم الإدارة المحلية دراسة مقارنة المملكة المتحدة - فرنسا- يوغسلافيا الأردن**، (الأردن: مكتبة دار الثقافة، ط3، 1993)، ص. 82.

تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستوى المحلي وتحسين جودة الحياة للمجتمعات المحلية.

- **تنظيم الشؤون المحلية:**

إدارة شؤون المنطقة بما في ذلك التخطيط العمراني والبنية التحتية والبيئة والسياحة[1].

- **تعزيز الديمقراطية المحلية:**

تشجيع المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات المحلية وتنفيذها.

- **تعزيز التعاون والتضامن الاجتماعي:**

تعزيز التعاون والتضامن بين أفراد المجتمع لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة[2].

المطلب الثاني : التنظيم الاداري للجماعات المحلية في الجزائر

يعتبر التنظيم الإداري للجماعات المحلية في الجزائر جزءاً أساسياً من النظام الإداري العام للبلاد، حيث يهدف إلى تنظيم شؤون المدن والبلديات والأحياء على الصعيدين الإداري والمالي. تتمثل أهمية التنظيم الإداري للجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، إضافة إلى تعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرار وتنفيذ السياسات المحلية[3].

---

[1]- الطهراوي هاني علي، **القانون الإداري**، (عمان: دار الثقافة، 2006)، ص. 124.

[2]- الطهراوي هاني علي، **قانون الإدارة المحلية الحكم المحلي في الأردن وبريطانيا**، (عمان: دار الثقافة، ط 1، 2004)، ص. 78.

[3]- الخلايلة محمد علي، **الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن - بريطانيا- فرنسا دراسة تحليلية مقارنة**، (عمان: دار الثقافة، ط1، 2009)، ص. 144.

يتمتع التنظيم الإداري للجماعات المحلية بالجزائر بالعديد من الخصائص والميزات، منها اللامركزية الإدارية التي تمنح الجماعات المحلية درجة من الاستقلالية في اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤونها المحلية، وكذلك الديمقراطية المحلية التي تشجع على مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار وتحديد احتياجاتهم وأولوياتهم.

تتوزع الجماعات المحلية في الجزائر إلى عدة أنواع، منها البلديات التي تدير شؤون المدن والقرى، والمجالس الشعبية التي تدير شؤون الأحياء السكنية الصغيرة. تعتمد هذه الجماعات على التمويل الذاتي من مواردها المحلية، إلى جانب الدعم الذي تحصل عليه من الحكومة المركزية[1].

1. نظام الجماعات المحلية بالجزائر من خلال التعديل القانوني الجديد " قانون البلدية رقم 11- 10 المؤرخ في سنة 2011" و"قانون الولاية رقم 12- 07 المؤرخ في سنة 2012":

قصد تدارك النقائص المسجلة من خلال تطبيق القانون 90/08 المؤرخ في 07 أفريل 1990، ونتيجة لعجز هذا الأخير من إزالة التوترات وحل المشاكل الناجمة عن التعددية الحزبية، أدخلت مجموعة من التعديلات على النص القانوني الذي يسير المجلس الشعبي البلدي والتي تهدف إلى تعزيز طاقات البلدية في اتخاذ القرارات وتسيير الموارد البشرية وذلك قصد بروز كفاءات وأجيال جديدة من القيادات من نساء وشباب لديه قوة اقتراح وإدارية لتسيير بلديته.[2]

[1]- القبيلات حمدي، **القانون الإداري**، (الأردن: دار وائل للنشر، ط 1، 2008)، ص. 89.

[2]- بوضياف عمار، **الوجيز في القانون الإداري**، (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، ط 2، 2007).

- **الولاية في التشريع الجديد 12- 07 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير 2012:**

نتيجة العوامل وظروف عديدة أثرت في نظام الهيئات المحلية والمؤسسة الولائية بصورة خاصة نظرا للاختلالات الحاصلة بالنظام الولائي وإدراكا من الدولة بضرورة إصلاح هذا النظام وترشيده لصالح الدولة والمواطن لجأت الدولة إلى عدة تدابير واصلاحات لتفعيل دور الولاية تماشيا مع المستجدات والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتكييف النصوص القانونية للجماعات المحلية حسب ما تمليه هذه الظروف.[1]

- **تعريف الولاية في قانون 12/07:**

. جاء في نص المادة الأولى: الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وهي أيضا الإدارية غير الممركزة للدولة تشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة تساهم الولاية مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن. وتتدخل في كل مجالات الاختصاصات المخولة لها بموجب القانون، شعارها هو بالشعب وللشعب، وتحدث بموجب القانون.

كما نصت المادة الثانية على أن " للولاية هيئتان هما المجلس الشعبي الولائي والوالي" فالأول منتخب والثاني معين وهما من أهم الهيئات المسيرة للولاية 20.

[1]- قاسم جعفر أنس، مرجع سابق الذكر، ص. 15.

أهداف الولاية:

تمكين الولاية من القيام بدورها على أكمل وجه في مجال التنمية باعتبارها فضاء للتضامن والتنسيق الوطني بشكل يكون مكملا للبلدية ويقدم خدمة عمومية جوارية.

هدف قانون الولاية 12/07 من تكيف هذه الأجهزة الأخيرة دورها في ممارسة السيادة الوطنية في إطار وحدة الدولة وجعلها مكانا لتنسيق النشاط القطاعي المشترك والموحد للمبادرة المحلية.[1]

- **تعريف البلدية في قانون 11- 10 المؤرخ في 22 يونيو سنة 2011:**

عرفت المادة الأولى من قانون البلدية رقم11- 10 المؤرخ في 22 جويلية 2011 المتعلق بقانون البلدية البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب القانون[2].

أضافت المادة الثانية " أن البلدية هي القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان ممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية .[3]

- **أهداف البلدية :**

مبدأ حرية المجالس المحلية البلدية في المبادرة التي يمكنها توفير مداخيل البلديات ومنح حق التصرف في ميزانيات ومخططات التنمية المحلية.

---

[1]- زويلف حسن، **التنمية الإدارية و الدول النامية**، (الأردن: دار محمد لاوي، 1993)، ص. 91.

[2]- بوضياف عمار، **شرح قانون البلدية**، (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، ط1، 2012.)، ص. 53.

[3]- بن حرف الله الطاهر، **النخبة المحلية في الجزائر دراسة إجتماعية سياسية لآليات تشكيل الممثلين المحليين، النحبة المحلية في ظل نظام الحزب الواحد 1962- 1989**، الجزء الأول، (الجزائر: 2011)، ص. 61.

ترقية دور ومكانة المجالس المحلية بصفتها الفاعل الأول في تجسيد التنمية المحلية وضمان الاستمرارية وفعالية المرفق العام المحلي.

اشراك المواطن في اتخاذ القرارات من خلال تمكينه من حضور الجمعيات العامة للمجالس البلدية، وتفعيل ادوار لجان الأحياء كممثلين داخل هذه الجمعيات لنقل الانشغالات المواطنين ووضع المواطن في صميم . اهتماماته.

يسمح هذا القانون للجمعيات المحلية والبلديات على وجه التحديد القدرة على إنشاء مؤسسات بمعايير اقتصادية حقيقية تسمح بتوفير موارد مستدامة للبلديات تسمح لها بتغطية جزء مهم من التزاماتها الاجتماعية والمشاركة بفعالية في جهد التنمية الوطنية. • تمكين البلديات من خلق مؤسسات اقتصادية في العديد من قطاعات النشاطات الفلاحية منها والصناعية والخدماتية فهذا القانون يهدف إلى تمكين المجالس الشعبية من القدرات التي تتوفر عليها كل بلدية حسب طبيعتها وموقعها الجغرافي[1].

- **هيئات البلدية:**

تبعا لما نصت عليه المادة 15 من قانون 11/10 المتعلق بالبلدية تتوفر البلدية على هيئة مداولة المجلس الشعبي البلدي، هيئة تنفيذية برأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي، إدارة ينشطها الأمين العام للبلدية تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي، تمارس الهيئات البلدية اعمالها في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما".

[1]- قاسم جعفر أنس، **أسس التنظيم الإداري والإدارة المحليمة بالجزائر**،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، 1988)، ص. 13.

- **تشكيل المجلس الشعبي البلدي:**

هو هيئة تداولية ينتخب لمدة 5 سنوات بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة مع تطبيق نظام الباقي الأقوى ويتراوح عدد أعضائه من 13 إلى 43 عضو سبب عدد التعداد السكاني لكل بلدية وفق ما نصت عليه المادة 80 من القانون العضوي رقم 16-10 المؤرخ في 25 اوت 2016 المتعلق بنظام الانتخابات، وحسب الشروط التالية:

- ✓ 13 عضوا في البلديات التي يقل عدد سكانها عن 10000 نسمة.
- ✓ 15 عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 10000 و 20000 نسمة.
- ✓ 19 عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 20001 و 50000 نسمة.
- ✓ 23 عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 50001 و 100000 نسمة.
- ✓ 33 عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 100001 و 200000 نسمة.
- ✓ 43 عضوا في البلديات التي يساوي عدد سكانها 200001 نسمة أو يفوقه[1].

- **صلاحيات المجلس الشعبي البلدي:**

صلاحيات العامة:

يمارس المجلس الشعبي البلدي الصلاحيات العامة التالية[2]:

- ✓ تمارس البلدية صلاحياتها في كل مجلات الاختصاص المخول لها بموجب قانون.

[1]- زغدود علي، **نظام الأحزاب السياسية في الجزائر**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية). 14.

[2]- مسعد الفاروق حمودة، **التنمية والمجتمع مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية**، (مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2001)، ص. 133.

- ✓ يجب على البلدية إن تتأكد من توفر الموارد المالية الضرورية للتكفل بالأعباء والمهام المخول لها قانونا في كل ميدان...
- ✓ يعالج المجلس الشعبي البلدي الشؤون التي تدخل في مجال اختصاصه عن طريق المداولات. يجتمع المجلس الشعبي البلدي في دورة عادية كل شهرين ولا تتعدى مدة كل دورة خمسة (5) أيام يعد المجلس الشعبي البلدي نظامه الداخلي ويصادق عليه في أول دورة.
- ✓ يجتمع المجلس الشعبي البلدي في دور غير عادية بطلب من ثلثي (3/2) أعضائه.[1]

في حالة ظروف استثنائية مرتبطة بخطر وشيك او كارثة كبرى يجتمع المجلس الشعبي البلدي بقوة القانون.

كما حدد قانون البلدية هذه الصلاحيات البلدية في المجالات التالية:

- ✓ التهيئة والتنمية.
- ✓ التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز.
- ✓ التربية والحماية الاجتماعية والرياضة والشباب والثقافة والتسلية والسباحة.
- ✓ النظافة وحفظ الصحة والطرقات البلدية.
- ✓ الصلاحيات المحددة 25.1

يتناول المجلس الشعبي البلدي لمعالجة الصلاحيات المحددة التالية:

[1]- طاشمة بومدين، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب القمايا و إشكاليات**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 2011)، ص. 26.

- ✓ انتخاب من بين أعضائه رئيسا للعهدة الانتخابية.
- ✓ تغيير اسم البلدية و/أو تحويل مقرها.[1]

2. الاجهزة وهياكل الرقابة التابعة للجماعات المحلية:

الجماعات المحلية في الجزائر تتبع نظامًا معقدًا من الرقابة والمراقبة لضمان سلامة وفعالية إدارتها. تتمثل هذه الأجهزة والهياكل في:

- ➢ **المجالس الشعبية البلدية:**

تعتبر المجالس الشعبية البلدية الهيئة التشريعية والرقابية للبلديات، حيث تقوم بمراقبة أداء الإدارة المحلية واتخاذ القرارات الخاصة بالتنمية المحلية.

- ➢ **المجالس الولائية:**

تتولى المجالس الولائية دورًا مهمًا في تنسيق ودعم العمل الإداري للبلديات في الولاية، وتقوم بالرقابة على أداء البلديات وتقديم الدعم الفني والمالي لها.

- ➢ **مفتشية الداخلية:**

تعتبر مفتشية الداخلية الجهاز المختص بمراقبة وتقييم أداء الجماعات المحلية، وضمان تطبيق القوانين والتشريعات المحلية والوطنية.

- ➢ **المحاسب المالي:**

[1]- أمل محمد سميرة، **التخطيط من أجل التنمية**، (مصر: المكتب الجامعي، 1996)، ص. 39.

يقوم المحاسب المالي بمراقبة وتدقيق حسابات البلديات وضمان استخدام الأموال بشكل شفاف وفقًا للقوانين المعمول بها.

- **المراقب العام للمالية:**

يعمل المراقب العام للمالية على مراقبة تنفيذ البرامج والمشاريع الممولة من الميزانية المحلية وضمان استخدام الأموال بكفاءة وفعالية.

تعتبر هذه الأجهزة والهياكل جزءًا أساسيًا من نظام الرقابة على الجماعات المحلية في الجزائر، حيث تساهم في تحقيق الشفافية والحكم الرشيد وتعزيز الثقة بين الحكومة المحلية والمواطنين[1].

- **مهام واختصاصات الجماعات المحلية:**

فحسب المادة 35 من الميثاق الجماعي الجديد "يفصل المجلس بمداولاته في قضايا الجماعة.ولهذه الغاية، يتخذ التدابير اللازمة لضمان تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...يستفيد من مساعدة الدولة والأشخاص المعنوية الأخرى الخاضعة للقانون العام..." كما ان المادة 36 من نفس الميثاق تنص على:

" يدرس المجلس الجماعي ويصوت على مشروع مخطط جماعي للتنمية، يعده رئيس المجلس الجماعي...يحدد المخطط الجماعي للتنمية الأعمال التنموية المقرر انجازها بتراب الجماعة لمدة ست سنوات، في أفق تنمية مستدامة وفق منهج تشاركي يأخذ بعين الاعتبار على الخصوص مقاربة النوع" [2].

[1]- لباد ناصر، **القانون الإداري، التنظيم الإداري**، الجزء الأول،(الجزائر: ط3).

[2]- موريس تخلة، **الوسيط في شرح قانون البلديات**، (لبنان: منشورات الجلسي الحقوقية، ط1، 1998)، ص. 37.

من خلال هاتين المادتين، يتضح أن المسؤولية التنموية للجماعة تتخذ ثلاثة أوجه :

مسؤولية إقتصادية:

وتبرز في البرامج الاقتصادية المحلية التي يعدها المجلس بصفته شريكا في التنمية، إما كمساعد للدولة بتثبيته لبنيات استقبال لمشاريع وإما كفاعل محلي يسعى إلى أهداف اقتصادية تتماشى مع خصوصياته. فدائما حسب المادة 36 من الميثاق الجماعي، يضع المجلس كل التدابير التي من شانها المساهمة في الرفع من القدرات الاقتصادية للجماعة خاصة في مجالات الفلاحة والصناعة التقليدية والسياحة والخدمات.

مسؤولية اجتماعية:

بما أن المجلس الجماعي هو المعبر عن إرادة الناخبين على المستوى المحلي، فهو بذلك الأقرب لمعرفة حاجيات المواطنين و ترتيب أولوياتها ومدى تأثير الاستجابة لها على نفسية سكان الجماعة. فالمجلس يضع برامج تجهيز الجماعة في حدود وسائلها الخاصة والوسائل الموضوعة رهن إشارتها...وتشمل هذه البرامج مجالات الصحة، التربية الوطنية والرياضة.

مسؤولية ثقافية:

تتمثل في النهوض بالشأن الثقافي على المستوى المحلي ودعم الجمعيات الثقافية من اجل الحفاظ على التراث الثقافي المحلي وإنعاشه ...كما يساهم في انجاز وصيانة وتدبير المراكز الاجتماعية للإيواء ودور الشباب والمراكز النسوية ودور العمل الخيري ومأوى العجزة والمنتزهات ومراكز الترفيه.

إذا ومن خلال ما تقدم، يمكن أن نعتبر الجماعات المحلية مؤسسات للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية و السياسية إذا توفرت الشروط الدستورية و القانونية و الاقتصادية التي تساعد فعلا على قيام تلك الجماعات بدورها التنموي المحلي الرائد، و يتمثل الشرط الأساسي لإفراز مجالس جماعية تعبر عن إرادة الساكنة على المستوى المحلي و يعطي للجماعات المحلية سلطة القيام بالتنمية المتعددة الأوجه كما سبق تفصيله، في توفير الضمانات اللازمة لإجراء انتخابات حرة و نزيهة لإفراز مسؤولين جماعيين يعبرون قولا و فعلا عن إرادة الناخبين الذين اختاروهم للقيام بالعمل الجماعي.

أما الشرط الاقتصادي، فيتمثل في ضبط الموارد القائمة، و البحث عن موارد جديدة بعيدا عن إثقال كاهل المواطنين بالضرائب المختلفة، وترشيد صرف تلك الموارد في مشاريع تنموية تساعد على نهوض الجماعة وتحقيق إقلاع اقتصادي متكامل...والتصدي ومحاربة المشاريع الوهمية، أو شبه الوهمية،التي يراد بها فقط على نهب الموارد الطبيعية للجماعة والإثراء السريع على حساب الساكنة المحلية وتفويت فرص التنمية على الجماعة.[1]

[1]- سعودي محمد العربي، **المؤسسات المركزية و المحلية في الجزائر- الولاية البلدية 1962-1516**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، ص. 82.

المبحث الثاني: التنمية المحلية في الجزائر

تمهيد:

تعتبر التنمية المحلية هدفاً أساسياً في بناء المجتمعات المستدامة والمزدهرة، حيث تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستوى المحلي. تعتمد التنمية المحلية على مشاركة السكان المحليين في صنع القرار وتنفيذ السياسات والبرامج التنموية التي تلبي احتياجاتهم وتطلعاتهم.

تشمل أهداف التنمية المحلية تعزيز القدرات المحلية وتطوير الموارد المحلية وتعزيز الهوية والانتماء المحلي. وتتضمن وظائفها توفير الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والنقل، وتشجيع الاستثمار المحلي وتطوير الصناعات المحلية، وتعزيز التعليم والثقافة المحلية.

تعتبر التنمية المحلية عملية شاملة تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتتطلب تعاوناً وتنسيقاً بين الحكومة المحلية والمؤسسات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. تعتبر التنمية المحلية عاملاً أساسياً في تحقيق التوازن والاستقرار في المجتمعات، وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي والوطني.

وفي هذا المبحث سنتطرق على:

1. المطلب الأول: التطور التاريخي للتنمية المحلية وتعريفها.
2. المطلب الثاني أنواع التنمية المحلية، خصائصها، وأسسها.

المطلب الأول: التطور التاريخي للتنمية المحلية وتعريفها

1.تعريف التنمية المحلية:

التنمية المحلية هي عملية شاملة تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستوى المحلي، من خلال تعزيز قدرات السكان المحليين وتطوير الموارد المحلية وتحسين جودة الحياة في المجتمعات المحلية. تتمثل أهداف التنمية المحلية في تحقيق التوازن والاستقرار وتحسين مستوى المعيشة، وتعزيز الهوية والانتماء المحلي. تعتمد التنمية المحلية على مشاركة السكان المحليين في صنع القرار وتنفيذ السياسات والبرامج التنموية التي تلبي احتياجاتهم وتطلعاتهم.

التنمية عملية متعددة الأبعاد وبالتالي فهي ليست ظاهرة اقتصادية فقط وإنما تهدف إلى إحداث تغيرات جذرية في البنى الاجتماعية والمؤسسات الوطنية وتعمل على تسريع النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفوارق الإقليمية ومكافحة الفقر وهي بهذا المعنى تسعى إلى تحقيق الكفاية الذاتية والقدرة على إشباع الحاجات الأساسية للسكان .[1]

وعرف "شوداك" التنمية ما هي إلا عملية تغيير جذري في المجتمع من نواح مختلفة سواء اقتصادية، اجتماعية ثقافية وغيرها .

أي أن التنمية ما هي إلا عملية شاملة لجميع الجوانب للارتقاء بالمجتمع لأفضل حال.

[1]- كامل محمد سميرة، **التخطيط من أجل التنمية**، (مصر: المكتب الجامعي، 1996)، ص. 111.

- **بعض المفاهيم ذات الصلة بالتنمية:**

النمو:

يختلف النمو عن التنمية ففي حين يشير النمو إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة نجد أن التنمية عبارة عن تحقيق زيادة سريعة ودائمة عبر فترة من الزمن في الإنتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلمية لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية ومنه النمو والتنمية يتفقان من حيث الاتجاه الإيجابي نحو التحسين والارتقاء إلى أن الاختلاف يكمن في أن النمو هو عملية تلقائية، أما التنمية فتشير إلى النمو الذي يتم عن طريق الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينة .

التحديث:

هو عملية تستهدف إحداث تغيرات في جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والإيديولوجية وتنتهي عملية التحديث إلى تطور اتجاهات إيجابية داخل المجتمع في حين يرى اولبرت مور W.Moore بأنه يشير إلى انتقال المجتمع من مجتمع تقليدي أو مجتمع ما قبل التحديث إلى أنماط تكنولوجية وما يتعلق بها من تنظيم اجتماعي يميز الدول الغربية المتقدمة اقتصاديا والمستقرة نسبيا.

التغير:

يرى عبد الباسط محمد حسن بأن هذا المصطلح يشير إلى حدوث تغيرات في الظواهر والأشياء دون أن يكون ارتقاء أو تقدما وقد يكون لهذا التغير اتجاه واضح يميزه عما كان وسيكون فالتغير قد يكون ارتقاء

أو تقدم وقد يكون نكوس أو تخلفا ذلك لأن المجتمعات تشهد التحسن والارتقاء في بعض مظاهر حياتها والتأخر والتخلف في البعض الأخر ويذهب "قليب روب Philip Roob" إلى أن التغيير هو حدوث تحولات اجتماعية في أي اتجاه والتنمية تتضمن الجانب الإيجابي للتغير لكونها عملية تغيير سريعة مقصودة وهادفة، موجهة نحو حياة أفضل لكل أفراد المجتمع في كل جوانب حياتهم[1].

2.التطور التاريخي للتنمية المحلية:

لقد بدأت تظهر البوادر الأولى للاهتمام بالتنمية المحلية من خلال تنامي اهتمام الدول بالتسيير على المستوى المحلي كبديل لنظام التسيير الموحد على المستوى المركزي ففي البداية أطلق على مصطلح تنمية المناطق الريفية والمحلية مصطلح تنمية المجتمع خاصة عام 1944 عندما رأت سكرتارية اللجنة الاستشارية للتعليم الجماهير في إفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع واعتبارها نقطة البداية في السياسات العامة، كما أوصى مؤتمر كامبردج في عام 1948 بضرورة تنمية المجتمع المحلي لتحسين الأحوال والظروف المعيشية للمجتمع ككل اعتماد على المشاركة والمبادرة المحلية لأبناء المجتمع. وفي عام 1954 أوصى مؤتمر أشردج Ashridge الذي كان عنوان موضوعه هو " التنمية الإجتماعية في الأقاليم البريطانية الإستعمارية" الذي عقد لمناقشة المشاكل الإدارية في المستعمرات البريطانية بضرورة تنمية المجتمع المحلي ونجد على مستوى الأمم المتحدة وعلاقتها المتخصصة تم تركيز مفهوم تنمية المجتمع كوسيلة لرفع مستوى المعيشة وتهيئة أسباب الرقي الاجتماعي المحلي من خلال مشاركة المجتمع الإيجابية ومبادراته الذاتية علاوة

[1]- سعودي محمد العربي، **المؤسسات المركزية و المحلية في الجزائر - الولاية البلدية 1516- 1962**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، ص. 41.

على الجهود الحكومية) فتنمية المجتمع هي الجهود التي تبذل بواسطة الهيئات الحكومية أو المجتمع نفسه في سبيل إحداث تطور اجتماعي أو اقتصادي معين .[1]

تطورت فكرة التنمية المحلية عبر التاريخ بمرور الزمن، حيث شهدت تطورات وتغيرات تتعلق بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. في العصور القديمة، كانت القبائل والمجتمعات القروية تعتمد على التنظيم المحلي لتلبية احتياجاتها وتحقيق التضامن الاجتماعي والاقتصادي.

مع تطور المدن وظهور الممالك والإمبراطوريات، زادت أهمية التنظيم المحلي في تحقيق الاستقرار وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين. ومع تقدم الحضارات، اتسعت دائرة التنمية المحلية لتشمل قضايا جديدة مثل البيئة والتعليم والثقافة.

في العصر الحديث، تطورت مفاهيم التنمية المحلية لتشمل مبادرات تعزيز الديمقراطية المحلية وتحسين إدارة الموارد المحلية. ومع التطور التكنولوجي، أصبحت الجماعات المحلية قادرة على استخدام التكنولوجيا لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الحكم الرشيد والشفافية[2].

لقد كان الاهتمام بالتنمية في البداية من الناحية التاريخية منصبا على الجانب الاقتصادي إلى حد كبير باعتباره العنصر الوحيد للتنمية وتعود هذه الفترة إلى نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة فكان ظهور مصطلح التنمية على يد الاقتصادي " آدم سميث " فأطلق هذا المفهوم على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة، غير أنه لم يستعمل منذ ذلك الحين إلى غاية الحرب العالمية

[1]- عبد الحميد، عبد المطلب، **التمويل المحلي و التنمية المحلية**، (مصر: الدار الجامعية، 2001)، ص. 99.

[2]- عبيد الخضر، **التنظيم الإداري للجماعات المحلية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 2015)، ص. 143.

الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحات السائدة آنذاك كانت التقدم المادي والتقدم الاقتصادي اللذان أستخدما للإشارة إلى حدوث تطور في المجتمع وعند إثارة مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوربا الشرقية تم استعمال عبارات التصنيع والتحديث، وغداة الحرب العالمية الثانية استعمل "يوجن ستيلي Eugene Staley" مصطلح التنمية ذي الدلالة المعاصرة حين إقترح خطته لتنمية العالم ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين في مرحلة تميزت بتصاعد حركات التحرر والاستقلال للدول التي كانت خاضعة للاستعمار المباشر حيث ظهرت التنمية كحقل يهتم بتطوير تلك البلدان المستهدفة وتوجيهها نحو الديمقراطية وعلى الرغم من شيوع المصطلح والاهتمام به فإن مفهومه محاط بالالتباس لتعدد الاتجاهات النظرية الخاصة به حيث اهتم بعض العلماء بالتنمية من الناحية الاقتصادية وفريق آخر.

ركز على الجانب الاجتماعي وآخر على الجانب السياسي ...إلخ، ويتضح من هذا أن مفهوم التنمية نال اهتمام الكثير من العلماء وأصبح ينظر إليه من كل الجوانب.[1].

3.اهداف التنمية المحلية:

أهداف التنمية المحلية تشمل:

- ✓ تعزيز قدرات السكان المحليين وتمكينهم من المشاركة في صنع القرارات المحلية.
- ✓ تطوير الموارد المحلية وتحسين استخدامها بشكل فعال ومستدام.
- ✓ تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على المستوى المحلي.

[1]- محمد عبد القادر عطية، **إتجاهات حديثة في التنمية**، (مصر: الدار الجامعية، 2000)، ص. 81.

- ✓ توفير الخدمات الأساسية للمواطنين مثل المياه والصرف الصحي والنقل والتعليم.
- ✓ تعزيز الهوية والانتماء المحلي وحفظ التراث الثقافي والبيئي.
- ✓ تشجيع الاستثمار المحلي وتطوير الصناعات المحلية.
- ✓ تعزيز التعاون والتضامن بين الجماعات المحلية والمجتمعات الأخرى.
- ✓ تحقيق التنمية المستدامة التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها[1].

4.مبادئ التنمية المحلية:

مبادئ التنمية المحلية تشمل:

- **المشاركة الشاملة:**

تشجيع مشاركة جميع فئات المجتمع المحلي في عملية التخطيط واتخاذ القرارات.

- **الشفافية والحكم الرشيد:**

ضمان شفافية العمليات الإدارية والمالية وتوفير بيئة لحكم رشيد وفعال.

- **التنمية المستدامة:**

السعي لتحقيق التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

- **تنويع مصادر الدخل:**

[1]- عوابدي عمار، **القانون الإداري، النظام الإداري**، الجزء الأول، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2005)، ص. 32.

تشجيع تنويع مصادر الدخل المحلية للتخفيف من التبعية الاقتصادية.

- **تعزيز الهوية والثقافة المحلية:**

الحفاظ على التراث الثقافي وتعزيز الانتماء إلى المجتمع المحلي.

- **الاحترام والتعاون:**

تعزيز قيم الاحترام والتعاون بين أفراد المجتمع المحلي والجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية.

- **التنسيق والتعاون:**

تعزيز التنسيق والتعاون بين الجماعات المحلية والمؤسسات الحكومية والخاصة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة[1].

المطلب الثاني: أنواع التنمية المحلية ، وخصائصها ، وأسسها

1.أنواع التنمية المحلية :

يعد مفهوم التنمية من أبرز المفاهيم المستعملة في العلوم الإنسانية، وتختلف وتتعدد التفاسير المحدد لهذا المفهوم، وذلك نظرا لشساعة مجالات إستخدامه، لكن مفهوم التنمية يبقى من أكثر المفاهيم العالمية تداولا خلال القرن العشرين في هذا المجال، "الجغرافيا البشرية"، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة، فيما يسمى ب"عمليات التنمية" التي تهدف إلى إحداث تغيرات

[1]- خالد علام أحمد، **شعبان عبد العظيم عبد الغني العمران و الحكم محلي في مصر**، (مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 2000)، ص. 39.

إيجابية في البنية الاقتصادية والاجتماعية، عبر تعبئة الموارد والإمكانات المادية والبشرية والعمل على تثمينها.

ورغم صعوبة إعطاء تعريف شامل وموحد لهذا المفهوم، فقد حاول العديد من الباحثين والمختصين صياغة تعاريف لها لكنها ظلت أقرب إلى الشمولية، منها إلى الخصوصية، ومنها تعريف François Bureau، الذي يعتبر التنمية: خليطا بين التحولات الذهنية والاجتماعية لساكنة معينة، والتي تدفعها إلى أن تكون قادرة على تطوير ثرواتها الحقيقية بطريقة تراكمية ومستدامة[1].

بينما تعرف هيئة الأمم المتحدة هذا المفهوم بأنه: مختلف العمليات التي تتوحد بها جهود السكان والدولة، لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ومن ما لاشك فيه ان التنمية هي الجهود المنتظمة، التي تبذل وفق تخطيط مرسوم، للتنسيق بين الإمكانات البشرية والمادية المتاحة، في وسط اجتماعي معين، بقصد تحقيق مستوى أعلى للدخل القومي، ودخل الفرد لتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية الاجتماعية. والتنمية هي تطوير تقنيات وإقامة مؤسسات وتحقيق تنظيمات وتجهيزات، تسمح باستغلال واستهلاك المصادر .

لقد أدت التحولات، التي شهدتها مختلف بلدان العالم، إلى ظهور نمط جديد من التنمية يرتكز على منهجية القيام بتنمية نابعة من الواقع المحلي للمجال المراد تنميته، أي أن التنمية المحلية، صيرورة في الزمن لتنويع وتقوية الأنشطة الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية داخل مجال جغرافي محدد، أي الانطلاق من الخصوصيات المحلية في مختلف الميادين عوض العمومية الوطنية.

[1]- فراج عز الدين، **التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الوطن العربي وتحقيق الأمن الغذائي والإكتفاء الذاتي**، (مصر: دار الفكر العربي، 1986)، ص. 58.

ويرى البعض، بأن التنمية المحلية هي "عملية مركبة وحركة اجتماعية تتوخى، تحقيق المتطلبات الاجتماعية وإشباع الحاجيات الأساسية لساكنة ما"، وبهذا فهي عملية ليست عفوية بل منظمة ومخططة تهدف للانتقال من وضع إلى وضع أحسن من سابقه.

إن التنمية المحلية حسب التعاريف السابقة، توحي إلى إستراتيجية تنموية جديدة تنبني على مقاربة، تنطلق من الأسفل نحو الأعلى، أي مراعاة الإمكانات المالية والبشرية المتاحة محليا، والخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمجتمع المحلي، لتحقيق تنمية متوازنة، وقادرة على تجاوز الإشكالات والعوائق المطروحة بمجال معين[1].

تنقسم التنمية المحلية إلى عدة أنواع، منها:

- ✓ **التنمية الاقتصادية المحلية :**

تركز على تعزيز النمو الاقتصادي في المجتمعات المحلية، من خلال دعم الصناعات المحلية، وتشجيع الاستثمار المحلي، وتطوير البنية التحتية الاقتصادية.

- ✓ **التنمية الاجتماعية المحلية :**

تهدف إلى تحسين جودة حياة السكان على المستوى المحلي، من خلال توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والصحة والسكن والثقافة.

- ✓ **التنمية البيئية المحلية:**

[1]- مصطفى خاطر أحمد، **تنمية المجتمعات المحلية - الإتجاهات المعاصرة الإستراتيجيات بحوث العمل و تشخيص المجتمع**، (مصر: المكتب الجامعي الجديد، 2005)، ص. 64.

تسعى إلى حماية البيئة وتحسين جودة البيئة المحيطة بالمجتمعات المحلية، من خلال تشجيع الاستدامة البيئية والتوعية بأهمية حماية البيئة.

- ✓ **التنمية الثقافية المحلية :**

تعمل على الحفاظ على التراث الثقافي وتعزيز الانتماء إلى الهوية الثقافية المحلية، من خلال دعم الفعاليات الثقافية والفنية والتراثية.

- ✓ **التنمية السياحية المحلية :**

تهدف إلى تنمية قطاع السياحة على المستوى المحلي، من خلال استغلال الموارد السياحية المحلية وتطوير البنية التحتية السياحية[1].

2.خصائص التنمية المحلية:

خصائص التنمية المحلية تتمثل في:

- ✓ **الشمولية:**

تشمل جميع شرائح المجتمع المحلي بغض النظر عن انتماءاتهم الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية.

- ✓ **الاستدامة:**

تهدف إلى تحقيق التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

[1]- محمد غنيم عثمان، **مقدمة في التخطيط التنموي والإقليمي**، (عمان: دار صفاء، ط1، 2009)، ص. 46.

✓ **التعاون والشراكة:**

تعتمد على التعاون بين الجهات المحلية والإقليمية والوطنية والدولية، بالإضافة إلى شراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني[1].

✓ **الديمقراطية:**

تشجع على مشاركة المواطنين في صنع القرار وتنفيذ السياسات والبرامج المحلية.

✓ **التنويع:**

تهدف إلى تنويع مصادر الدخل المحلية وتطوير القطاعات الاقتصادية المحلية.

✓ **الشفافية والحكم الرشيد:**

تتطلب عمليات إدارية ومالية شفافة وفعالة تحقق الحكم الرشيد

✓ **التكامل والتوازن:**

تسعى إلى تحقيق توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية[2].

[1]- بدة عيسى، **مالية البلدية وانعكاساتها على التنمية المحلية، دراسة حالة بلدية عين الريش و ولاية المسيلة 2001-2007**، رسالة ماجستير، (كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير قسم علوم التسيير، 2007- 2008).

[2]- بلخير محمد، **التنمية المحلية و انعكاساتها الاجتماعية، دراسة ميدانية لولاية تمنراست**، رسالة ماجستير، (جامعة: الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2004- 2005).

3. أسس التنمية المحلية:

أسس التنمية المحلية تشمل:

- ✓ **المشاركة الشاملة:**

تشجيع مشاركة جميع أفراد المجتمع المحلي في صنع القرار وتنفيذ السياسات والبرامج التنموية.

- ✓ **الشفافية والحكم الرشيد:**

ضمان شفافية العمليات الإدارية والمالية وتوفير بيئة لحكم رشيد وفعال.

- ✓ **توجيه الجهود والموارد:**

توجيه الجهود والموارد نحو الأولويات التنموية التي تلبي احتياجات المجتمع المحلي.

- ✓ **تحفيز الابتكار والإبداع:**

تشجيع الابتكار والإبداع في إيجاد حلول محلية للتحديات التنموية.

- ✓ **التنسيق والتعاون:**

تعزيز التنسيق والتعاون بين الجهات المعنية بالتنمية المحلية لضمان استخدام الجهود والموارد بشكل فعال[1].

- ✓ **الاستدامة:**

[1]- جعفري عبد الرزاق، **التنمية المحلية في ظل الإصلاحات السياسية والإقتصادية، دراسة حالة ولاية برج بوعريريج 2000- 1988**، رسالة ماجستير، (جامعة: الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جوان 2002).

تحقيق التوازن بين الاحتياجات الحالية والقدرة على تلبية الاحتياجات المستقبلية من خلال استخدام الموارد بشكل مستدام.

- ✓ **تعزيز الهوية والثقافة المحلية:**

الحفاظ على التراث الثقافي وتعزيز الانتماء إلى المجتمع المحلي[1].

[1]- ونية رابح، أشرف رضا، **معوقات التنمية المحلية، دراسة ميدانية في ولاية سكيكدة**، رسالة ماجستير، (جامعة: قسنطينة، معهد علم الاجتماع، 1998-1999).

خلاصة الفصل الأوَّل:

يعد هاذين المفهومين جوهرًا حيويًا في بناء المجتمعات المستدامة. إذ تعتبر الجماعات المحلية الوحدات الأساسية في بنية الحكم المحلي، وتلعب دورًا حيويًا في تلبية احتياجات المواطنين وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

تعتبر التنمية المحلية مفهومًا شاملًا يتطلب التعاون والتنسيق بين الحكومات المحلية والمؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بهدف تحقيق التوازن والاستقرار وتحسين جودة الحياة في المجتمعات المحلية.

لذا، يجب علينا أن نعمل معًا على تعزيز دور الجماعات المحلية وتعزيز التنمية المحلية من خلال تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية وتوجيه الجهود والموارد نحو الأولويات التنموية.

من خلال هذا النهج، يمكننا بناء مستقبل أفضل للجميع على المستوى المحلي والوطني.

الفصل الثاني:

دور الجماعات المحليَّة في تحقيق التنمية المحليَّة في الجزائر

الفصل الثاني : دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

تمهيد:

تلعب الجماعات المحلية دورًا حيويًا في تحقيق التنمية المحلية باعتبارها فاعل أساسي في التنمية المحلية والمستدامة، حيث تعتبر الولاية والبلدية وحدات الحكم الأقرب إلى المواطنين وأكثر فاعلية في تلبية اِحتياجاتهم وتطلعاتهم. كما تعتمد التنمية المحلية على مشاركة السكان المحليين في صنع القرار وتنفيذ السياسات والبرامج التنموية التي تخدم مصالحهم المحلية.

وتشمل أهمية الجماعات المحلية "الولاية والبلدية" في التنمية المحلية في توفير الخدمات الأساسية المحلية للمواطنين، وتحفيز الاستثمار المحلي وتطوير الصناعات المحلية. كما تساهم الجماعات المحلية في تعزيز الهوية والانتماء المحلي وحفظ التراث الثقافي والبيئي.

إن تعزيز دور الجماعات المحلية يعتبر عاملًا رئيسيًا في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي والوطني، وهو ما يتطلب التعاون والتنسيق بين مختلف الهيئات في تكريس ذلك، ومنه سيتم تخصيص هذا الفصل إلى الدور التنموي للجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية مع ذكر نموذج عن حالة مؤسسة بلدية جديوية المتواجدة بولاية غليزان، وستم التفصيل في ذلك من خلال التطرق إلى العناصر التالية:

1. المبحث الأول: الجماعات المحلية فاعل أساسي في التنمية المحلية.

- المطلب الأوَّل: دور الولاية في مجال التنمية المحلية، وعوامل نجاحها ومعوقاتها.
- المطلب الثاني: دور البلدية في مجال التنمية المحلية وعوامل نجاحها ومعوقاتها.

2. المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية جديوية في ولاية غليزان

- المطلب الأوَّل: البناء الإقليمي لبلدية جديوية
- المطلب الثاني: التركيبة الإجتماعية والموارد الإقتصادية لبلدية جديوية

المبحث الأول: الجماعات المحلية فاعل أساسي في التنمية المحلية

تمهيد:

تعتبر الجماعات المحلية كفاعل أساسي في التنمية المحلية، حيث تلعب دورًا حيويًا في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على المستوى المحلي. كما أنها وحدات الحكم الأقرب إلى المواطنين، وتمتلك فهمًا عميقًا لاحتياجات وتطلعات سكانها، مما يجعلها قادرة على تقديم الخدمات والبرامج التي تلبي احتياجاتهم بشكل فعال.

يتضمن دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية توفير البنية التحتية اللازمة مثل الطرق والمدارس والمستشفيات، وتوفير الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والكهرباء. كما تساهم في تعزيز الاستثمار المحلي وتنمية الصناعات المحلية وخلق فرص العمل.

تعتبر الجماعات المحلية شريكًا رئيسيًا في عملية التنمية المحلية، وهي تعكس التفاعل الديمقراطي بين الحكومة والمواطنين. من خلال تعزيز دور الجماعات المحلية وتمكينها، يمكن تحقيق تنمية مستدامة تخدم مصالح المجتمعات المحلية وتسهم في تحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني.

وفي هذا المبحث سنتطرق على:

1. المطلب الأول: دور الولاية في مجال التنمية المحلية، وعوامل نجاحها ومعوقاتها.
2. المطلب الثاني: : دور البلدية في مجال التنمية المحلية وعوامل نجاحها ومعوقاتها.

المطلب الأول: دور الولاية في مجال التنمية المحلية، وعوامل نجاحها ومعوقاتها

تعتبر الولاية فاعل أساسي في مجال التنمية المحلية ويتحدد دورها من خلال القانون الولائي ، ويمكن تحديد دور الولاية من خلال العناصر التي يمكن إجمالها في التهيئة العمرانية، الصحة، الثقافة، السياحة، السكن والفلاحة الري وغيرها.

- ✓ **الميدان المتعلق بالتهيئة العمرانية:**

تقوم الولاية في هذا المجال بتحديد مخطط التهيئة العمرانية بالولاية ورسم النسيج العمراني ومراقبة تنفيذه كما يبادر المجلس بكل عمل من شأنه توفير التجهيزات التي تتجاوز قدرات البلديات، كما يبادر المجلس لكل عمل من شأنه فك العزلة على الأرياف.[1]

- ✓ **الميدان الصحي:**

يتولى المجلس الشعبي الولائي في ظل احترام المعايير الوطنية في مجال الصحة العمومية وإنجاز تجهيزات الصحة التي تتجاوز إمكانيات البلديات ويسهر على تطبيق تدابير الوقاية الصحية ويتخذ كل التدابير لتشجيع إنشاء هياكل مكلفة بمراقبة وحفظ الصحة، كما يساهم المجلس الشعبي وبالاتصال مع البلديات في تنفيذ كل الأعمال المتعلقة بمخطط تنظيم الإسعافات والكوارث والآفاق والوقاية من الأوبئة.

[1]- سليمان حمدي القبيلات، **مبادئ الإدارة المحلة وتطبيقاتنا في المملكة الأردنية الهاشمية**، (الأردن: وائل للنشر التوزيع، 2010، ص. 32.

✓ **الميدان الثقافي:**

يساهم المجلس الشعبي الولائي في إنشاء الهياكل القاعدية الثقافية والرياضية والترفيهية وحماية التراث التاريخي والثقافي والفني بالتشاور مع البلديات، وكل الهيئات الأخرى المكلفة بترقية هذه النشاطات.[1]

✓ **الميدان السياحي:**

تتميز الجزائر بإمكانيات سياحية متعددة وآمال معالمها الطبيعية وتنوعها منها مراكز المياه المعدنية ذات الخصائص المتعددة التي تستعمل في العلاج الطبي والاستحمام أو الراحة، يضطلع المجلس الشعبي الولائي بازدهار السياحة في الولاية وذلك باتخاذ الإجراءات اللازمة التي تساعد في استغلال القدرات السياحية ويشجع الاستثمارات في مجال السياحة وينسق عمل البلديات من أجل ترقية هذا القطاع.[2]

✓ **الميدان المتعلق بالفلاحة والري:**

يبادر به المجلس الشعبي الولائي ويدخل حيز التنفيذ كل عمل في مجال حماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي، ويبادر بكل الأعمال لمحاربة مخاطر الفيضانات والجفاف، كما يبادر بكل الأعمال الموجهة إلى تنمية وحماية الأملاك الغابية في محال التشجير وحماية التربة وإصلاحها، كما يعمل المجلس الشعبي الولائي على تنمية الري، ويساعد تقنيا وماليا بلديات الولاية في مشاريع التزويد بالمياه الصالحة للشرب والتطهير.

---

[1]- سعيدي شيخ، **الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر على ضوء التعددية السياسية**، أطروحة دكتوراه، (جامعة: جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، سنة 2006/2007)، ص. 02.

[2]- نصر الدين بن طيفور، **محاضرة بعنوان: إستقلالية الجماعات المحلية كركن أساسي للتنمية المحلية**، الملتقى الدولي حول التنمية المحلية و الحكم الراشد، جامعة مصطفى إسطنبولي، معسكر، (يومي 26 و 27 من شهر أفريل سنة 2005).

✓ **الميدان المتعلق بالسكن:**

يساهم المجلس الشعبي الولائي في إنجاز برامج السكن كما يساهم بالتنسيق مع البلديات والمصالح التقنية المعنية في برنامج القضاء على السكن الهش وغير الصحي[1].

وعموما لقد أعطى القانون للمجلس الشعبي الولائي الحق في اتخاذ كل إجراء من شأنه ضمان تنمية الولاية حسب قدراتها ومميزاتها، وجعل من المجلس منبراً لتشجيع كل المبادرات الهادفة لبعث تنمية منسجمة ومتوازنة للولاية، كما يمكن للمجلس الشعبي الولائي أن يبادر إلى إنجاز تجهيزات تتجاوز من حيث حجمها وأهميتها قدرات البلدية.[2]

معوقات التنمية المحليَّة، وعوامل نجاحها في الولاية:

I. معوقات التنميَّة المحليَّة في الولاية:

هناك عدة معوقات تقف في وجه الجماعات المحلية بما لا يحقق تنمية محلية: تذكر منها:

1- المعوقات التشريعية:

من بين هذه المشاكل تذكر:

[1]- ربحي كريمية، بركان زهية، **دراسة بعنوان: وضع ديناميكية جديدة لتفعيل دور الجماعات المحلية في التنمية مر اقبة ميز انية الجماعات المحلية**، الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الإقتصادية، الجزائر، البليدة، جامعة سعد دحلب، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، (سنة 2007).

[2]- سعيدي شيخ، **الدور التنموي للجماعات المحلية بالجز ائر على ضوء التعددية السياسية**، أطروحة دكتوراه في القانون العام، (جامعة: جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، كلية الحقوق، السنة الجامعية 2006/2007).

- ✓ تكليف الجماعات المحلية بصلاحيات متعددة تفوق الإمكانيات المادية والمالية والبشرية لأغلبها، قطاعات مع وجود العديد من النصوص التنظيمية التي تجعل البلدية أو الولاية طرفا وشريكا مع أخرى وهو أمر يختم التنسيق والتشاور والاتفاق والقرار الجماعي (ري، أشغال عمومية، سكن سياحة، بيئة، فلاحة...) وما يترتب على ذلك من صعوبات في التدخل وأداء المهام العادية والإستعجالية.[1]
- ✓ تعدد اللوائح والتعليمات والقواعد المنظمة لشؤون الإدارة المحلية وتواليها مع المناسبات المختلفة وتطور الأحداث سواء في المجال الاجتماعي أو العمراني أو إعداد مخططات وبرامج التنمية المحلية والموازنات وكيفية إبرام الصفقات ويحدث ذلك مع كل مناسبة لانتخابات أو حدوث كوارث طبيعية أو احتياجات اجتماعية على عمل معين وهو ما يدل على قصور القوانين الناظمة لعمل الجماعات المحلية.
- ✓ عدم اشتراط أي مستوى تعليمي أو تخصصات علمية معينة في المترشحين للمجالس النيابية الوطنية والمحلية تغليبا للجانب الديمقراطي على الجانب الفني والكفاءة الإدارية.[2]

وقد أدى هذا إلى انعكاسات سلبية على أداء الجماعات المحلية في كل المجالات التي تتطلب عناصر قيادية متمكنة من العمليات الإدارية بصورها المختلفة من تخطيط تنفيذ وإشراف. عدم إلزامية المواد المتعلقة بمشاركة المواطنين وحضور دورات المجلس وعلانيتها وثقافية القرارات ونشر المداولات التي تتم في أغلب وأهم البلديات في جلسات مغلقة، بل أحيانا في غياب بعض الأعضاء.

[1]- عمار عوابدي، **مرجع سابق الذكر**، ص. 152.

[2]- محمد صغير بعلي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص ص. 26- 27- 92.

2.المعوقات الإدارية والفنية :

ضعف عمليات التخطيط على مستوى المجالس المحلية المنتخبة خاصة البلديات بسبب عدم توفر نسق كفء من المعلومات والكفاءات والإطارات والخبرات البشرية ذات التكوين العالي المتخصصة، الأمر الذي ينعكس سلبا على أداء والوظائف الإدارية الأخرى، وكذلك تعدد الأهداف وتنافرها وعدم تكامل النشاطات المحققة لها نتيجة عدم الالتزام بإستراتيجية محددة ومستقرة والتي يكون لها تأثير سلبي على معنويات المواطن وعلى الموارد والطاقات البشرية، وعدم تكامل للمشاريع من سكن وري وأشغال عمومية وتحميئة عمرانية بحيث يتلف مشروع آخر. وغياب مفهوم التنمية الشاملة والمستدامة والبشرية لدى أعضاء المجالس المحلية ويعكس ذلك نوعية البرامج والمشاريع غير المتكاملة والتي لا تراعي البعد البشري والاحتياجات المستقلة مثل: التوسع في منح قطع الأراضي الموجهة للسكن على حساب المساحات الخضراء أو الأراضي الفلاحية، عدم تثمين المناطق السياحية والأثرية والتراث.[1]

انخفاض مستوى الأداء والإنتاجية لدى الموظفين وعدم القدرة على تأطير المشاريع والتحكم في التكاليف والآجال ونوعية المنشآت بسبب عدم تلاءم الوسائل البشرية مع الأهداف المسطرة نتيجة شكلية للمسابقات والاختبارات لانتقاء الموظفين والإطارات وبسبب المحسوبية هو محدودية التوظيف تحرم الهيئات المستخدمة من التوفر على الموارد البشرية المؤهلة والقادرة على المتابعة وإنجاز المشاريع بسبب تأشيرة الوصاية و الوظيف العمومي، وانخفاض المستوى التعليمي وغياب التدريب والتكوين المستمر بصورة جدية ومنه ضعف الموارد البشرية[2].

[1]- سليمان الطماوي، **النظرية العامة للقرارات الإدارية**، (القاهرة: دار الفكر العربي، الطبعة الثالثة، 1966)، ص ص. 552- 538.

[2]- مسعود شيهوب، "الجماعات المحلية بين الرقابة والاستقلال"، **مجلة مجلس الدولة**، عدد 03، (2003)، ص. 152.

غياب التجسيد الفعلي للامركزية في اتخاذ القرارات وتعدد المجالات والمهام الموكلة للإدارة المحلية وكذا المشاكل البيروقراطية التي تعيق قيام المشاريع التنموية

تعاني الجماعات المحلية من **صعوبات مالية** منها:

محدودية الموارد المالية الذاتية والعجز في التحصيل الجبائي، ومظاهر التهرب الضريبي والمديونية وكثرة النفقات المحلية وذلك بسبب محدودية مصادرها أو عدم القدرة على تثمينها أو بسبب ضعف التحكم في عملية الإنفاق وسوء تخصيص الموارد أو بسبب التقسيم الإداري الذي لم يأخذ بعين الاعتبار البعد الاقتصادي عند إنشائها واكتفاءه بالبعد الاجتماعي والإداري. أو بسبب عدم الاعتماد على المشاريع الاستثمارية التي تساهم في زيادة الموارد الذاتية وتخفيض الاعتماد على مساعدات السلطات المركزية. عدم توافر آليات التنفيذ لبعض المشاريع رغم توفر الاعتمادات المالية والاعتماد بشكل كلي على الإدارة بالعقود واللجوء إلى المقاولين في تنفيذ المشاريع الحيوية ومنحها بطرق غير قانونية ومشبوهة مع المبالغة في تقدير التكاليف وما في ذلك من نفقات إضافية وتدني مستوى الانجاز والتنفيذ [1].

4. المعوقات الاجتماعية والثقافية :

من بيين بين هذه المعوقات تذكر:

وجود قناعة لدى فئة كبيرة من المواطنين بعدم أهمية وعدالة المجالس المحلية ويعكس ذلك الفجوة الكبيرة بين أفراد المجتمع وبين المجالس.

- غياب الثقة وضعف التواصل بين الفئات الاجتماعية والسلطات المحلية.

[1]- عمار عوابدي، **دروس في القانون الإداري**، (قالمة: الطبعة الثالثة، سنة 1990)، ص. 166.

التنافس وعدم الانسجام بين مكونات النسق الاجتماعي وتضارب مصالح الفئات الاجتماعية بسبب العوامل الحزبية والفئوية وغلبة الاعتبارات الجهوية والعروشية والثقافية والروابط العائلية وتوظيفها في الدعاية والحملات الانتخابية.[1]

مشكلة الفقر مع تزايد وارتفاع نسبة الأمية والبطالة وتراكم الديون. تزايد السكان بنسبة مذهلة مع الاستمرار في الهجرة من الريف إلى المدن الحضارية مما يؤدي إلى الانعكاسات السلبية على الجانب الإيكولوجي إلى جانب التأثير على المرافق والخدمات ضعف المشاركة الشعبية في التنمية المحلية وغياب العمل التطوعي والخدمة الاجتماعية بسبب شكلية المجتمع المدني وضعفه وقلة هياكله ومؤسساته.[2]

انعدام الرقابة الشعبية أو عدم فعاليتها إن وجدت وضعف الاهتمام بالعمل الديمقراطي المحلي الذي ينوب ويعوض الرقابة الإدارية للوصاية بنوع من الرقابة السياسية والمدنية.[3]

ضعف وعي المواطنين بأهمية المجالس المحلية ودورها في عملية التنمية إلى درجة أن الكثير منهم لا يعرضون دورها إلا في توزيع السكنات أو قفة رمضان أو استخراج وثائق الحالة المدنية. ومن المعوقات الثقافية نجد أيضاً تأثير العادات والتقاليد حيث يظهر تأثيراها في المجتمعات الريفية حيث يسوء التمسك بالقديم والاعتزاز بما تركه الأجداد كل هذا يعيق إنشاء وسير المشاريع التنموية[4].

---

[1]- محمد صغير بعلي، **مرجع سابق الذكر**، ص ص. 132- 133.

[2]- سعيدي شيخ، **مرجع سابق الذكر**، ص. 291.

[3]-**المرجع نفسه**، ص. 58.

[4]- A. Mahiou, **cours d'institutions administratives**, 2ème éd, OPU, Alger, 1990.

II. عوامل نجاح الولاية في مجال التنمية المحليَّة:

أولا: الإرادة السياسية والاستقرار السياسي:

العوامل السياسية لها دوراً بارزاً في تشكيل النظام السياسي والإداري لأي قطر، ونظام الإدارة المحلية يقرر بمقتضى أداة قانونية دستوراً كان أو قانونا أو مرسوما يصدر عن الجهة التي تباشر العمل السياسي في الدولة.

فلا يمكن تصور قيام سلطة محلية ديمقراطية في دولة لا تمارس الديمقراطية على المستوى المركزي، كما أن الاستقرار السياسي أمر أساسي لإنشاء الإدارة المحلية ودعمها لتحقيق أهدافها. ومن غير الممكن على إدارة التنمية أن تنمو في ظل نظام سياسي غير مستقر. إن البيئة السياسية لها تأثير عميق ومباشر على الإدارة المحلية والأطراف الفاعلة في مجالات التنمية المحلية، والتنمية إدارة سياسية ومجتمعية بالدرجة الأولى،[1] فتوفر الإدارة السياسية الصادقة يشكل العامل الأكثر أهمية لنجاح التنمية على المستوى الوطني والمحلي بما توجده من توحد وحماس لدى المسؤولين ومكونات المجتمع وتنظيماته السياسية والمدنية من شعور بأهمية التنمية وخطر التخلف وإيجاد الدافعية للعمل لصالح مجتمعاته وأوطانهم وبناء برامج وطنية مستقلة وتوفير مناخ نجاحها ومواجهة التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية، هذه الإدارة يجب أن تكون مدعومة بوضع سياسي مستقر تختفي فيه عوامل الصراع والفرقة والنزاع والتوتر.[2]

---

[1]- سعيدي شيخ، **مرجع سابق الذكر**، ص. 80.

[2]- محمد الطاهر غزيز، **آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (جامعة: قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2011)، ص. 03.

ثانيا: النمو الاقتصادي المستديم والمنصف:

يشكل النمو الاقتصادي المناخ العام الذي تتطور وتنطلق وتزدهر في ظله مختلف المبادرات والنشاطات الإنتاجية المحلية والوطنية العامة والخاصة كما يشكل أهم وأبرز أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأحد ركائز قوة المجتمع وعامل أساسي للتقدم بشكل دائم ومستمر، ويتمثل النمو الاقتصادي في الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيق، والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي أو الكساد ، ويتطلب النمو الاقتصادي ما عرف في الفكر الاقتصادي بالدفعة القوية كأساس للانطلاق برامج تنموية فعالة وشاملة وطنيا ومحليا، والجزائر قد أخذت وعملت بمقتضى الدفعة القوية منذ بداية التنمية المخططة سنة 1967 إلى غاية 1989 آخر سنة من المخطط الخماسي الثاني.

ولم تتوقف في ظل التوجه الجديد لاقتصاد السوق بل أكدت جميع برامج الحكومات المتعاقبة على أهمية الاستثمار العمومي لاستمرار مسيرة التنمية وخلق شروط انطلاقها وفق قواعد السوق من حيث التشريعات واستحداث المؤسسات والدعم اللازم لظهور قطاع خاص وطني وأجنبي قادر على قيادة قاطرة التنمية، كما يعتبر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001 2004 عودة قوية للاستثمار والإتفاق العمومي والمدهم بالبرنامج الخماسي الممتد من -2005 2009 المتضمن النسبة الكبيرة من برنامج التنمية المحلية الموكل أمر تنفيذها للجماعات المحلية في شكل برامج قطاعية وبرامج بلدية للتنمية هذه الدفعة القوية التي يترتب عليها نمو اقتصادي مستمر وبمعدلات متزايدة يعتمد أساس على الإمكانيات الذاتية والمتمثلة في الادخار المحلي وهو ذلك الجزء المقتطع من الدخل القومي والذي لا ينفق في مجال

الاستهلاك الحكومي أو العائلي بل يستخدم في الحفاظ على الأصول الرأسمالية القائمة وتوسعها أو استحداث استثمارات وأصول جديدة.[1]

ثالثاً: الإدارة الكفؤة والفعالة :

تعتبر الإدارة في الدولة والمجتمع والمؤسسة بمثابة الجهاز الأساسي الذي يتحكم ويدير وينظم وينسق ويوجه جميع النشاطات، كما يشكل مركز يستقبل المعلومات ويصدر القرارات المناسبة لها (المخرجات) ويحكم ويقيم ذلك كله كما تعتبر الإدارة أداة أساسية وضرورية في أي مؤسسة مهما كانت طبيعة ملكيتها.[2]

ومع مطلع الثمانينات قامت الجزائر بإعادة هيكلة المؤسسة العمومية عضوياً ومالياً وإعادة النظر في التقسيم الإداري للتراب الوطني برفع عدد الولايات والبلديات بالجزائر، ففي ديسمبر 1965 تقلصت عدد الوحدات الإدارية البلدية والولائية في الجزائر إلى 15 ولاية، 91 دائرة، 676 بلدية. وفي سنة 1974 ارتفع عدد الولايات إلى 31 ولاية، وبلغ عدد الدوائر 160 دائرة، فيما كان عدد البلديات 704 بلدية. وفي سنة 1984 حدث تعديل آخر على الخريطة الإدارية للجزائر، ليرفع عدد الولايات إلى 48 ولاية، و1541 بلدية، و742 دائرة.وفي سنة 1997 عززت الخريطة الإدارية للجزائر بنظام إقليمي جديد هو نظام "المحافظة"، وبذلك تحوّلت الجزائر العاصمة إلى محافظة الجزائر الكبرى، مساحتها 809.19 كم مربع، تضم 28 بلدية حضرية تسمى "الدوائر الحضرية" و29 بلدية عادية، بمجموع 57 بلدية، لكن هذا النظام

[1]- عبد القادر لمير، **الضرائب المحلية و دورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية دراسة تطبيقية لميزانية بلدية أدرار**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (جامعة: وهران، كلية العلوم الاقتصادية، 2014)، ص. 43.

[2]- نور الدين يوسفي، **الجباية المحلية و دورها في تحقق التنمية المحلية في الجزائر دراسة تقييميه للفترة 2008- 2000 مع دراسة حالة البويرة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماستر في العلوم الاقتصادية، (جامعة: أحمد بوقره، بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، فرع إقتصاديات المالية و البنوك، 2010)، ص.25.

ألغي سنة 1998 بقرار من المجلس الدستوري، لكن هذا النظام ألغي سنة 1998 بقرار من المجلس الدستوري، المؤرخ في 27فبراير 2000 والمتضمن عدم دستورية الأمر رقم 15- 97 المؤرخ في 31 ماي 1997 المحدد للقانون الأساسي الخاص لمحافظة الجزائر الكبرى، تم إلغاء هذا النظام بموجب قرار من رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في الأوَّل من مارس 2000، وبالتالي العودة إلى نظام الولاية[1]. ، إلا أن قانون البلدية والولاية أظهرا في الميدان عدة نقائص مما استدعى إعادة النظر فيهما وقد أصبح ليس خافيا على أحد أهمية الإدارة ودورها الحاسم في عملية التنمية باعتبارها المكلفة ب:

- ✓ تدبير الموارد المالية وتنميتها.
- ✓ صياغة وتشكيل السياسات التنموية وترجمتها إلى أهداف، والقيام بعمليات التخطيط
- ✓ وتحديد الأهداف والأولويات.[2]

رابعاً: التحكم في التكنولوجيا والاستفادة منها:

لقد لعبت التطورات التكنولوجية دوراً كبيراً في بلورة وزيادة الإسهامات العلمية، حيث أدت إلى ظهور العديد من المفاهيم الحديثة استجابة لتلك التطورات وانصب الاهتمام على كيفية استخدام التكنولوجيا المتطورة في مختلف مجالات عمل المنظمات حيث أصبحنا نعيش واقعا تكنولوجيا في جميع المجالات كالتجارة الالكترونية والإدارة الالكترونية والحكومة الالكترونية. فالتكنولوجيا تسهم في إيجاد وتحديد شبكات الاتصال بطريقة يتحقق معها التلاحم داخل الجماعات المحلية وبيئتها الخارجية الوطنية والدولية بأقصى كفاءة وفعالية. - تسهم في رفع كفاءة الأفراد من حيث السرعة وتقليص المصدر والضياع

[1]- **البلاد نت**، "الجزائر ب58ولاية ... والهدف تنمية الجنوب 10 ولايات بالجنوب للحد من متاعبالإدارة المركزية"، في : https://2h.ae/RjUY ، (لوحظ يوم: 12 ماي 2024، على الساعة 12:10).

[2]- بسمة عولمي،"تشخيص نظام الإدارة المحلية و المالية المحلية في الجزائر"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، عدد 04، جامعة باجي مختار، عنابة، (2010)، ص. 259.

في الجهود البشرية والمادية والمالية والمعلومات في ظل انتشار وتعميم استعمال الحواسيب الالكترونية والتكنولوجية الرقمية في ميادين الاتصال ومعالجة المسائل ومختلف القضايا العلمية والمهنية.

كما تسهل عملية التواصل والعمل الجواري بين المنظمة والمواطن من خلال استعمال وسائل الإشهار الحديثة والإعلام وإطلاع الجمهور على نشاط الجماعات المحلية.[1]

خامساً: التخطيط الإقليمي:

يهدف التخطيط الإقليمي إلى تحقيق التنمية الوطنية عن طريق تنمية أقاليم المجتمع بطريقة أكثر فعالية وبشكل متوازن ومتكامل ومن يراعي خصوصيات هذه الأقاليم بحيث يتحقق أعلى معدل للتنمية، وتبرز أهمية التخطيط الإقليمي فيما يلي:

- ✓ دفع عملية التنمية من خلال تشجيع الاستثمارات وتوجيهها إلى المعالات الأكثر طلب في القطاعات المختلفة والأكثر نفعا وتجاوبا مع تطلعات السكان المحليين.
- ✓ الحد من التباين التنموي بين الأقاليم الذي يتحقق معه توزيع جغرافي أكثر توازنا للسكان وضمانه لنمو متوازن الجميع الأقاليم ومستوى متقارب من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعي للسكان.

[1]- جعفر أنس قاسم، **أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 1988)، ص. 18.

- ✓ علاج مشكلة التصنيع وحركة العمران: بحيث لا يكون هناك تركز الصناعات في مناطق محددة ولا يكون هناك مشكلات للإسكان في المدن والمراكز الصناعية [1].

المطلب الثاني: : دور البلدية في مجال التنمية المحلية، وعوامل نجاحها ومعوقاتها

لقد ضمت التنمية المحلية أبعاد مختلفة ومتعددة منها بعد اقتصادي، اجتماعي، ثقافي وبيئي وهي تعتبر منهج أو طريقة تساعد في تحسين نوعية الحياة وزيادة رفاهية المجتمع، وتعتبر البلدية الوحدة القاعدة التي تمثل الدولة على المستوى المحلي وبهذا تعتبر المحرك الأساسي للتنمية المحلية بأبعادها المختلفة بحكم علاقاتها المباشرة مع المواطنين وارتباطهم بها، ويكمن هذا الدور للبلدية في:

1- في مجال تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة والتخطيط:

طبقا للمادة 107 و 108 من قانون البلدية 10- 11 المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق ل 22 جوان 2011، حيثُ جاء في المادة 107 من قانون البلدية على أنه:"يقوم المجلس الشعبي البلدي بوضع برامجه السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لمدة عهدته ويصادق عليها في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية، أما المادة 108 من قانون البلدية فقد نصَّتْ على أنَّ:"المجلس يشارك في إجراءات إعداد عملية تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة"، كما يسهر المجلس على حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء ولاسيما عند إقامة مختلف المشاريع على إقليم البلدية وهذا

[1]- عتيقة جديدي، **إدارة الجماعات المحلية في الجزائر بلدية بسكرة نموذجا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، (جامعة: محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2013)، ص. 39.

بموجب المادة 110 من القانون 10/11 المتعلق بالبلدية". وقد أشارت المادة 112 من قانون البلدية في ذات السياق على أنَّه: "تساهم البلدية في حماية التربة والموارد المائية وتسهر على الإستغلال الأفضل لهم".[1]

كما يتولى مهمة رسم النسيج العمراني للبلدية مع مراعاة مجموع النصوص القانونية والتنظيمية السارية المفعول وخاصة النصوص المتعلقة بالتشريعات العقارية.

وعلى هذا الأساس اعترف المشرع للبلدية بممارسة الرقابة الدائمة للتأكد من مطابقة عمليات البناء للتشريعات العقارية، وخضوع هذه العمليات لترخيص مسبق من المصلحة التقنية بالبلدية مع تسديد المرسوم التي حددها القانون، وأوجب المشرع ساعة وضع ومناقشة مخطط البلدية ونسيجها العمراني مراعاة المساحات المخصصة للفلاحة وكذلك تجانس المجموعات المكانية والطابع الجمالي للبلدية.[2]

وبهدف المحافظة على البيئة والصحة، أوجب القانون استصدار موافقة المجلس الشعبي كلما تعلق الأمر بمشروع ينطوي على مخاطر صحية، باستثناء المشاريع الوطنية. [3]

وتضمن قانون رقم 11 – 10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011، يتعلق بالبلدية في المادة 116 ما فيه إشارة إلى أن البلدية بمساهمة الصالح التقنية المؤهلة، على المحافظة وحماية الأملاك العقارية الثقافية والحماية والحفاظ على الإنسجام الهندسي للتجمعات السكنية

[1]- صلاح الدين فوزي، **المنهجية في إعداد الرسائل والأبحاث القانونية**، (دار النهضة العربية، دون طبعة،2006/2007)، ص. 80.

[2]- عمار عوابدي، **القانون الإداري، النظام الإداري**، الجزء الأول، (ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، 2008)، ص ص، 281-282.

[3]- محمد صغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، ص ص. 38- 39.

وذلك في إطار حماية التراث المعماري وطبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما المتعلقة بالسكن والتعمير والمحافظة على التراث الثقافي وحمايته. وبالتالي حمل المشرع على البلدية حماية التراث العمراني والمواقع الطبيعية والآثار والمتاحف وكل شيء ينطوي على قيمة تاريخية أو جمالية. وكذلك المحافظة على الوعاء العقاري، وتبادر بالعمليات المرتبطة بتهيئة الهياكل والتجهيزات الخاصة بالشبكات التابعة لاختصاصها[1].

ويناط بالبلدية أيضا القيام أو المساهمة في تهيئة المساحات الموجهة لاحتواء النشاطات الاقتصادية أو التجارية أو الخدماتية.

وفي مجال الضبط أناط المشرع بالبلدية صلاحية اقامة إشارات المرور التي لا تعود إلى هيئات أخرى ويعود للبلدية السهر على النظافة العمومية والطرق ومعالجة المياه القذرة وتوزيع المياه الصالحة للشرب ومكافحة نقلات الأمراض المعدية كما يعود لها حماية التربة والثروة المائية.[2]

2- في مجال الاجتماعي:

أعطى المشرع بموجب المادة 122 من القانون -11-10 للبلدية حق المبادرة بإتباع كل إجراء قصد إنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخريطة المدرسية وكذا ضمان صيانتها، وإنجاز وتسيير المطاعم

[1]- عبد القادر دحدوح، "التراث الثقافي بالجزائر:المنظومة القانونية وآليات الحماية"، **تراث المجلة الجزائرية للأنثروبولوجيا الثقافية**، (01 جانفي 2023)، ص. 59.

[2]- Claude callot, **les institutions d'Algérie durant la période coloniale (1830 - 1962)**, OPU, 1987, P. 06.

والسهر على ضمان توفير وسائل النقل للتلاميذ، وهذه لاشك مهمة ثقيلة ملقاة على عاتق البلدية وتربط وثائق الصلة بينها وبين مواطني الإقليم اعتبارا لما تلعبه المدرسة من دور فعال في مجال العلم والمعرفة.[1]

وفي حدود الإمكانات المتوفرة لديها يناط بالبلدية اتخاذ كل التدابير من أجل ترقية وتوفير مرافق للطفولة من حدائق ومرافق للتعليم التحضيري وتساهم البلدية أيضاً في إنجاز مرافق للرياضة والشباب ومرافق للثقافة كالمكتبات ومرافق للتسلية وأخرى للقرن.

ويمكن أن تحصل في هذا الإطار على حكم من الدولة. وتساهم البلدية في صيانة المساجد والمدارس القرآنية المتواجدة على ترابها من شأنه التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة ومديد المساعدة إليها في مجالات الصحة، والتشغيل والسكن. والزام البلدية بإنجاز مؤسسات التعليم الأساسي وفقا للبرامج المسطر في الخريطة المدرسية وصيانة هذه المؤسسات واتخاذ كل إجراء من شأنه تسهيل عملية النقل المدرسي.[2]

3.في مجال السكن:

تكلف البلدية بتشجيع كل مبادرة تستهدف الترقية العقارية على مستوى البلدية، وأجاز المشرع الاشتراك في إنشاء المؤسسات العقارية وتشجيع التعاونيات في المجال العقاري[3].

4.في المجال المالي :

---

[1] -سعيدي شيخ، **الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر على ضوء التعددية السياسية**، أطروحة دكتوراه، (جامعة: جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، كلية الحقوق، سنة 2006/2007)، ص. 159.

[2] - سعيدي شيخ، **مرجع سابق الذكر**، ص. 160.

[3]- Messaoud Mentri, **L'administration En Question, Réflexion Sur Administration Administrés**, Opu, Alger, 1988, P. 08.

طبقا للمادة 180 من القانون 10/11 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق ل 22 يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدية، يتولى المجلس الشعبي البلدي سنويا المصادقة على ميزانية البلدية سواء الميزانية الأولية قبل 31 أكتوبر من السنة السابقة للسنة المعنية أو الميزانية الإضافية قبل 15جوان من السنة المعنية وتتم المصادقة على الاعتمادات المالية مادة وباب بيان[1].

وحسب نص المادة 183 من قانون البلدية 11- 10 فإنه لا يمكن المصادقة على الميزانية إذا لم تكن متوازنة أو إذا لم تنص على النفقات الإجبارية وفي حالة ما إذا صوت المجلس الشعبي البلدي على ميزانية غير متوازنة فإن الوالي يرجعها مرفقة بملاحظاته خلال 15 يوما التي تلي استلامها إلى الرئيس الذي يخضعها لمداولة ثانية للمجلس الشعبي البلدي خلال 10 أيام.[2]

5.في المجال الاقتصادي:

طبقاً للمادة 109 من قانون 11- 10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق ل 22 يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدية، يخضع إقامة أي مشروع استثمار أو تجهيز على إقليم البلدية إلى الرأي المسبق للمجلس الشعبي البلدي، ولاسيما في مجال حماية الأراضي الفلاحية والتأثير في البيئة. وطبقاً للمادة 111 تبادر المجلس الشعبي البلدي بكل عملية ويتخذ كل إجراء من شأنه التحضير وبعث تنمية نشاطات اقتصادية تتماشى مع طاقات البلدية ومخططها التنموي وكذا ترقية الجانب السياحي في البلدية وتشجيع المتعاملين

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، **قانون رقم 11- 10 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 المو افق 22 يونيو سنة 2011 يتعلق بالبلدية**، العدد 37، (تاريخ الإصدار يوم 3 يوليو سنة 2011)، ص. 25.

[2] -علاء الدين عشي، **مدخل القانون الإداري، التنظيم الإداري**، الجزء الأول، (الجزائر، عين مليلة: دار النهضة، سنة 2003)، ص. 139-140.

في هذا المجال وأجاز قانون البلدية للمجلس الشعبي البلدي إنشاء مؤسسات عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية المعنوية[1].

ومن جميع ما تقدم يتضح لنا أن البلدية كقاعدة اللامركزية مهامها كبيرة ومتنوعة وذات صلة وثيقة بالجمهور، من أجل ذلك أولتها السلطات العمومية كل الدعم بتخصيص مبالغ مالية رصدت الإقامة الهياكل المذكورة[2].

معوقات وعوامل نجاح البلدية في مجال التنمية المحلية:

I. معوقات البلدية في مجال التنمية المحلية:

تتعدد المشاكل التي تعيق التنمية المحلية للبلدية، بحيث يجعل تحقيقها مستحيل أو غير كامل، وهذه العراقيل موجودة في كل المجالات وكثيرة ومتنوعة، من أهم هذه المعوقات والمشاكل مايلي:

1) **المعوقات السياسية والإقتصادية:** من بين المعوقات السياسية نجد الصراعات الحزبية بين مختلف التشكيلات السياسية المكونة للمجالس الشعبية البلدية وحتى الولائية المنتخبة والتي تؤثر سلبًا على قرارات هذه المجالس، مما ينعكس على مختلف المشاريع التنموية. كما أنَّ ضعف المناخ الديمقراطي السليم وسيطرة العلاقات والروابط التقليدية والقبلية على عملية اِتخاذ القرارات السياسية بشأن برمجة المشاريع التنموية في المجتمعات المحلية، عدم الإيمان بإيديولوجية تنموية كمصدر للأهداف السياسية الأساسية من طرف المنتخبين المحليين[3].

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، **المرجع نفسه**، العدد 37، ص. 17.

[2]- عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الإداري**، (الجزائر: دار ريحانة، بدون تاريخ النشر)، ص. 294.

[3]- سي فضيل الحاج، حيتالة معمر، بن عطة محمد، "إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات"، **المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة**، العدد 09، (جانفي2017)، ص. 170.

وفيما يخص العوامل الإقتصادية فتتمثَّل في ضعف مصادر التمويل المالي المحلي، والنظام الجبائي خاصة فيما يخص الإيرادات المحلية وإعتماد الجماعات المحلية، بالدرجة الأولى على مساهمات الدولة، بالرغم من أنَّ القانون يمنحها حق إقتراح والمبادرة والقيام بالمشاريع التنموية، ضف إلى ذلك إشكالية عدم وجود مناطق حرة للتصدير في المناطق المحلية وضعف البنية التحتية، والسوق المالي المحلي مما يؤدي إلى هروب الإستثمارات المحلية وبالتالي قلة الموارد الرأسمالية، حيثُ يهدف إنشاء المناطق الحرة إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جاذبة لإستثمارات وذلك بمنح المشاريع الإستثمارية فيها العديد من المزايا والحوافز والإعفاءات[1].

2) **المعوقات الإدارية والتنظيمية:** تتمثَّل في تعقد الإجراءات وتفشي الروتين والبطء الشديد في إصدار القرارات وإنتشار اللامبالاة والسلبية، وسيطرة المصلحة الخاصة للمنتخبين المحليين. حيثُ هناك تركيز كبير للسلطة والقوة في المستويات المحلية والإقليمية وذلك بسبب الأعداد الكبيرة من النخب التي تسعى لتحقيق مصالحها الشخصية فقط، دون الإهتمام بالشرائح السكانية الفقيرة. بالإضافة إلى نقص الكفاءات الإدارية المؤهلة والقادرة على تحمل مسؤولية التنمية المحلية الشاملة، لاسيما في الهيئات المحلية المنتخبة والذي يعود بالأساس إلى عدم الإهتمام بإدارة الموارد البشرية التي لها دور فعال في التنمية المحلية وضعف المكونات التعليمية والخبراتية لدى المنتخبين المحليين.[2].

3) **المعوقات الإجتماعية والثقافية:** تعتبر المعوقات الثقافية من بين أهم التحديات التي تقف في وجه التنمية المحلية، فغالبا مايكون سبب فشل المشروعات التنموية في المجتمعات المحلية، نتيجة نقص الوعي المحلي وضعف التثقيف الحضري، خاصة في أوساط الشباب، ذلك أنَّ من وسائل تفعيل دور الشباب في التنمية المحلية التثقيف الحضري عبر برنامج مستمر يبدأ من الأسرة في البيت ثم المعلم في المدرسة والجامعة، والإمام في المسجد والإعلامي في وسائل الإعلام، أي برنامج تتضافر فيه جميع الجهود لتكوين نموذج للشباب لديه ثقافة التنمية المحلية وحتى المستدامة [3] .

أما فيما يخص الثقافة المحلية التي تسود المجتمع المحلي وتحول دون تحقيق التنمية فيه، فنجد

---

[1]- سي فضيل الحاج، حيتالة معمر، بن عطة محمد، **مرجع سابق الذكر**، ص. 170.

[2]- **المرجع نفسه**، ص. 169.

[3]- كويحل فاروق، دردبش أحمد، **التنمية المحلية بين المعيقات الإجتماعية والمعيقات السوسيوثقافية**، جامعة البليدة 2، ص ص ص. 07-08 – 09.

التزايد السكاني المحلي وما ينجم عنه من مشاكل اِجتماعية واِقتصادية، خاصة في أوساط الشباب كانتشار البطالة والأمراض والطبقات الهشة مما يتعيَّن معه تخصيص مبالغ ضخمة لمواجهتها، كان لها بالأحرى توجيهها للإستثمار المحلي الذي يحرك عملية التنمية، مما يطرح إشكالية التنمية المحلية في ظل العوائق الإجتماعية قصد توفير الخدمات العمومية الضرورية كالسكن والتعليم والغذاء والدواء وغيرها من ضروريات الحياة[1].

4) **المعوقات الأمنية والبيئية:** يعد عدم توفير الأمن من معوقات التنمية المحلية، ونعني هنا الأمن بمفهومه الواسع وأبعاده المختلفة، أي الأمن السياسي والإقتصادي والأمن الثقافي وأيضا الأمن الإنساني والبيئي، فالأمن السياسي الذي هو عبارة عن أمن حفظ النظام السياسي الداخلي من الأزمات، خاصة أزمة المشاركة التي تعتبر معوق لعملية التنمية المحلية، حيثُ أنَّ عدم مشاركة حميع الفواعل المجتمعية في اِتخاذ القرار وصنعه، واِقتصار العملية في يد نخبة أو طبقة سياسية معينة، سوف يولد الشعور بالقهر والحرمان والتهميش، ومن ثمة تكون مخرجات النظام السياسي وبيئته الداخلية غير عادلة، مما يؤدي إلى أزمات أخرى كأزمة شرعية النظام، وأزمة شفافية توزيع الموارد المحلية وغيرها من المشاكل التي تؤثر على التنمية[2].

[1]- **المرجع نفسه**، ص. 09.

[2]- سي فضيل الحاج، حيتالة معمر، بن عطة محمد، **مرجع سابق الذكر**، ص ص. 170- 171.

II. عوامل نجاح البلدية في مجال التنمية المحليَّة:

تسعى البلدية إلى تحقيق التنمية المحلية الفعلية وذلك بفعل عوامل ناجعة عديدة نذكر منها مايلي:

- التخطيط المحلّي للتنمية المحلية "برامج ومخكططات تنموية محلية":

- مساهمة ميزانية البلدية في التمويل المحلي:

- تفعيل المشاركة الشعبية:

- تفعيل مبدأ الإستقلالية اللامركزية الإدارية والمالية وتوسيع صلاحيات المجالس المحلية؛

- عصرنة الإدارة المحلية للحد من البيروقراطية والتسيب والبطء في تقديم الخدمات[1]؛

- توفير الكفاءة العلمية والقانونية في المترشح؛

- توفير مناخ ملائم للإستثمار بهدف اِستقطاب رؤوس الأموال لتنويع موارد البلدية؛

- الإستغلال الأمثل لممتلكات البلدية بما يعاد بالفائدة على ميزانية البلدية واِحتياجات السكان؛

- إنشاء وتوفير مصادر المياه الصالحة للشرب وتوزيعها بطريقة عادلة لجميع السكان؛

- تسير وإدارة المرافق الخاصة المهراجانات والتظاهرات الثقافية والعلمية؛

- ترقية المواقع السياحية والترفيهية وحماية الآثار التاريخية وترميمها وحفظ المواقع الطبيعية؛

[1]- حاج أعمر أمحند، **مرجع سابق الذكر**، ص. 93.

- الإهتمام بضمان السكن وتوفيره من خلال البرامج المتنوعة، فالبلدية تحدد في هذا الميدان حاجات المواطنين والإختيارات في إطار التخطيط وتنفيذ البرامج التي يتم تنسيقها بمساعدة المصالح المختصة بالسكن، كما تقوم البلدية بتشجيع كل مبادرة تستهدف الترقية العقارية على مستوى البلدية، ومن هنا أجاز لها المشرع الإشتراك في إنشاء المؤسسات العقارية وتشجيع التعاونيات في المجال العقاري[1] ؛

- مكافحة كل أشكال التلوث في إطار صلاحياتها؛

- حفظ النظام العام بواسطة جهاز الشرطة البلدية والأمن الوطني؛

- محاربة البناءات الفوضوية وحماية الأراضي الزراعية من خلال منع التوسع العمراني على حسابها.

[1]- واضح فواز، بوسالم أبوبكر، عبد الباسط عبد الصمد، "مساهمة البلدية في نجاح برامج التنمية المحليةفي الجزائر"، **مجلة إقتصاديات المال والأعمال**، (مارس 2018)، ص ص ص. 193- 194- 195.

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية جديوية في ولاية غليزان

تمهيد:

تعتبر بلدية جديوية إحدى الجماعات المحلية التابعة إقليميًا إلأى دائرة مقرة بولاية غليزان، وقد تم تنظيم بلدية جديوية في مجموعة من المصالح التي تسهر على تنفيذ المهام الموكلة للبلدية، وسنتطرَّق في هذا المبحث إلى التعرف على بلدية جديوية، وكذلك الهيكل التنظيمي ومختلف الهياكل القاعدية الإجتماعية بالبلدية.

وعليه سيكون المطلبين المتعلقين بهذا المبحث كالآتي:

1. المطلب الأول: البناء الإقليمي لبلدية جديوية
2. المطلب الثاني: التركيبة الإجتماعية والموارد الإقتصادية لبلدية جديوية

المطلب الأول: البناء الإقليمي لبلدية جديوية

I. بطاقة تعريفية عن بلدية جديوية:

1. التعريف التاريخي لبلدية جديوية:

كانت تسمى بلدية جديوية في العهد الروماني بكادوم كوسترا، ثم في العهد العثماني بداية من سنة 1823 بإسم جديوية، نتيجة التجمع الكبير الذي عرفته آنذاك على واد جديوية، آلر مكوث الأمير عبد القادر ووالده محي الدين ثم أطلق عليها إسم سانت إيمي من طرف الجنرال الفرنسي يسمى أرسمنوت بداية من سنة 1873 كان يبلغ سكانها آنذاك 2515 نسمة من بينهم 448 معمر و2067 جزائري، كانت تتربع على مساحة 5732 هكتار و 200هكتار من الأراضي الفلاحية مملوكة لصغار الفلاحين الجزائريين آنذاك، كانت تابعة لمنطقة ابن كرمسان وادي رهيو حاليًا في الفترة الإستعمارية. أنشئت كملحقة بلدية تابعة إداريًا لبلدية رولو سابقا بلدية سيدي امحمد حاليًا[1].

جديوية،مشتقة من كلمة جدول نسبة إلتقاء وادين الأوَّل منبعه من جبال تيارت وآخر من جبال أولاد بورياح، كلها تحت سلسلة الجبلية الونشريس، وعند اِلتقائهم تشكل جدول من الماء ومن خلال تشكل واد سمي بواد جديوية المار بتراب البلدية من الجهة الشرقية، وعليه سميت هذه المدينة بالواد المار بها ولتأكيد صحة أنَّ إسم جديوية هو قبل إسم سانت إيمي نسبة للمؤلف الذي ألَّف كتاب بعوان الأمير عبد القادر وسميت هذه المدينة نسبة للقديس وعند فصل كلمة سانت إيمي إلى كلمتين الأولى سانت شرحها قديس والكلمة الثانية إيمي أي شيئ محبوب وعند ربط الكلمتين باللغة الفرنسية سانت إيمي شرحها القديس

[1]- **مقابلة مباشرة مع السيد س. ع، الأمين العام لبلدية جديوية**، مقر مؤسسة بلدية جديوية، ولاية غليزان، يوم 03 ماي 2024، على الساعة 14:53.

المحبوب. أنشأت كملحقة بلدية تابعة إداريًا لبلدية رونو سابقا بلدية سيدي أحمد بن علي حاليًا وبعد الإستقلال سميت بإسمها القديم "بلدية جديوية"[1]. (للتفصيل أكثر أُنظر الملحق رقم 15).

2. موقع البلدية وحدودها: تقع بلدية جديوية في الضفة السفلى بوادي شلف، شرق مقر ولاية غليزان وتبعد عنهاب: 35 كلم[2]، تتربَّع على مساحة 13322 هكتار 50 آر، عدد سكانها 42433 نسمة منهم 5290 بالمناطق المبعثرة و3598 نسمة بالتجمعات الحضرية الثانوية، مركز مدينة جديوية 42433 نسمة حسب إحصاء 2022، يغلب نشاط سكانها الطابع الفلاحي المتمثل في زراعة الحبوب، تربية المواشي والأبقار إلى جانب ممارسة الأنشطة التجارية والمهنية، مستوى اِرتفاعها على سطح البحر ب 70 متر، نسبة تساقط الأمطار من 350 إلى 400 ملمتر[2].

إنَّ بلدية جديوية تضم تجمع سكني رئيسي حضري وتجمعين سكنيين ثانويين حي الشعبة الحمراء ودوار أولاد سيدي عمر إضافة إلى الدواوير التالية العبادية، الهواورة، الدوامة، العزة، السبايعية، الدوايدية، أولاد عائشة، أولاد سيدي البشير، أولاد الحاج مختار، لمهار الكبار، لمهار الصغار وأولاد العربي، أولاد واضح، التوارس، قرية سي عبد القادر[3].

وتتمثل حدود بلدية جديوية في مايلي: يحدها من الشمال بلديتي القطار وبلدية حمري، ويحدها من الجنوب بلديتي بني درقن وبلدية أولاد يعيش، ويحدها من الغرب بلدية الحمادية وبلدية سيدي الميهوب، ويحدها من الشرق بلدية وادي رهيو وبلدية لحلاف وبلدية واريزان[4].

[1]- مقابلة مع السيد س. ع، الأمين العام لبلدية جديوية، مقر مؤسسة بلدية جديوية، ولاية غليزان، يوم 03 ماي 2024، على الساعة 15:00.

[2]- مقابلة مع السيد س. ع، الأمين العام لبلدية جديوية، مقر مؤسسة بلدية جديوية، ولاية غليزان، يوم 03 ماي 2024، على الساعة 15:10.

[3]- مقابلة مع السيد س. ع، الأمين العام لبلدية جديوية، مقر مؤسسة بلدية جديوية، ولاية غليزان، يوم 03 ماي 2024، على الساعة 15:15.

[4]- مقابلة مع السيد س. ع، الأمين العام لبلدية جديوية، مقر مؤسسة بلدية جديوية، ولاية غليزان، يوم 03 ماي 2024، على الساعة 15:20.

الشكل رقم (01): خريطة الطرق الولائية والوطنية والبلدية لولاية غليزان رقم الولاية 48

المصدر: شبكة الطرق لولاية غليزان، متاح على الموقع التالي: https://www.baramjak.com/maps-show.php?d=48 ، (تاريخ الإطِّلاع: يوم 02 ماي 2024).

3. سكان بلدية جديوية: يبلغ عدد سكان بلدية جديوية ب 33.835 نسمة منهم 5293بالمناطق المبعثرة و3581 نسمة بالتجمعات الحضرية الثانوية، مركز مدينة جديوية 24961نسمة [1].

- فئة أكثر من 15 سنة: 24597 نسمة؛

- فئة الغير ناشطون: 771 نسمة؛

- فئة ذوي المعاشات: 266 نسمة؛

- فئة المتقاعدون: 1132 نسمة؛

- فئة طلاب/ تلاميذ: 3388 نسمة؛

- فئة الماكثات في البيت: 8957 .

المطلب الثاني: التركيبة المالية والموارد الإقتصادية لبلدية جديوية

1. الجهاز التنظيمي الإداري لبلدية جديوية:

نص المداولة من سجل المداولات المندوبية التنفيذية للبلدية خلال 03 جوان 1995: حيثُ عرض الرئيس على أعضاء المندوبية التنفيذية للبلدية وإستناد للمرسوم التنفيذي رقم 91-26 المؤرخ في 02 فيفري 1991 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال المنتمين لقطاع البلديات، ولاسيما المادة 156منه والتي بموجبها يستوجب على البلدية تحديد المناصب العليا الضرورية للسير الحسن لمصالح البلدية، كما عرض عليهم المداولة رقم 95/25 المؤرخة في 26 مارس 1995 المتضمنة إنشاء مناصب سامية على مستوى البلدية. وبين لزملائه أنَّ التنظيم الإداري للمناصب و المصالح هو كالآتي[2]: (للتفصيل أكثر أُنظر الملحق رقم 16).

1- الأمانة العامة؛

2- مصلحة التنظيم والشؤون العامة والتنشيط الإجتماعي والثقافي؛

3- مصلحة الشؤون المالية والتنشيط الإقتصادي؛

4- المصلحة التقنية.

[1]- **مقابلة مع السيد س. ع، الأمين العام لبلدية جديوية**، مقر مؤسسة بلدية جديوية، ولاية غليزان، يوم 03 ماي 2024، على الساعة 15:30.

[2]- **مقابلة مع السيد س. ع، الأمين العام لبلدية جديوية**، مقر مؤسسة بلدية جديوية، ولاية غليزان، يوم 03 ماي 2024، على الساعة 15:35.

أوَّلا: الأمانة العامة: مكتب الإدارة العامة والتنسيق.

ثانيًا: مصلحة التنظيم والشؤون العامة والتنشيط الإجتماعي والثقافي:

1- مكتب التنظيم والشؤون العامة: - فرع التنظيم العام

- فرع الشؤون العامة

2- مكتب التنشيط الإجتماعي والثقافي: - فرع التنشيط الإجتماعي

- فرع التنشيط الثقافي

3- مكتب الحالة المدنية: - فرع الحالة المدنية

- فرع السكان

ثالثا: مصلحة الشؤون المالية والتنشيط الإقتصادي:

1- مكتب الشؤون المالية: - فرع الميزانية والحسابات

- فرع المحاسبة والإيرادات والنفقات.

2- مكتب التنشيط الإقتصادي: - فرع تسيير أملاك الحظيرة

- فرع التحليل المالي والأسواق والمزيدات.

3- مكتب المستخدمين والتكوين: - فرع تسيير المستخدمين

- فرع التكوين والتربصات.

رابعًا: المصلحة التقنية:

1- مكتب الهندسة المعمارية والبناء: - فرع الهندسة المعمارية

- فرع البناء

2- مكتب التجهيز والأشغال الشبكات المختلفة: - فرع التجهيز

- فرع أشغال الشبكات المختلفة

3- مكتب النظافة والوقاية والمحيط: - فرع النظافة والوقاية

- فرع المحيط

بعد المناقشة بين الأعضاء في الموضوع صادقوا بالإجماع على التنظيم الإداري لمصالح البلدية المقدم من طرف الرئيس. ويطلب من سلطة الوصاية المصادقة على هذه المداولة.

2. الهيكل التنظيمي لبلدية جديوية:

يتكون الهيكل الإداري لبلدية جديوية من:

1. المجلس الشعبي البلدي؛

2. رئيس المجلس الشعبي البلدي: الذي يتكون من: النائب الوَّل للرئيس، النائب الثاني للرئيس، النائب الثالث للرئيس، مندوب الفرع البلدي بأولاد سيدي عمر.

3. الأمانة العامة.

ويمكن توضيح الهيكل الإداري لبلدية جديوية عن طريق المخطط التالي:

الشكل رقم (02): يوضح الهيكل التنظيمي للبلدية

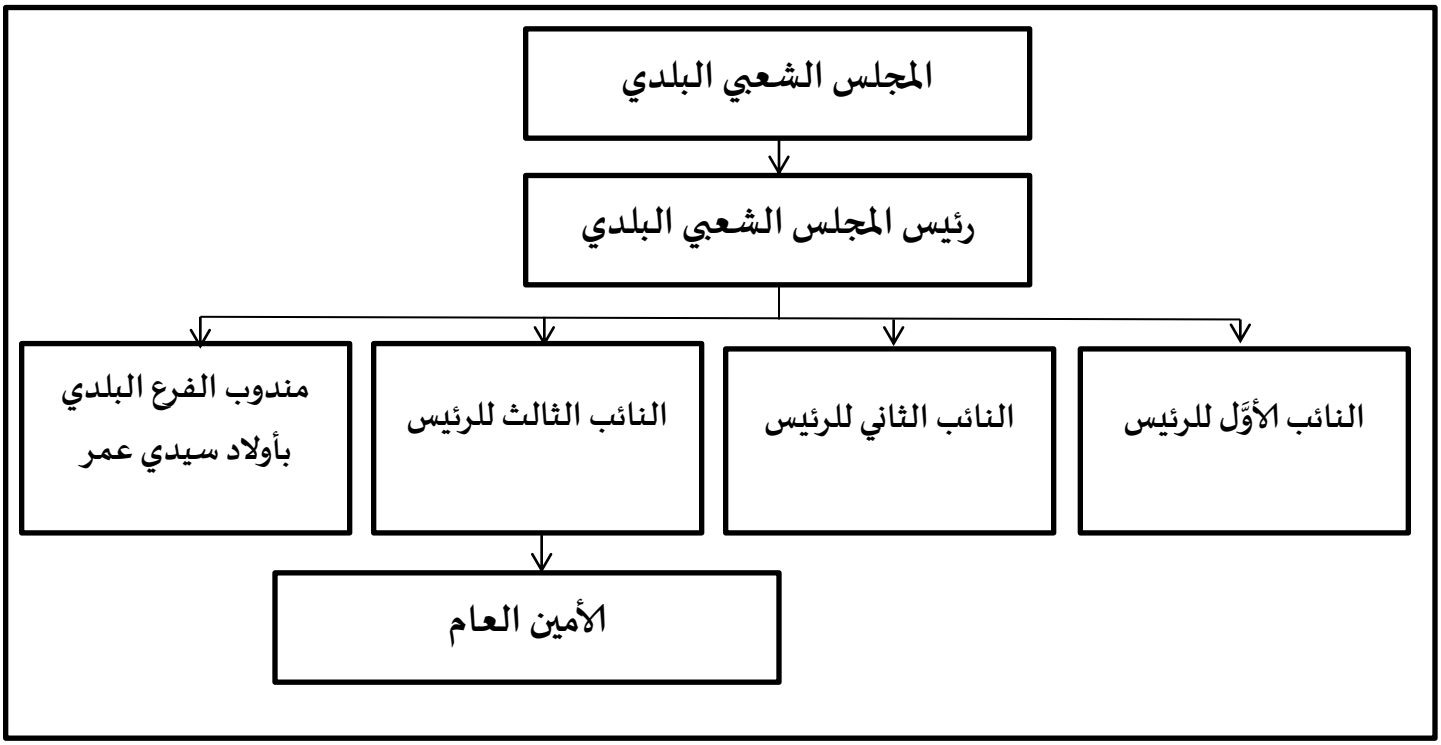

المصدر: معلومات مقدمة من طرف مؤسسة بلدية جديوية بولاية غليزان.

3. الهياكل القاعدية الإجتماعية ببلدية جديوية:

1. عدد التلاميذ المتمدرسون:

الطور الإبتدائي: يبلغ عدد التلاميذ 4948 تلميذ؛

الطور المتوسط: يبلغ عدد التلاميذ 2684 تلميذ

الطور الثانوي: يبلغ عدد التلاميذ 1225 طالب.

2- الهياكل العمومية المتواجدة بالبلدية التربوية والتعليمية: تتمثل في:

المدارس التربوية الإبتدائية: 16؛

المتوسطات: 05؛

الثانويات: 02.

3- التكوين المهني: مركز التكوين المهني والتمهين.

4- الهياكل الرياضية:

ملعب كرة قدم: 01؛

ملاعب جوارية: 10؛

قاعة الملاكمة: 01؛

مركب رياضي جواري: 01.

5- الهياكل الصحية:

المؤسسة العمومية الإستشفائية للصحة الجوارية: 01؛

قاعات العلاج: 04 (الهواورة، أولاد سيدي عمر، التوارس، الشعبة الحمراء).

6- هياكل أخرى:

المقر الإداري للدائرة؛

المقر الإداري للبلدية؛

مقر الفرع الإداري للبلدية بأولاد سيدي عمر؛

مقر الفرع الإداري للبلدية بحي الصحيح امحمد (الشعبة الحمراء)؛

مفتشية الضرائب؛

قباضة الضرائب؛

خزينة مابين البلديات؛

مقر القسم الفرعي للبناء والتعمير؛

مقر القسم الفرعي للفلاحة؛

مقر القسم الفرعي للري؛

مقر مقاطعة الغابات؛

مقر مكتب بريد الجزائر؛

مقر إتصالات الجزائر؛

مقر وكالة الضمان الإجتماعي؛

مؤسسة الجزائرية للمياه؛القسم الفرعي التجاري.

7- الهياكل الثقافية:

مركز ثقافي؛

مكتبة بلدية؛

دار الشباب.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما سبق يتضح أن للجماعات المحلية دور كبير داخل الدولة ،و ذلك من خلال تحقيق التنمية المحلية الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية و السياسية و الحرص على ضمان راحة المواطن في جميع احتياجاته ، و ذلك بالحفاظ على النظام العام ، فتعتير حقيقة الجماعات المحلية يمكن بها الارتقاء بالمجتمع من حالة التخلف إلى حالة الرخاء ،و يظهر ذلك جليا في الدور الذي تقوم به البلدية و الولاية في مختلف المجالات ، حيث تعتبرها ركيزة أساسية للنهوض بمجتمعها المحلي ، إلا أن هذه التنمية لا تتم بشكل متكامل في ظل وجود معوقات تحد من أعمالها.

لعدم وجود إمكانيات متوفرة ، ووجود لوائح متعددة منظمة لشؤون الجماعات المحلية ،و ضعف عملية التخطيط على المستوى المجالس المحلية المنتخبة . و للنهوض بالتنمية المحلية وجب توفر بالدرجة الأولى نظام سياسي مستقر كون له تأثير عميق ومباشر على الجماعات المحلية بالإضافة إلى عوامل أخرى كالنمو الاقتصادي المستديم و العادل ووجود إدارة فعالة في المجتمع هي أكثر من ضرورية في أي دولة كانت دون أن تنسى التطور في التكنولوجيا، و التخطيط و الاستفادة منهم.

الفصل الثالث:

دراسة ميدانية حول الأعمال المنجزة وغير المنجزة في مجال تحقيق التنمية المحلية في بلدية جديوية بولاية غليزان

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول الأعمال المنجزة وغير المنجزة في مجال تحقيق التنمية المحلية في بلدية جديوية بولاية غليزان

تمهيد:

يعرض الفصل الثالث دراسة ميدانية تطبيقية عن بلدية جديوية - باعتبارها جماعة محلية- ودورها في تحقيق التنمية المحلية على مستوى البلدية، وهذا من خلال أعمالها ومخططاتها وبرامجها المنجزة في البلدية، وبما أنَّ الدراسة تمتد من الفترة 2021- 2024، لذلك سيتم تناول في هذا الفصل عدة أعمال منجزة وأخرى معلقة ومنها في حيز الإنجاز لبلدية جديوية في مساهمتها لتكريس التنمية المحلية بالمنطقة وهذا خلال فترة مابين 2010 و 2024. كما سيتم التطرق إلى الجانب التنظيمي الهيكلي الإداري لبلدية جديوية و الإطار القانوني لها، وكذا معظم المخاطر التي تتعرض لها البلدية باعتبارها منطقة مهددة للعديد من المشاكل المحلية الطبيعية والبشرية.

وعليه، سيتم التطرق في هذا الفصل الأخير إلى مبحثين مهمين جدًا هما:

المبحث الأوَّل:التنظيم الإداري والقانوني لبلدية جديوية

المبحث الثاني: مخططات وأعمال بلدية جديوية في مجال تحقيق التنمية المحلية منذ 2010 إلى غاية 2024

المبحث الأوَّل: التنظيم الإداري والقانوني لبلدية جديوية

تمهيد:

تسعى بلدية جديوية جاهدة لإعطاء ديناميكية أكثر للتنمية المحلية والإرتقاء بالمجتمع المحلي إلى تحسين الإطار المعيشي للمواطن، خاصة وأنَّ بلدية جديوية قادرة على توفير الإمكانات اللازمة التي تجعل طموحها أمرًا مشروعًا. فهي من الناحية الإدارية لديها مؤسسة بلدية قادرة على تحقيق التنمية المحلية للمنطقة، ويسعى كل لجانها ومصالحها داخل بلدية جديوية إلى تطبيق التنمية للمشاريع المحلية في كل مجال وفي ظرف زمني محدد، ومن أجل السير الحسن للتنظيم الإداري للبلدية وللتطبيق المشاريع وجدت نصوص قانونية تشريعية وتنظيمية تسير وتنظم ذلك، وهذا حتى يتم تحقيق تنمية محلية قانونية وفعلية بالبلدية.

ومنه، لقد قُسِّم هذا المبحث إلى مطلبين تمثلا في:

المطلب الأوَّل: الهيكل التنظيمي لبلدية جديوية والأخطار المتعرضة لها

المطلب الثاني: النصوص المرجعية المتعلقة بمخططات بلدية جديوية للتنمية المحلية

المطلب الأوَّل: الهيكل التنظيمي لبلدية جديوية والأخطار المتعرضة لها:

I. الهيكل التنظيمي لبلدية جديوية:

تطبيقًا لإجراءات المادة 117 من المرسوم التنفيذي رقم 91/ 26 المؤرخ في 02 فيفري 1991 المشار إليه أعلاه يحدد هذا القرار التنظيم الإداري لبلدية جديوية ويحدد مهام وصلاحيات كل منصب عالي، يحدد عدد المناصب العُليا على النحو التالي[1]: (للتفصيل أكثر أُنظر الملحق رقم 16)

هيئة تداولية: المجلس الشعبي البلدي؛

هيئة تنفيذية: رئيس المجلس الشعبي البلدي- النواب- المندوبين الخاصين- رؤساء اللجان؛

إدارة بلدية: ينشطها الأمين العام للبلدية.

1- الأمانة العامة؛

2- مصلحة التنظيم والشؤون العامة والتنشيط الإجتماعي والثقافي؛

3- مصلحة الشؤون المالية والتنشيط الإقتصادي؛

4- المصلحة التقنية.

أ. الأمانة العامة للبلدية:

- مكتب الإدارة العامة والتنسيق والتنشيط والمراقبة:

كل مسائل الإدارة العامة؛

تحضير كل إجتماعات البلدية المجلس الشعبي البلدي، تنفيذ المداولات، تبليغ المحاضر والمداولات البلدية والعقود السلط الوصية. ضمان تحديد المصالح الإدارية والتنفيذية البلدية، التنظيم، التنسيق، تنشيط

[1]- **مقابلة مباشرة مع السيد س. ع، الأمين العام لبلدية جديوية**، مقر مؤسسة بلدية جديوية، ولاية غليزان، يوم 03 ماي 2024، على الساعة 15:40.

ومراقبة المصالح، ضمان تسيير الإتصالات والمكالمات الهاتفية والبرقيات وضمان تسيير الأرشيف والتوثيق، البريد الوارد والصادر- التخطيط الإحصائيات والمنازعات[1].

ب. **مصلحة التنظيم والشؤون العامة والتنشيط الإجتماعي والثقافي**: يتكوَّن من ثلاثة مكاتب[2]:

مكتب التنظيم والشؤون العامة؛ مكتب التنشيط الإجتماعي و الثقافي؛ مكتب الحالة المدنية والسكان.

- مكتب التنظيم والشؤون العامة:

1) فرع التنظيم العام: ب:

- إستخراج عقود البيع؛

- الإستمارة الخاصة بالسيارات؛

- العقود الخاصة بالمؤسسات المصنفة والحرف المنظمة؛

- رخصة حيازة سلاح الصيد والذخيرة؛

- تسوية العقود ذات الطابع التنظيمي للبلدية؛

- تركيز وتسجيل مجموعة العقود الإدارية ومداولات البلدية؛

- المحافظ على جمع العقود الإدارية البلدية؛

- ربط ومتابعة العمليات نزع الملكية وحجزها؛

- التحقيق في القضايا الخاصة بالطعون والمنازعات؛

[1]- **مقابلة مع السيد س. ع، الأمين العام لبلدية جديوية**، مقر مؤسسة بلدية جديوية، ولاية غليزان، يوم 03 ماي 2024، على الساعة 15:45.

[2]- **مقابلة مع السيد س. ع، الأمين العام لبلدية جديوية**، مقر مؤسسة بلدية جديوية، ولاية غليزان، يوم 03 ماي 2024، على الساعة 15:50.

- التحقيق ومتابعة منازعة البلدية والدولة؛

- ربط ومتابعة العمليات الإدارية الخاصة بمسؤولية البلدية والدولة الملتزمة بعملية النزاعات الخاصة بالإنتخابات؛

- متابعة عمليات النزاعات الخاصة بالتحكيم.

2) فرع الشؤون العامة: ب:

- ترتيب القوائم والبطاقات المتعلقة بالإنتخابات ؛

- تنظيم ومتابعة تسيير عملية الإنتخابات؛

- اِحترام القوانين الخاصة بالإنتخابات والمترشح؛

- ربط وتنظيم النصوص الخاصة بالإنتخابات؛

- تحليل النتائج النهائية للإنتخابات؛

- مكتب التنشيط الإجتماعي والثقافي[1]:

1) فرع النشاط الإجتماعي: ومكلف ب:

- كل النشاطات الإجتماعية العامة؛

- الطعون للمستحقين وإعانة العاطلين عن العمل – الصحة العامة – الوقاية- النظافة العامة؛

- خلق مناصب عمل؛

- النشاطات الصحية والإجتماعية؛

[1]- **مقابلة مع السيد س. ع، الأمين العام لبلدية جديوية**، مقر مؤسسة بلدية جديوية، ولاية غليزان، يوم 03 ماي 2024، على الساعة 15:58.

- توزيع السكنات الإجتماعية؛

- الشؤون الإجتماعية والنظافة المدرسية؛

- التكفل بالفئات المنكوبة؛

- مساعدة المكفوفين والمسنين؛

- مساعدة المعوقين.

2) فرع النشاط الثقافي: ومكلَّف ب[1]:

- تحضير ومتابعة برامج مداومة صيانة المدارس؛

- تنظيم رحلات صيفية، إحتفالات ثقافية وفنية، وتنظيم تظاهرات رياضية مختلفة؛

- تنظيم وتنسيق نشاطات الشباب؛

- دراسة الثقافة والفن الخاصة بحماية المعالم التذكارية التاريخية؛

- اللوازم المدرسية والمطاعم؛

- تنسيق بين جميع المصالح الثقافية.

- مكتب الحالة المدنية والسكان[2]:

1) فرع الحالة المدنية: مكلف ب:

- السهر على الربط بين المصالح المعنية بتنظيم السير الحسن للحالة المدنية؛

- السهر على حسن مسك وحفظ السجلات المختلفة؛

[1]- **مقابلة مع السيد س. ع، الأمين العام لبلدية جديوية**، مقر مؤسسة بلدية جديوية، ولاية غليزان، يوم 04ماي 2024، على الساعة 09:00.

[2]- **مقابلة مع السيد س. ع، الأمين العام لبلدية جديوية**، مقر مؤسسة بلدية جديوية، ولاية غليزان، يوم 04ماي 2024، على الساعة 09:10.

- السهر على تطبيق التنظيمات الخاصة بالجنائز والدفن؛

- التكفل بكل مسائل الحالة المدنية المرتبطة بالبدليات.

2) فرع السكان[1]:

- تحضير بطاقات السكان؛

- السهر على تنظيم ومتابعة سير عمليات التسجيل؛

- السهر على تطبيق التنظيمات الخاصة بالخدمة الوطنية؛

- متابعة وتنشيط العمليات المختلفة؛

- دراسة ملفات طلبات جواز السهر ورخص السفر وكذا ملفات بطاقات التعريف الوطنية؛

- التنظيمات المتعلقة بوضعية الأجانب؛

- تخصيص بطاقة للأجانب والإحصائيات الخاصة بهم؛

- دراسة ملفات طلبات الجنس بالجنسية الجزائرية.

ج. **مصلحة الشؤون المالية والتنشيط الإقتصادي:** تتكوَّن من ثلاث مكاتب:

- مكتب الشؤون المالية[2]:

1) فرع الميزانيات والمحاسبات: السهر على الربط بين المصالح المعنية لتحضير وتنفيذ الميزانيات والحسابات

2) فرع المحاسبة والإيرادات والنفقات:

- تنفيذ المحاسبة بكل وثائق الميزانية؛

- مسك سجلات وملحقات المحاسبة؛

[1]- **مقابلة مع السيد س. ع، الأمين العام لبلدية جديوية**، مقر مؤسسة بلدية جديوية، ولاية غليزان، يوم 04ماي 2024، على الساعة 09:15.

[2]- **مقابلة مع السيد س. ع، الأمين العام لبلدية جديوية**، مقر مؤسسة بلدية جديوية، ولاية غليزان، يوم 04ماي 2024، على الساعة 09:18.

- مسك بطاقات التجهيز؛

- مرتبات مختلفة العمال المسجلين في الميزانية؛

- إلتزام وتصفية والأمر بالنفقات؛

- إثبات نص.

- مكتب المُستخدمين والتكوين[1]:

1) فرع تسيير المستخدمين: ب:

- وضع طرق تسيير المستخدمين الإداريين والتقنيين للبلدية؛

- مباشرة عمليات تسيير أسلاك العمال الإداريين والتقنيين للبلدية؛

- التكفل بعمليات تسيير أسلاك العمال بما فيها التأمين والتعاضدية، المنح، الحوادث، التقاعد، وغيرهم؛

- النشاط الإجتماعي لمصلحة عمال البلدية.

2) فرع التكوين وتحسين المستوى:

- مسك جداول الأعمال الفعلية؛

- إحصاء إحتياجات العمال؛

- تنظيم ومتابعة المسابقات والإمتحانات للتوظيفات المتوقعة؛

- تنفيذ برنامج التكوين والإتقان للأعوان.

[1]- **مقابلة مع السيد س. ع، الأمين العام لبلدية جديوية**، مقر مؤسسة بلدية جديوية، ولاية غليزان، يوم 04ماي 2024، على الساعة 09:20.

- مكتب التنشيط الإقتصادي[1]:

1) فرع تسيير أملاك العقارية والمنقولة:

- مسك سجل مكونات أملاك البلدية؛

- تسيير العتاد المنقول؛

- متابعة سجل الدخول والخروج للمصالح المهمة وتوفير الوسائل الضرورية لأداء مهامها؛

- تسيير متابعة ومراقبة تطور النفقات المخصصة لأعمال الورشات؛

- تخصيص طرق تسيير ورشات البلدية.

2) فرع الصفقات والمزايدات:

- التحليل المالي للإحصائيات والإستشارة الإقتصادية لتركيب حقائق إقتصادية للبلدية بواسطة إستغلال عناصر ميزانية (قائمة بطاقة حساب رقم 02- بطاقة رقم 06)؛

- تحضير ومتابعة تنفيذ الصفقات العمومية والمزايدات.

د. المصلحة التقنية:

- مكتب الهندسة المعمارية والبناء[2]:

1) فرع الهندسة المعمارية:

- حماية الطابع الجمالي والمعماري وإنتهاج أنماط سكنية متجانسة في التجمعات السكنية؛

- إبتكار مخططات الهندسة المعمارية والتعمير والمشاركة في البحث والتجارب في هذا الميدان؛

- القيام بكل الدراسات التي تعود بالفائدة على البلدية وكذا بعثات تنسيقية منظمة للبلدية؛

[1]- **مقابلة مع السيد س. ع، الأمين العام لبلدية جديوية**، مقر مؤسسة بلدية جديوية، ولاية غليزان، يوم 04ماي 2024، على الساعة 09:22.

[2]- **مقابلة مع السيد س. ع، الأمين العام لبلدية جديوية**، مقر مؤسسة بلدية جديوية، ولاية غليزان، يوم 04ماي 2024، على الساعة 09:35.

- تفتيش ومراقبة المصالح المختصة في البناءالهندسة المعمارية والتعمير؛

- ضمان إحترام تعيين الأراضي وطرق إستعمالها.

2) فرع البناء:ب:

- دراسة التقنية ومتابعة المشاريع البلدية؛

- تنفيذ وإنجاز مشاريع البلدية؛

- السير على المراقبة الدائمة لتطابق محليات البناء؛

- تأطير الفرق التقنية لإنجاز ضمان مختلف النشاطات التقنية والسهر على حفظ الإحتياطات العقارية.

- مكتب التجهيز والأشغال والشبكات المختلفة[1]:

1) فرع التجهيز:

- الإطلاع على النشاطات المتعلقة بأشغال التهيئة وأسس البناء وتجهيز الشبكة المبدلة لأملاك البلدية؛

- المباشرة والمشاركة في تهيئة الأماكن المخصصة لحماية النشاطات الإنتاجية أو المخازن والمستودعات؛

- ضمان وضع إشارات طرق والإشارات التي تعود صراحة إلى المؤسسات والأجهزة الإدارية الأخرى؛

- ضمان إنجاز وصيانة مؤسسات التعليم الأساسي طبقًا للمقاييس الوطنية والخريطة المدرسية؛

- أخذ كل الإحتياطات اللازمة لتدعيم النقل المدرسي؛

- التكفل بإنجاز وصيانة المراكز الصحية وقاعات العلاج؛

- تقديم مساعدة للهيئات والجهزة المكلفة بالشبيبة والثقافة والرياضة والترفيه.

[1]- **مقابلة مع السيد س. ع، الأمين العام لبلدية جديوية**، مقر مؤسسة بلدية جديوية، ولاية غليزان، يوم 04ماي 2024، على الساعة 09:40.

- ضمان إنجاز وصيانة المراكز الثقافية الموجودة داخل تراب البلدية؛

- إتخاذ كل إجراء من شأنه أنْ يشجع توسيع القدرة السياحية وتشجيع المتعاملينالمعنيين على إستغلالها؛

-المشاركة في إنجاز المساجد والمدارس القرآنية الموجودة داخل تراب البلدية وضمان صيانة الممتلكات ذات الطابع الديني.

2) فرع الأشغال والشبكات المختلفة: ب[1]:

- ضمان تنفيذ الأشغال المتعلقة بمختلف النشاطات التقنية؛

- السهر على تنفيذ كل أشغال تغليف طرق البلدية؛

- ضمان كل عمليات دراسة الطريق العام؛

- مباشرة كل أشغال الدعم؛

- الهسر على تنفيذ كل أشغال توسيع أو خلق شبكات جديدة؛

- تسيير حظيرة البلدية (متعلق بالسيارات)؛

- تسيير المخازن ومستودعات مختلف الوسائل؛

- تسيير وصيانة ودعم الوسائل.

- مكتب الوقاية والصحة والمحيط[2]:

1) فرع الوقاية والصحة:

- حفظ الصحة العمومية وصيانة الطرق العامة؛

- جمع ومعالجة القمامات؛

[1]- **مقابلة مع السيد س. ع، الأمين العام لبلدية جديوية**، مقر بلدية جديوية، ولاية غليزان، يوم 04ماي 2024، على الساعة 09:45.

[2]- **مقابلة مع السيد س. ع، الأمين العام لبلدية جديوية**، مقر بلدية جديوية، ولاية غليزان، يوم 04ماي 2024، على الساعة 09:50.

- توزيع المياه الصالحة للشرب؛

- صرف ومعالجة المياه القذرة والنفايات الجامدة والحضرية؛

- مكافحة ناقلات الأمراض المعدية؛

- نظافة الأماكن والمؤسسات المُستقبلة للجمهور؛

- وقاية المذابح وتطهير الأماكن؛

- مراقبة وتطبيق القوانين الصحية الخاصة بنوعية اللحوم؛

- صيانة ونظافة شبكة التطهير؛

- تطهير قنوات صرف المياه القذرة؛

- صيانة المقابر؛

- نبش المقادر ودفن الجثة؛

-تكليس الآبار والمنابع وكذا تكليس المجاري ونقاط المياه؛

- سحب النفايات والأشياء المعيقة والضخمة؛

- التخلص من الحيوانات المتشردة بقتلها والقيام بإحراق جثتها.

2) فرع المحيط [1]:

- مكافحة التلوث وحماية البيئة؛

- إنشاء وصيانة المساحة الخضراء وكل أثاث حضري يهدف إلى تحسين إطار الحياة؛

[1]- **مقابلة مباشرة مع السيد س. ع، الأمين العام لبلدية جديوية**، مقر مؤسسة بلدية جديوية، ولاية غليزان، يوم 04ماي 2024، على الساعة 10:00.

- السهر على حماية التربة والموارد المائية والمساهمة في إستعمالها الأمثل؛

- الإلتزام بجميع الدراسات الضرورية لإنشاء مساحات خضراء وأماكن اللعبوحدائق جذب ولغرس الشتلات؛

- إنشاء وصيانة الحدائق العمومية والمساحات الخضراء.

(وللتفصيل أكثر أُنظر (الشكل المتمثل في مخطط رقم 17 في قائمة الملاحق) الذي يلخص التنظيم الإداري لبلدية جديوية بولاية غليزان.

ويتمثل الهيكل التنظيمي لبلدية جديويةفي :

- المجلس الشعبي البلدي؛

- رئيس المجلس الشعبي البلدي؛

- أربع (04) نواب لرئيس المجلس الشعبي البلدي؛

- مندوب الفرع البلدي بأولاد سيدي عمر؛

- مندوب الفرع البلدي بحي صحيح أمحمد؛

- الأمين العام للبلدية؛

- مكتب الإدارة العامة والتنسيق والتنفيذ

وللتفصيل أكثر أنظر الملحق رقم 18الذي يوضح المخطط النظيمي لبلدية جديوية في ولاية غليزان.

وهناك العديد من المرافق ببلدية جديوية خلال فترة 2022- 2023، ويمكن ذكرها وتحصيل عددها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (01): أنواع المرافق وتعدادها ببلدية جديوية – غليزان خلال سنة 2022- 2023

المؤسسات التربوية	المؤسسات الصحية	الملحقات البلدية	المرافق الثقافية	المرافق الرياضية	المرافق الإدارية	المساجد
- 17 مدرسة إبتدائية؛ - 05 متوسطات؛ - 02 ثانويتين	- 05 قاعة علاج؛ - 01 عيادة متعددة الخدمات؛ - مقر المؤسسة الجوارية للصحة العمومية.	02 ملحقتين	- دار الشباب؛ - المركز الثقافي؛ - مكتبة البلدية.	- 14 ملعب جواري (منها 04 بالعشب الإصطناعي)؛ - قاعة متعددة الرياضات؛ - ملعب بلدي؛ - ملعب رياضي جواري؛ - مركب رياضي.	- إتصالات الجزائر؛ - قسم فرعي للتجارة؛ - قسم فرعي للموارد المائية؛ - قسم فرعي للسكن والتجهيزات العمومية والتعمير والهندسة المعمارية والبناء؛ قباضة الضرائب؛ مفتشية التربية؛ - 02 مكاتب بريد.	14 مسجدًا

المصدر: معلومات مقدمة من طرف مقر مؤسسة بلدية جديوية، ولاية غليزان.

II. الأخطار المتعرضة لها بلدية جديوية:

ملخص تحليلي حول الأخطار المعرضة لها بلدية جديوية وكذا الأخطار المشتركة مع البلديات المجاورة:

من أهم الأخطار المعرضة لها البلدية تتمثَّل في[1]:

- فياضان الأحياء الشمالية بالقرب من السكة الحديدية؛

- فيضان شارع باك أحمد بجديوية؛

- فيضان واي بدوار أولاد سيدي عمر؛

[1]- **مقابلة مع السيد س. ع، الأمين العام لبلدية جديوية**، مقر بلدية جديوية، ولاية غليزان، يوم 04ماي 2024، على الساعة 10:05.

حرائق الغابات كركابة وسيد عبد القادر.

- السكان 42433 نسمة؛
- عدد الدواوير 22 دوار؛
- نسبة الربط المياه الصالحة للشرب 98 %؛
- نسبة الربط بالغاز 83%؛
- نسبة الربط بشبكة الكهرباء 99%.

طول شبكة الطرقات:

- الطرق الوطنية: 06 كلم؛

- الطرق الولائية 24.500 كلم؛

- الطرق البلدية: 60.500 كلم.

المطلب الثاني: النصوص التشريعية المتعلقة بمخططات بلدية جديوية للتنمية المحلية:

1. المرسوم رقم 73- 136 المؤرخ في 09 أوت 1973 المتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلديات الخاصة بالتنمية والتعليمة الوزارية المشتركة المؤرخة في 03 ديسمبر 1975، المتواجد في الجريدة الرسمية العدد رقم 67 ، ويوضحان مايلي[1]:

- شروط تبليغ وتسيير الإعتمادات المخصصة من قبل الدولة المخططات البلدية للتنمية؛

- شروط تنفيذ العمليات المسجلة بعنوان المخططات البلدية للتنمية؛

- طبيعة العمليات المسجلة بعنوان هذه البرامج؛

- تجديد دور المتدخلين في تنفيذ هذه البرامج.

[1]- **مقابلة مع السيد س. ع، الأمين العام لبلدية جديوية**، مقر بلدية جديوية، ولاية غليزان، يوم 04ماي 2024، على الساعة 10:10.

2. المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13 جويلية 1998 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، المتواجد في الجريدة الرسمية العدد رقم 51، الذي يبين [1]:

- كيفيات توزيع الإعتمادات السنوية على الولايات؛

- الأولويات التي ينبغي تمويلها عبر هذه البرامج خاصة مشاريع المياه الصالحة للشرب، الربط بشبكة التطهير، فك العزلة، وغيرهم.

3. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 21 فبراير سنة 2013 يحدد معايير تخصيص موارد الميزانية للمشاريع أو البرامج المقترحة بعنوان مخططات البلديات للتنمية.

مضمون قانون المخططات البلدية للتنمية المحلية PCD [2]:

لقد جاء في القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلِّق بالبلدية، خاصة المادة 107 منه، يشكل المخطط البلدي للتنمية أداة للتخطيط وتهيئة الإقليم على المستوى البلدي، حيثُ تسجل العمليات ومشاريع وعمليات التجهيز والإستثمار العمومي المبرمجة من قبل المجلس الشعبي البلدي، والتي تظهر على شكل مخططات سنوية ومتعددة السنوات.

تشكل المخططات البلدية للتنمية الأداة الأنسب لتجسيد أهداف المسطرة في مجال التنمية اللمحلية، من خلال هذه البرامج تضع الدولة في متناول البلديات والوسائل المالية، من خلالميزانية الدولة للتجهيز، قصد تفعيل الديناميكية الإقتصادية والإجتماعية للبلديات وتمكينها من الإستجابة بشكل فعَّال وسريع لحاجيات السكان من خلال تسجيل مشاريع جوارية ذات آثر مباشر على الإطار المعيشي للمواطنين.

وبهذا يتضمَّن قانون المالية بشكل سنوي بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز مخصصات إجمالية بعنوان المخططات البلدية للتنمية موجهة لتمويل العمليات والمشاريع المقترحة من طرف البلديات.

[1]- **مقابلة مع السيد س. ع، الأمين العام لبلدية جديوية**، مقر بلدية جديوية، ولاية غليزان، يوم 04ماي 2024، على الساعة 10:15.

[2]- **مقابلة مع السيد س. ع، الأمين العام لبلدية جديوية**، مقر بلدية جديوية، ولاية غليزان، يوم 04ماي 2024، على الساعة 10:18.

تقوم مصالح وزارة المالية بالتشاور مع مصالح وزارة الداخلية و الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بتوزيع هذه المبالغ حسب الولايات وفق معطيات ومؤشرات مثل عددالسكان، عدد البلديات والوضعية المالية للبلديات، وغيرها[1].

كما يتم توزيع الغلاف المالي المخصص للولاية بين البلديات التابعة لها في إطار جلسات التحكيم التي يتم عقدها على مستوى الدائرة وعلى مستوى الولاية قصد ترتيب الأولويات بين البلدياتحسب إحتياجاتها المالية وأهمية المشاريع المقترحة من قبل كل بلدية، حيثُ يتم تسجيل المشاريع بناءًا على مقررات التفريد الممضاة من قبل الوالي.

تحدد العمليات التي يمكن تسجيلها بعنوان المخططات البلدية للتنمية بموجب مدونة تحتوي على 14 فصل و 53 مادة [2].

الإعتمادات المالية الممولة على حساب ميزانية الدولة بعنوان المخططات البلدية للتنمية:

تساهم المخططات البلدية للتنمية سنويًا وعبر ميزانية الدولة للتجهيز في تمويل جملة من الأعمال ذات الطابع الجواري قصد ترقية مجموع البلديات وكذا تلبية الحاجيات الأساسية المعتز عنها محليًا.

في هذا الإطار شكلت المخططات البلدية للتنمية محور إهتمام السلطات العمومية لاسيما منذ سنة 2000.

[1]- **مقابلة مع السيد س. ع، الأمين العام لبلدية جديوية**، مقر بلدية جديوية، ولاية غليزان، يوم 04ماي 2024، على الساعة 10:20.

[2]- **مقابلة مع السيد س. ع، الأمين العام لبلدية جديوية**، مقر بلدية جديوية، ولاية غليزان، يوم 04ماي 2024، على الساعة 10:22.

المبحث الثاني: مخططات وأعمال بلدية جديوية في مجال تحقيق التنمية المحلية 2021–2024:

تمهيد:

يسعى هذا المبحث إلى إبراز مخططات وأعمال بلدية جديوية في مجال تحقيق التنمية المحلية، وعليه سنتطرَّق إلى

المطلب الأوَّل: مخططات وأعمال بلدية جديوية في مجال تحقيق التنمية المحلية 2021- 2024

- إنجاز وتهيئة 757 سوق جواري.

المطلب الأوَّل: مخططات وأعمال بلدية جديوية في مجال تحقيق التنمية المحلية 2021- 2024:

1. **الوضعية المالية والمادية للمشاريع الممولة في إطار مخططات تنمية البلدية (موقوفة إلى غاية 2021):**

هناك العديد من المشاريع التي دخلت في إطار مخططات التنمية المحلية لبلدية جديوية إلاَّ أنها توقفت إلى غاية سنة 2021، ومن عملياتها مايلي[1]: (وللتفصيل أكثر أُنظُر الجدول في قائمة الملاحق، "الملحق رقم 02 ").

- توسيع شبكة صرف المياه القذرة بحي صحيح أحمد؛

- تدعيم الإنارة العمومية بدوار أولاد سيدي اعمر والدوايدية (منطقة ظل)؛

- إقتناء شاحنة صهريج 10000 لتر لفائدة دوار سيدي سعيد؛

- دراسة ومتابعة وإنجاز معطم مدرسي 100 وجبة مع تجهيزه بمدرسة باز عواد بدوار التوارس (منطقة ظل).

وتتمثل ملاحظات أسباب توقف هذه الأعمال في مايلي:

- أشغال متوقف بسبب إعتراض على الأرضية؛

- مشروع مغلق؛

- في إنتظار نسخ الإتفاقية

- مذكرة رفض من المراقب المالي رقم 303 بتاريخ 07 ديسمبر 2021؛

- في إنتظار إيداع الملف لدى المراقب المالي.

[1]- **مقابلة مباشرة مع السيد س. ع، الأمين العام لبلدية جديوية**، مقر مؤسسة بلدية جديوية، ولاية غليزان، يوم 04ماي 2024، على الساعة 10:30.

2. **الأعمال المنجزة والمنتهية لبلدية جديوية في سنة 2021**: هي:

- تهيئة الطرق الحضرية لأحياء: الحصة رقم 1: حي عابد رقيق محمد وحي 23 مسكن؛ الحصة رقم 2: حي صحيح أمحمد (الشطر الثاني)؛

3. الأعمال حيز التنفيذ:

- تهيئة الطرق الحضرية بحي لزرق محمد بلدية جديوية.

وبذلك قدرت رخصة برنامج 2021 ب 35216000.00، سدد منه 20109504.80، وباقي التسديد قدر ب 14976713.70. (للتفصيل أكثر أُنظر الملحق رقم 02).

3. وضعية مشاريع المخططات البلدية للتنمية P.C.D (موقوفة إلى غاية 2022):

تتمثل عمليات مشاريع بلدية جديوية في تحقيق التنمية المحلية خلال سنة 2022 وفق الجدول التالي[1]:

جدول رقم (02): يوضح عمليات مشاريع بلدية جديوية في تحقيق التنمية المحلية خلال سنة 2022

الرقم	عنوان العملية	مبلغ الصفقة أو الإتفاقية	نسبة الإستهلاك	نسبة الإنجاز	الملاحظة
01	التهيئة الحضرية لحي المجاهد خابن محمد شيخ	8839355.00	%94	%100	
	والمحيط الحضري لمركز البريد سكحال عبد القادر بلدية جديوية	192780.00	%100	%100	
02	إنجاز مصرف الحماية من مياه الأمطار على مستوى حي باك أحمد بلدية جديوية	2897383.50	%92	%100	
03	إنجاز التدفئة بغاز البروبان بمدرسة الشهيد باز عواد بلدية جديوية (منطقة ظل)	1999795.00	%93	%100	منطقة ظل
04	إنجاز التدفئة بغاز البروبان بمدرسة الشهيد فناوي عدة بلدية جديوية (منطقة ظل)	2079822.50	%94	%100	منطقة ظل
05	دراسة ومتابعة وإنجاز مطعم مدرسي 100 وجبة	471040.00	%33	%100	منطقة ظل
	مع تجهيزه بمدرسة باز عواد بدوار التوارس	5842090.80	%80	%100	

[1]- **مقابلة مع السيد س. ع، الأمين العام لبلدية جديوية**، مقر بلدية جديوية، ولاية غليزان، يوم 04ماي 2024، على الساعة 10:35.

	(منطقة ظل	99960.00	%100	%100	
		100198.00	%100	%100	
		1687305.76	%0	%100	

المصدر: إحصائيات مقدمة من مقر مؤسسة بلدية جديوية، ولاية غليزان.

يوضح الجدول أعلاه عمليات مشاريع بلدية جديوية في تحقيق التنمية المحلية خلال سنة 2022، حيثُ تمت خمس عمليات لتنمية بلدية جديوية في سنة 2022، وقد كانت أغلب هذه العمليات في مناطق الظل، وكانت نسبة إنجازها وإستهلاكها 100%، وهم: التهيئة الحضرية لحي المجاهد خابن محمد شيخ والمحيط الحضري لمركز البريد سكحال عبد القادر بلدية جديوية، إنجاز مصرف الحماية من مياه الأمطار على مستوى حي باك أحمد بلدية جديوية، إنجاز التدفئة بغاز البروبان بمدرسة الشهيد باز عواد، فناوي عدة، بدوار التوارس بلدية جديوية منطقة ظل،

وللتفصيل أكثر (أُنظر الملحق رقم 03).

جدول رقم (03): الصفقات التجارية الجارية في بلدية جديوية خلال سنة 2022

الرقم	عنوان العملية	مبلغ الصفقة أو الإتفاقية	نسبة الإستهلاك	نسبة الإنجاز	ملاحظة
01	إنجاز قسمين للتوسيع بمدرسة الشهيد بن ساحة بوزيان بلدية جديوية	9552070.50	0	20	
02	صيانة وإصلاح الطرقات الحضرية بجديوية مركز	2986600.00	0	70	
03	إنجاز التدفئة بغاز البروبان بمدرسة الشهيد سي زغلول بلدية جديوية (منطقة ظل)	2699396.00	0	98	منطقة ظل

المصدر: إحصائيات مقدمة من مقر مؤسسة بلدية جديوية، ولاية غليزان.

يوضح الجدول أعلاه العمليات الجارية في بلدية جديوية خلال سنة 2022، حيثُ تمت فيه ثلاث عمليات، وهي إنجاز قسمين للتوسيع بمدرسة الشهيد بن ساحة بوزيان بلدية جديوية والتي كانت نسبة إستهلاكه 0% ونسبة إنجازه 20%، وعملية صيانة وإصلاح الطرقات الحضرية بجديوية مركز والتي كانت نسبة إستهلاكها 0% وإنجازها ب 70%، وفي الأخير عملية إنجاز التدفئة بغاز البروبان بمدرسة الشهيد سي زغلول وهي عبارة عن منطقة ظل، وقد كانت نسبة إستهلاكها 0% وإنجازها 98.%

وللتفصيل أكثر في الجدول أعلاه (أُنظر الملحق رقم 04)

4. وضعية مشاريع صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية للسنة المالية 2023 (وضعية موقوفة بتاريخ 31 جانفي 2024):

أنهت بلدية جديوية من إنجاز عدة عمليات ومشاريع خلال سنة 2023، وهذه العمليات كالآتي[1]:

- أشغال الطرق والأرصفة بحمري 03 سوكسال بوعبد الله بن دلة جيلالي وهيبة بوعبد الله؛

- أشغال التهيئة بحي 12 مسكن بشارع حاتم عبد الرحمان؛

- تحديد شبكة التطهير بحي رقيق؛

- تهيئة المدرسة الإبتدائية تومي عبد القادر (الشطر الثاني).

ومنه، بلغت رخصة البرنامج 48410212.28، وقدر مبلغ الصفقة أو الإتفاقية 48031536.90، ووصل التسديدات ب 6018410.73. ومنه تعتبر عمليات التنمية المحلية التي قامت بها بلدية جديوية للسنة المالية 2023 ذات طابع إجتماعي بحت، حيثُ ركزت على التنمية الإجتماعية المحلية بالدرجة الأولى خلال سنة 2023.

وللتفصيل أكثر في هذه المشاريع المنتهية لسنة 2023 (أُنظر الملحق رقم 05).

5. حوصلة وضعية المشاريع المسجلة بميزانية البلديات (التمويل الذاتي) للسنة المالية 2023

جدول رقم (04): حوصلة المشاريع المسجلة بميزانية البلديات (التمويل الذاتي) للسنة المالية 2023 (وضعية موقوفة بتاريخ 31 مارس 2024)

الرقم	طبيعة التموين	عدد العمليات المسجلة	في طور الإنجاز	منتهية	غير المنطلقة	المتوقفة	مبلغ الصفقة أو العقد	التسديدات
1	ميزانية البلدية BC	23	8	8	4	1	109510439.82	45414124.79
2	ميزانية الولاية BW	05	0	5	0	0	16285415.01	15875418.49
3	دعم التنمية	13	2	1	0	0	104782590.23	83739542.98

[1]- **مقابلة مع السيد س. ع، الأمين العام لبلدية جديوية**، مقر بلدية جديوية، ولاية غليزان، يوم 04ماي 2024، على الساعة 10:40.

	الإجتماعية والإقتصادية للبلديات PCD							
4	صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية CSCGL	04	0	4	0	0	48031536.90	42391801.55
مجموع البلدية							278609981.96	58267220.04

المصدر: إحصائيات مقدمة من مقر مؤسسة بلدية جديوية، ولاية غليزان.

وللتفصيل أكثر في وضعية هذه المشاريع المنتهية لسنة 2023 (أُنظر الملحق رقم 05).

6. وضعية المشاريع المسجلة بميزانية البلديات (البرامج القطاعية) للسنة المالية 2023 (وضعية موقوفة بتاريخ 31 مارس 2024)[1]:

- أشغال ترميم مدرسة سي زغلول (الكتامة، الأشغال المختلفة، الجناح الصحي)؛ نسبة إنجازه وإستهلاكه بلغت 0%، وضعيته متوقفة وذلك لأنه لم يتوفر على مبلغ الصفقة أو العقد ولم يتم تحديد أي مؤسسة لإنجازه.

- أشغال ترميم مدرسة بار عواد (الكتامة، الأشغال المختلفة، الجناح الصحي)؛ بلغ مبلغ العقد 971037.00، مؤسسة الإنجاز عابد بشير، وبلغت نسبة إنجازه واستهلاكه 100%، وضعية هذا المشروع منتهية.

- أشغال ترميم مدرسة كبير محمد (الكتامة، الأشغال المختلفة، الجناح الصحي)؛ بلغ مبلغ الصفقة 292542.12، مؤسسة بشيخ ميلود، نسبة إستهلاكه وإنجازه 100%، عمليته منتهية.

- أشغال الجناح الصحي بمدرسة مساليتي الطيب (29- 2015)؛ قدر مبلغ العقد ب 1159832.23، مؤسسة الإنجاز هي عابد بشير، نسبة الإنجاز والإستهلاك بلغت 100%، وضعيتها منتهية.

[1]- **مقابلة مع السيد س. ع، الأمين العام لبلدية جديوية**، مقر بلدية جديوية، ولاية غليزان، يوم 04ماي 2024، على الساعة 10:45.

- أشغال الجناح الصحي بمدرسة بوطاجين عابد (30- 2015)؛ مبلغ العقد هو 521074.71، مؤسسة الإنجاز تيرس أحمد، نسبة الإستهلاك والإنجاز 100%، وهي عملية منتهية.

- أشغال الجناح الصحي بمدرسة أوريدة مداد (31- 2015)؛ قدر مبلغ الصفقة 1103728.63، مؤسسة إنجازه هي عابد بشير، بلغ إنجازه وإستهلاكه 100%، وضعيته منتهية.

- أشغال الجناح الصحي بمدرسة مغيزرو محمد (32- 2015)؛ قدر مبلغ الصفقة ب 959524.77، مؤسسة الإنجاز تيرس أحمد، إنجازهاو إستهلاكها بلغ 100%وهي وضعية منتهية.

- تهيئة وإعادة تأهيل المؤسسات التربوية للطور الإبتدائي مع التدفئة والتكييف (أشغال الكتامة) مدرسة الأمير؛ قدرت صفقتها ب 353092.90، مؤسسة إنجازه لراق مراد، إستهلالكه وإنجازه تام 100%، ومنه وضعيته منتهية.

- تهيئة وإعادة تأهيل المؤسسات التربوية للطور الإبتدائي مع التدفئة والتكييف (أشغال الكتامة) مدرسة بن يمينة إبراهيمي؛ مبلغ الصفقة 386372.26، ومؤسسة الإنجاز فراق مراد، نسبة الإنجاز والإستهلاك 100% ومنه، عملية منتهية.

- تهيئة وإعادة تأهيل المؤسسات التربوية للطور الإبتدائي مع التدفئة والتكييف (أشغال الكتامة) مدرسة قناوي عدة؛ مبلغ الصفقة 325526.76، مؤسسة التجهيز فراق مراد، نسبة الإستهلاك والتجهيز هي 100% وهي عملية منتهية.

- تكاليف المراقبة التقنية لتهيئة وإعادة تأهيل المؤسسات التربوية للطور الإبتدائي مع التدفئة والتكييف؛ مؤسسة التجهيز C.T.C، ونسبة الإستهلاك والإنجاز بلغت 100% وهي عملية منتهية.

مجموع البلدية بلغ: 7383368.72.

وللتفصيل أكثر حول هذه المشاريع والأعمال (أُنظر الملحق رقم 05).

7. وضعية المشاريع المسجلة بميزانية الولاية للسنة المالية 2023 (وضعية موقوفة بتاريخ 31 مارس 2024)[1]:

- تهيئة 100/44 سجل مهني بلدية جديوية؛

- إقتناء تجهيزات لفائدة المطاعم المدرسية؛

- أشغال إنجاز جدار الإحاطة وتهيئة الساحة المدرسية الإبتدائية مساليتي طيب بلدية جديوية؛

- تحويل خطوط الكهرباء المحيطة لحي 90 سكن لفائدة بلدية جديوية؛

- إقتناء تجهيزات ولوازم المطبخ للمطعم المدرسي المركزي بمدرسة الشهيد أوريدة مداد لبلدية جديوية

حيثُ بلغ مبلغ هذه المشاريع ب 16285415.01، وجميعها أنجزت بنسبة 100%، وبذلك تعتبر أشغال منتهية.

8. وضعية مشاريع دعم التنمية الإجتماعية والإقتصادية للبلديات للسنة المالية 2023 (وضعية موقوفة بتاريخ 31 مارس 2024)[2]:

- تحديد وتوسيع شبكة المياه الصالحة للشرب بدوار السبايعية والدلايلية؛

- أشغال التهيئة بالمدرسة الإبتدائية بن دلة جيلالي؛

- إعادة تأهيل قاعة علاج بالهواورة؛

- أشغال التهيئة وتوسيع محل إلى مطعم بمدرسة الشهيد كبير محمد؛

- إنجاز 04 منشآت حريشية بدوار أولاد سيدي اعمر؛

- التهيئة الحضرية بحي طويل عابد ؛

[1]- **مقابلة مع السيد س. ع، الأمين العام لبلدية جديوية**، مقر بلدية جديوية، ولاية غليزان، يوم 04ماي 2024، على الساعة 10:50.

[2]- **مقابلة مع السيد س. ع، الأمين العام لبلدية جديوية**، مقر بلدية جديوية، ولاية غليزان، يوم 04ماي 2024، على الساعة 11:02.

- يصفية شبكة الصرف الصحي عبر أحياء مدينة جديوية (شارع بالح عبد القادر، مصطفى محمد بوهيدي، وغيرهم.

- صيانة وإصلاح الطرقات الحضرية بجمهورية مركز؛

- إنجاز قسمين للتوسيع بمدرسة الشهيد بن ملحة بوزيان بلدية جديوية؛

- إنجاز التدفئة بغاز البروبان بمدرسة الشهيد بن ملحة بوزيان بلدية جديوية؛

- مراجعة وإنجاز مطعم مدرسي 100 وجبة مع تجهيزه بدوار التوارس.

حيثُ بلغ مجموع رخصة هذا البرنامج105189000.00، وقدر مبلغ الصفقة ب 104782590.23 ، وأغلب هذه المشاريع كانت مغلقة. (للتفصيل أكثر أُنظر الملحق رقم 06).

9. وضعية المشاريع المسجلة بميزانية البلديات (التمويل الذاتي) للسنة المالية 2023 (وضعية موقوفة بتاريخ 31 مارس 2024):

عناوين المشاريع أو العمليات لبلدية جديوية خلال 2023 هي[1]:

- تهيئة مقاطع من الطرق والأرصفة جديوية مركز؛

- تجهيز المدارس الإبتدائية؛

- التشخيص التقني ل24 مسكن أولاد العربي جديوية؛

- إقتناء دراجة نارية؛

- إنجاز خزان مائي بسعة 500م^3 بدوار أولاد سيدي عمر؛

- إقتناء شاحنة لرفع الضمانات المنزلية؛

[1]- **مقابلة مع السيد س. ع، الأمين العام لبلدية جديوية**، مقر بلدية جديوية، ولاية غليزان، يوم 04ماي 2024، على الساعة 11:05.

- تهيئة الأرصفة بمحيط المؤسسات التربوية متوسطة طويل عابد، ثانوية أول نوفمبر 1954، إبتدائية الشهيد تومي عبد القادر؛

- تهيئة الطرق الحضرية بحي صحيح أمحمد الشطر 03؛

- دراسة إنجاز طريق إجتنابي يربط بين الشوارع باك أحمد، مخنف اخوان، شايب بوراس، وهية بوعبد الله من الجهة الجنوبية؛

- تجديد مقاطع شبكة الصرف الصحي بكل من شارع شريفي بلعباس، حي كحلاوي بوعبد الله، شايب بوراس؛

- إنجاز ملعب جواري بالطب الإصطناعي بالدوايدية؛

- إقتناء شاحنة ذات صندوق قلاب لرفع القمامات؛

- الدراسة والمتابعة لمشروع إنجاز قسمين للتوسيع بمدرسة الشهيد بن ساحة بوزيان بلدية جديوية؛

- إقتناء مضخات مائية ومستلزماتها؛

- تهيئة حظيرة البلدية؛

- إقتناء مواقف الحافلات؛

- إنجاز توسعة لحضانة البلدية؛

- إنجاز قاعة للرياضات بنهج فغول محمد؛

- دراسة شبكة الصرف الصحي بدواوير أولاد سيدي اعمر، أولاد عائشة، أولاد بلخير، الدوايدية، الهواورة والسبايعية؛

- تجهيز مقر البلدية؛

- إنجاز العشب الإصطناعي بالملعبين الجواريين الحصة 01 الملعب الجواري 17 أكتوبر 1961 والحصة 02 الملعب الجواري بشارع باك أحمد؛

- إقتناء سيارة مصلحة؛

- دراسة ومتابعة وإنجاز دار حضانة؛

- دراسة وإنجاز سوق جواري بمركز جديوية.

وقد إختلفت وضعية هذه المشاريع بين: منتهية، متوقفة، وفي طور الإنجاز، والإجراءات جارية، وغير منطلقة، ومغلقة. وللتفصيل أكثر في مشاريع هذه العمليات (أُنظر الملحق رقم 07).

10. مشاريع صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية للسنة المالية 2023 (الى غاية 31 مارس 2024)[1]:

- أشغال الطرق والأرصفة بحمري 03، سوكحال بوعبد الله بن دلة جيلالي وهبة بوعبد الله؛

- أشغال التهيئة بحي 12 مسكن بشارع غالم عبد الرحمان؛

- تجديد شبكة التطهير بحي رقيق؛

- تهيئة المدرسة الإبتدائية تومي عبد القادر (الشطر 02).

حيثُ بلغ مجموع رخصة البرنامج البلدية لهذه المشاريع ب 48410212.28، وجميع وضعياتها منتهية حيثُ بلغت نسبة الإستهلاك والإنجاز 100%. وللتفصيل أكثر (أُنظر الملحق رقم 08).

[1]- **مقابلة مع السيد س. ع، الأمين العام لبلدية جديوية**، مقر بلدية جديوية، ولاية غليزان، يوم 04ماي 2024، على الساعة 11:10.

11. البرامج التنموية المسجلة بالحساب الإداري للسنة المالية 2023 :

1) المشاريع االمحققة في بلدية جديوية:

جدول رقم (05): المشاريع المحققة في بلدية جديوية للسنة المالية 2023

عنوان المشروع	مصدر التمويل	مبلغ العملية
تجهيز مقر البلدية	ميزانية البلدية	4007191.38
تهيئة حظيرة البلدية	ميزانية البلدية	4000000.00
إقتناء مواقف الحافلات	ميزانية البلدية	2000000.00
تهيئة مقاطع من الطرق والأرصفة بجديوية مركز	ميزانية البلدية	9305413.09
أشغال التهيئة بحي 12 مسكن بشارع عالم عبد الرحمان	صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية	3737671.00
أشغال الطرق والأرصفة بحمري 03 (سوكحال بوعبد الله، بن دلة جيلالي، وهبة بوعبد الله)	صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية	38175550.00
إقتناء مضخات مالية ومستلزماتها	ميزانية البلدية	2549230.40
تحويل خطوط الكهرباء BT المعيقة لحي 90 مسكن RHP لفائدة بلدية جديوية	ميزانية الولاية	2623253.05
تجديد شبكة التطهير بحي رقيق	صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية	4805815.00
إقتناء تجهيزات ولوازم المطبخ للمطعم المدرسي بمدرسة الشهيدة اوريدة مداد	ميزانية الولاية	240423.00
تجهيز المدارس الإبتدائية	ميزانية البلدية	2000000.00
إقتناء تجهيزات لفائدة المطاعم المدرسية	ميزانية الولاية	1434668.00
الدراسة والمتابعة لمشروع: إنجاز قسمين للتوسيع بمدرسة الشهيد بن ساحة بوزيان بلدية جديوية	ميزانية البلدية	451760.00
إنجاز العشب الإصطناعي بالملعبين الجواريين: الحصة 01: الملعب الجواري 17 أكتوبر 1961 والحصة02: الملعب الجواري بشارع باك أحمد.	ميزانية البلدية	236869.50
تهيئة المدرسة الإبتدائية تومي عبد القادر	صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية	233942.03
أشغال إنجاز جدار إحاطة وتهيئة الساحة للمدرسة الإبتدائية مساليتي الطيب ببلدية جديوية	ميزانية الولاية	2265819.50
أشغال التهيئة بالمدرسة الإبتدائية بن دلة جيلالي بلدية جديوية	دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلديات	11643000.00
أشغال ترميم مدرسة بازعواد (الكتامة، الأشغال المختلفة، الجناح الصحي)	البرنامج القطاعي اللاممركز	44336.00
أشغال ترميم مدرسة كبير محمد (الكتامة، الأشغال المختلفة، الجناح الصحي)	البرنامج القطاعي اللاممركزي	44995.88
أشغال الجناح الصحي بمدرسة مسيليتي الطيب	البرنامج القطاعي اللاممركز	187305.07
أشغال الجناح الصحي بمدرسة بوطاجين عابد	البرنامج القطاعي اللاممركز	64817.41

أشغال الجناح الصحي بمدرسة أوريدة مداد	البرنامج القطاعي اللاممركز	243408.67
أشغال الجناح الصحي بمدرسة مغيزرو محمد	البرنامج القطاعي اللاممركز	345285.91
تهيئة وإعادة تأهيل المؤسسات التربوية للطور الإبتدائي مع التدفئة والتكييف (أشغال الكتامة) مدرسة الأمير عبد القادر	البرنامج القطاعي اللاممركز	28444.10
تهيئة وإعادة تأهيل المؤسسات التربوية للطور الإبتدائي مع التدفئة والتكييف (أشغال الكتامة) مدرسة بوطاجين عابد	البرنامج القطاعي اللاممركز	20730.64
تهيئة وإعادة تأهيل المؤسسات التربوية للطور الإبتدائي مع التدفئة والتكييف (أشغال الكتامة) مدرسة مغيزرو محمد	البرنامج القطاعي اللاممركز	31873.72
تهيئة وإعادة تأهيل المؤسسات التربوية للطور الإبتدائي مع التدفئة والتكييف (أشغال الكتامة) مدرسة بن دلة جيلالي	البرنامج القطاعي اللاممركز	628.64
تهيئة وإعادة تأهيل المؤسسات التربوية للطور الإبتدائي مع التدفئة والتكييف (أشغال الكتامة) مدرسة قناوي عدة	البرنامج القطاعي اللاممركز	17283.24
تكاليف المراقبة التقنية CTC لتهيئة وإعادة تأهيل المؤسسات التربوية للطور الإبتدائي مع التدفئة والتكييف	البرنامج القطاعي اللاممركز	93600.00
تهيئة 180/44 محل مهني بلدية جديوية	ميزانية الولاية	8964667.46
المجموع		99797982.69

المصدر: إحصائيات مقدمة من بلدية جديوية، ولاية غليزان.

يوضح الجدول أعلاه المشاريع المنتهية في بلدية جديوية للسنة المالية 2023، حيثُ تنوعت مصادر التمويل بين ميزانية البلدية، وصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، وميزانية الولاية، ودعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية، والبرنامج القطاعي اللاممركز. ومن هذه المشاريع مايلي: تجهيز مقر البلدية، تهيئة حضيرة البلدية، إقتناء مواقف الحافلات، تهيئة مقاطع من الطرق والأرصفة بجديوية مركز، أشغال التهيئة بحي 12 مسكن بشارع عالم عبد الرحمن، تجديد شبكة التطهير بحي رقيق، الدراسة والمتابعة لمشروع إنجاز قسمين للتوسيع بمدرسة الشهيد بن ساحة بوزيان بلدية جديوية، تهيئة المدرسة الإبتدائية تومي عبد القادر، ومساليتي الطيب، وبن دلة جيلالي ومدرسة بازعواد (الكتامة، الأشغال المختلفة، الجناح الصحي).

وللتفصيل أكثر في الجدول (أُنظر الملحقين رقم 12 و 13).

2) المشاريع المغلقة[1]:

جدول رقم (06): المشاريع المغلقة لبلدية جديوية خلال السنة المالية 2023

عنوان المشروع	مصدر التمويل	مبلغ العملية
إعادة تأهيل قاعة العلاج بالهواورة	دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلديات	3355000.00
تهيئة وتغطية ب 03 طبقات للطرق الفرعية بدوار الرهايم بلدية جديوية	دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلديات	9250000.00
التهيئة الحضرية بحي فايز عابد (الطرق والأرصفة)	دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلديات	13584000.00
دراسة شبكة الصرف الصحي بدواوير أولاد سيدي أعمر، أولاد عائشة، أولاد بلخير، الدوايدية، الهواورة والسبايعية	ميزانية البلدية	1094800.00
تجديد مقاطع شبكة الصرف الصحي عن أحياء مدينة جديوية (شارع بالج عبد القادر، مصطفى محمد، بوعبدي تازغات، بوقطاية عابد)	دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلديات	10990000.00
تدعيم الإنارة العمومية بالمصابيح المقتصدة للطاقة LED بدواوير أولاد بلخير، أولاد عائشة، الهواورة، الدوامة، الحلايمية، القناديز، العزة، السبايعية.	دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلديات	4016000.00
تجديد وتوسيع شبكة المياه الصالحة للشرب بدوار السبايعية والسلايلية 01 بلدية جديوية	دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلديات	13165000.00
إنجاز التدفئة بغاز البروبان بمدرسة الشهيد سي زغلول بلدية جديوية (منطقة ظل)	مخطط التنمية البلدية	2320236.00
إنجاز قسمين للتوسيع بمدرسة الشهيد بن ساحة بوزيان بلدية جديوية	مخطط التنمية البلدية	8039969.15
صيانة وإصلاح الطرقات الحضرية بجديوية مركز	مخطط التنمية البلدية	1589361.54
دراسة ومتابعة إنجاز مطعم مدرسي 100 وجبة مع تجهيزه بمدرسة بازعواد بدوار التوارس (منطقة ظل)	مخطط التنمية البلدية	3102898.94
المجموع		70507265.63

المصدر: إحصائيات مقدمة من بلدية جديوية، ولاية غليزان.

وللتفصيل أكثر (أُنظر الملحقين رقم 08 و 09)

[1]- **مقابلة مباشرة مع السيد س. ع، الأمين العام لبلدية جديوية**، مقر مؤسسة بلدية جديوية، ولاية غليزان، يوم 04ماي 2024، على الساعة 11:15.

3) المشاريع قيد الإجراءات الإدارية[1]:

جدول رقم (07): المشاريع قيد الإجراءات الإدارية لبلدية جديوية خلال سنة 2023

عنوان المشروع	مصدر التمويل	مبلغ العملية
اِقتناء سيارة مصلحة	ميزانية البلدية	3400000.00
إنجاز طريق اِجتنابي لربط الشوارع باك أحمد، مختلف اخوان شايب بوراس وحي وهبة بوعبد الله من الجهة الجنوبية (حصة دراسة)	ميزانية البلدية	939758.42
المجموع		4339758.42

المصدر: إحصائيات مقدمة من مقر مؤسسة بلدية جديوية، ولاية غليزان.

وللتفصيل أكثر (أُنظر الملحق رقم14).

4) المشاريع غير منطلقة[2]:

جدول رقم (08): المشاريع غير المنطلقة لبلدية جديوية خلال سنة 2023

عنوان المشروع	مصدر التمويل	مبلغ العملية
إنجاز توسعة لحضانة (حصة دراسة ومتابعة، حصة إنجاز)	ميزانية البلدية	4000000.00
إنجاز قاعة للرياضات بنهج فغول محمد (حصة دراسة ومتابعة)	ميزانية البلدية	800000.00
دراسة ومتابعة وإنجاز دار حضانة	ميزانية البلدية	883256.85
دراسة وإنجاز سوق جواري بمركز جديوية	ميزانية البلدية	343460.00
المجموع		6026716.85

المصدر: إحصائيات مقدمة من مقر مؤسسة بلدية جديوية، ولاية غليزان.

وللتفصيل أكثر (أُنظر الملحق رقم14).

[1]- **مقابلة مع السيد س. ع، الأمين العام لبلدية جديوية**، مقر بلدية جديوية، ولاية غليزان، يوم 04ماي 2024، على الساعة 11:20.

[2]- **مقابلة مع السيد س. ع، الأمين العام لبلدية جديوية**، مقر بلدية جديوية، ولاية غليزان، يوم 04ماي 2024، على الساعة 11:25.

5) المشاريع المتوقفة:

الجدول رقم (09): يوضح المشاريع المتوقفة لبلدية جديوية خلال سنة 2023

عنوان المشروع	مصدر التمويل	مبلغ العملية
أشغال ترميم مدرسة سي زغلول –الكتامة، الأشغال المختلفة، الجناح الصحي)	البرنامج القطاعي اللاممركز	766368.25
التشخيص التقني ل 24 مسكن أولاد العربي بلدية جديوية	ميزانية البلدية	655143.55
المجموع		1421511.80

المصدر: إحصائيات مقدمة من مقر مؤسسة بلدية جديوية، ولاية غليزان.

وللتفصيل أكثر (أُنظر الملحق رقم 14).

جدول يتضمن وضعية البرامج التنموية المسجلة بالحساب الإداري للسنة المالية 2023:

6) المشاريع في طور الإنجاز[1]:

جدول رقم (10): يوضح المشاريع في طور الإنجاز لبلدية جديوية خلال سنة 2023

عنوان المشروع	مصدر التمويل	مبلغ العملية
أشغال تهيئة وتوسيع محل إلى مطعم بمدرسة الشهيد كبير محمد	دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية	3928000.00
إنجاز 04 منشآت خرسانية بدوار أولاد سيدي اعمر	دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية	11807000.00
تهيئة الأرصفة بمحيط المؤسسات التربوية: متوسطة الشهيد طويل عابد	ميزانية البلدية	8400000.00
تهيئة الطرق الحضرية بحي صحيح امحمد الشطر 3	ميزانية البلدية	11000000.00
إنجاز خوان مائي بسعة 500 م^3 بدوار أولاد سيدي اعمر (حصة دراسة)	ميزانية البلدية	1500000.00
تجديد مقاطع شبكة الصرف الصحي بكل من شارع شريفي بلعباس، حي كحلاوي بوعبد الله، حي شايب بوراس	ميزانية البلدية	7800000.00
إقتناء شاحنة لرفع القمامات المنزلية	ميزانية البلدية	16500000.00

[1]- **مقابلة مع السيد س. ع، الأمين العام لبلدية جديوية**، مقر بلدية جديوية، ولاية غليزان، يوم 04ماي 2024، على الساعة 11:30.

إقتناء دراجة	ميزانية البلدية	300000.00
إنجاز ملعب جواري بالعشب الإصطناعي بالدوايدية	ميزانية البلدية	10000000.00
إقتناء شاحنة ذات صندوق قلاب لرفع القمامات	ميزانية البلدية	7367000.00
المجموع		78602000.00

المصدر: إحصائيات مقدمة من مقر مؤسسة بلدية جديوية، ولاية غليزان.

وللتفصيل أكثر (أُنظر الملحق رقم 15).

خلاصة الفصل الثالث:

رغم الإمكانيات و الإستقلالية المالية والشخصية التي تتمتع بها بلدية جديوية إلاَّ أنَّها لم تحقق تنمية محلية فعلية للبلدية، وكما أنَّ أغلب المشاريع والأعمال والمخططات التي تضعها في برنامج التنمية المحلية تبقى مدة طويلة جدًا قيد الإنجاز وهذا ربما يرجع إلى التهاون وإهمال البرنامج الذي هو قيد التنفيذ وعدم المراقبة المستمرة له ، كما أنّ البرامج نفسها تتكرر كل عام ولا يوجد أي مشروع جديد محقق لتنمية محلية ولا حتى مستدامة.

كما يتوجب على الجماعات المحلية التدخل من أجل تحقيق التنمية المحلية، وذلك عن طريق إقتراح مشاريع وبرامج تمول من عدة مصادر هي: المخططات البلدية للتنمية والمخطط القطاعي غير الممركز والصندوق المشترك للجماعات المحلية ومن التمويل الذاتي، إذْ نجد بلدية جديوية اِعتمدت على المخطط البلدي للتنمية بنسبة كبيرة جدًا خلال الفترة مابين 2010- 2024.

الخاتمة

الخاتمة:

تعد الجماعات المحلية أحد أهم أساليب تنظيم الدولة وتكريس اللامركزية في عملية تحقيق التنمية المحلية فهي هيئات ناشطة وفعالة تسعى إلى تحقيق أهداف وبرامج التنمية المحلية، حيث تمثل الواجهة الأولى للحكومة المحلية والتواصل المباشر مع المواطنين. يتوجب على هذه الجماعات العمل على تطوير استراتيجيات وبرامج تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة حياة المواطنين في المناطق التي تخدمها.

من أبرز دور الجماعات المحلية في هذا السياق، تعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرارات المحلية، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، وتوفير البنية التحتية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تعزيز الاستدامة البيئية وتنمية المهارات والقدرات المحلية.

دور الجماعات المحلية حاسم في تحقيق التنمية المحلية، حيث تعتبر واجهة حكومية مباشرة للمواطنين. تلعب هذه الجماعات دوراً أساسياً في تنفيذ السياسات والبرامج التي تهدف إلى تحسين جودة الحياة في المجتمعات المحلية. وتشمل مهامها توفير البنية التحتية الأساسية، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، وتشجيع المشاركة المدنية، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحماية البيئة.

تتطلب جهود تحقيق التنمية المحلية تعاونًا فعالًا بين الجماعات المحلية والجهات الحكومية الأخرى، بالإضافة إلى تعزيز التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء الدوليين. ويمكن أن تكون الابتكارات في إدارة الموارد وتنفيذ السياسات والبرامج مفتاحًا لتعزيز التنمية المحلية المستدامة.

لذلك، يجب على الجماعات المحلية العمل بشكل متكامل مع مختلف الشركاء المحليين والدوليين، وضمان تخصيص الموارد بشكل فعال وفقاً لأولويات التنمية المحلية، وتبني الابتكار والإبداع في تطوير الحلول والبرامج التي تلبي احتياجات المجتمع المحلي، وهذا من شأنه أن يسهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

ومنه، تمَّ إثبات صحة الفرضية الرئيسية التي تقول أنَّ: " تتمكن بلدية جديوية في أداء دورها التنموي بفعالية في مختلف المجالات بصفة فعلية ورسمية,

وعليه، تمَّ إثبات صحة الفرضيات الجزئية التي تبين أنَّ:

- "تعتمد بلدية جديوية على مبدأ الشفافية لتعزيز المشاركة المجتمعية بما يؤثر ايجابيا على قراراتها".
- "يرتبط تحقيق التنمية المحلية ببلدية جديوية بتوفير الآليات المادية والبشرية والقانونية".
- "تساهم الموارد المالية المحلية لبلدية جديوية في تحقيق مشاريعها التنموية".

نتائج الدراسة:

- يجب توفير الموارد المالية الكافية للجماعات المحلية حتى تقوم بوظائفها ومهامها وتحقق التنمية المحلية

- تعاني التنمية المحلية مجموعة من المعوقات في مختلف الجوانب، وهذه المشاكل تحد من فعالية وكفاءة التنمية؛

- الجماعات المحلية تحتاج إلى الإستقلالية أكثر في تسيير شؤونها ويجب وضع قوانين وقواعد واضحة في نظام الجماعات المحلية؛

- تهتم بلدية جديوية بتنمية مناطق الظل بالدرجة الأولى، وتسعى إلى التنمية الإجتماعية المحلية بالأكثر؛

- رغم ما تم إنجازه من مشاريع تنموية ونشاطات ببلدية جديوية والتي تمتعت بالإيجابية إلا أنَّ هناك تأخر كبير في بعض المشاريع المنجزة، كما أنه طغت المشاريع التنموية الإجتماعية بالأكثر عن تنمية الميادين الأخرى في البلدية.

الإقتراحات والتوصيات:

- ❖ تعزيز التعاون والتنسيق بين الجماعات المحلية والحكومة المركزية لضمان توجيه الموارد والدعم اللازمين لتحقيق أهداف التنمية المحلية.
- ❖ تعزيز مشاركة المواطنين والمجتمع المدني في صنع القرارات المحلية من خلال تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة.
- ❖ تعزيز دور المرأة والشباب في العمل السياسي والاجتماعي لتعزيز التنمية المحلية المستدامة.

- ❖ تعزيز التدريب والتطوير للكوادر العاملة في الجماعات المحلية لزيادة فعاليتها في تحقيق التنمية المحلية.
- ❖ تشجيع الابتكار والريادة في تطوير الحلول المحلية لمشاكل التنمية المحلية.
- ❖ تعزيز التواصل والتبادل الخبرات بين الجماعات المحلية على المستوى الوطني والدولي للاستفادة من التجارب الناجحة في مجال التنمية المحلية
- ❖ الإعتماد على الكفاءات الموجودة في بلدية جديوية لتسيير عملية التنمية؛
- ❖ يجب عدم التماطل والتهاون في إنجاز المشاريع والأعمال في بلدية جديوية، حيثُ يتم إنجازها في وقتها المحدد لها وبنزاهة ودقة من طرف جميع المسؤولين.
- ❖ وضع الوقوف على الواقع الإقتصادي والإجتماعي بالمناطق النائية وعديمة التنمية ومحاولة تحسين الإطار المعيشي لها، وهذا ما ركزت عليه بلدية جديوية في مخططاتها التنموية الأخيرة بمناطق الظل من خلال تنمية الجانب الإجتماعي لها.
- ❖ توجيه الاستثمارات نحو المشاريع التي تسهم في تعزيز التنمية المحلية وتحسين جودة حياة السكان في المناطق الريفية والحضرية.
- ❖ تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والبحثية لتطوير الحلول الابتكارية لمشاكل التنمية المحلية.

باختصار، يمكن تحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال تعزيز دور الجماعات المحلية وتمكينها من تحقيق أهداف التنمية على المستوى المحلي.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): المخططات البلدية للتنمية.P.C.D

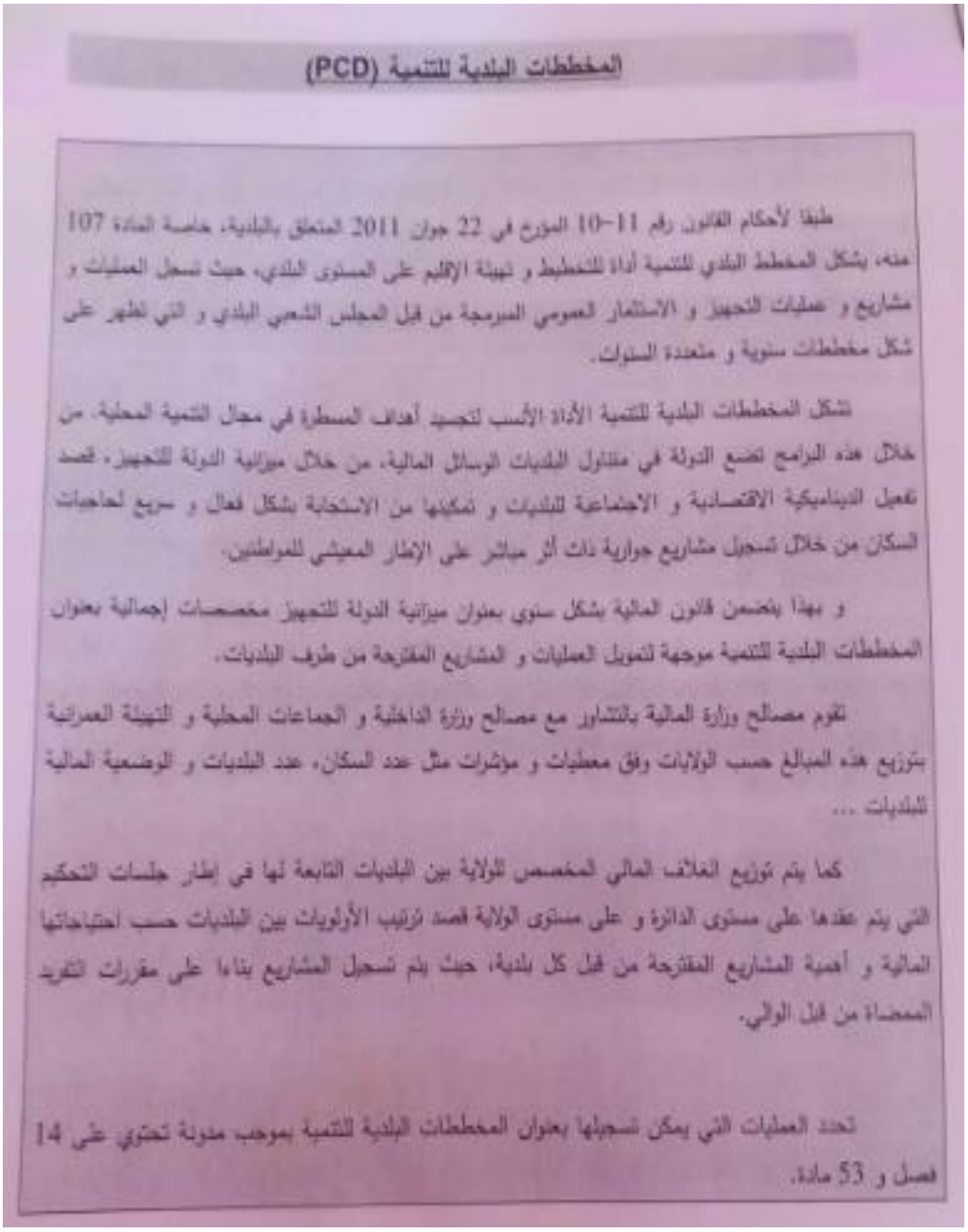

المخططات البلدية للتنمية (PCD)

طبقا لأحكام القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، خاصة المادة 107 منه، يشكل المخطط البلدي للتنمية أداة للتخطيط و تهيئة الإقليم على المستوى البلدي، حيث تسجل العمليات و مشاريع و عمليات التجهيز و الاستثمار العمومي المبرمجة من قبل المجلس الشعبي البلدي و التي تظهر على شكل مخططات سنوية و متعددة السنوات.

تشكل المخططات البلدية للتنمية الأداة الأنسب لتجسيد أهداف المسطرة في مجال التنمية المحلية، من خلال هذه البرامج تضع الدولة في متناول البلديات الوسائل المالية، من خلال ميزانية الدولة للتجهيز، قصد تفعيل الديناميكية الاقتصادية و الاجتماعية للبلديات و تمكينها من الاستجابة بشكل فعال و سريع لحاجيات السكان من خلال تسجيل مشاريع جوارية ذات أثر مباشر على الإطار المعيشي للمواطنين.

و بهذا يتضمن قانون المالية بشكل سنوي بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز مخصصات إجمالية بعنوان المخططات البلدية للتنمية موجهة لتمويل العمليات و المشاريع المقترحة من طرف البلديات.

تقوم مصالح وزارة المالية بالتشاور مع مصالح وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية بتوزيع هذه المبالغ حسب الولايات وفق معطيات و مؤشرات مثل عدد السكان، عدد البلديات و الوضعية المالية للبلديات ...

كما يتم توزيع الغلاف المالي المخصص للولاية بين البلديات التابعة لها في إطار جلسات التحكيم التي يتم عقدها على مستوى الدائرة و على مستوى الولاية قصد ترتيب الأولويات بين البلديات حسب احتياجاتها المالية و أهمية المشاريع المقترحة من قبل كل بلدية، حيث يتم تسجيل المشاريع بناءا على مقررات التقييد الممضاة من قبل الوالي.

تحدد العمليات التي يمكن تسجيلها بعنوان المخططات البلدية للتنمية بموجب مدونة تحتوي على 14 فصل و 53 مادة.

الشكل رقم (02): الخريطة التاريخية لولاية غليزان

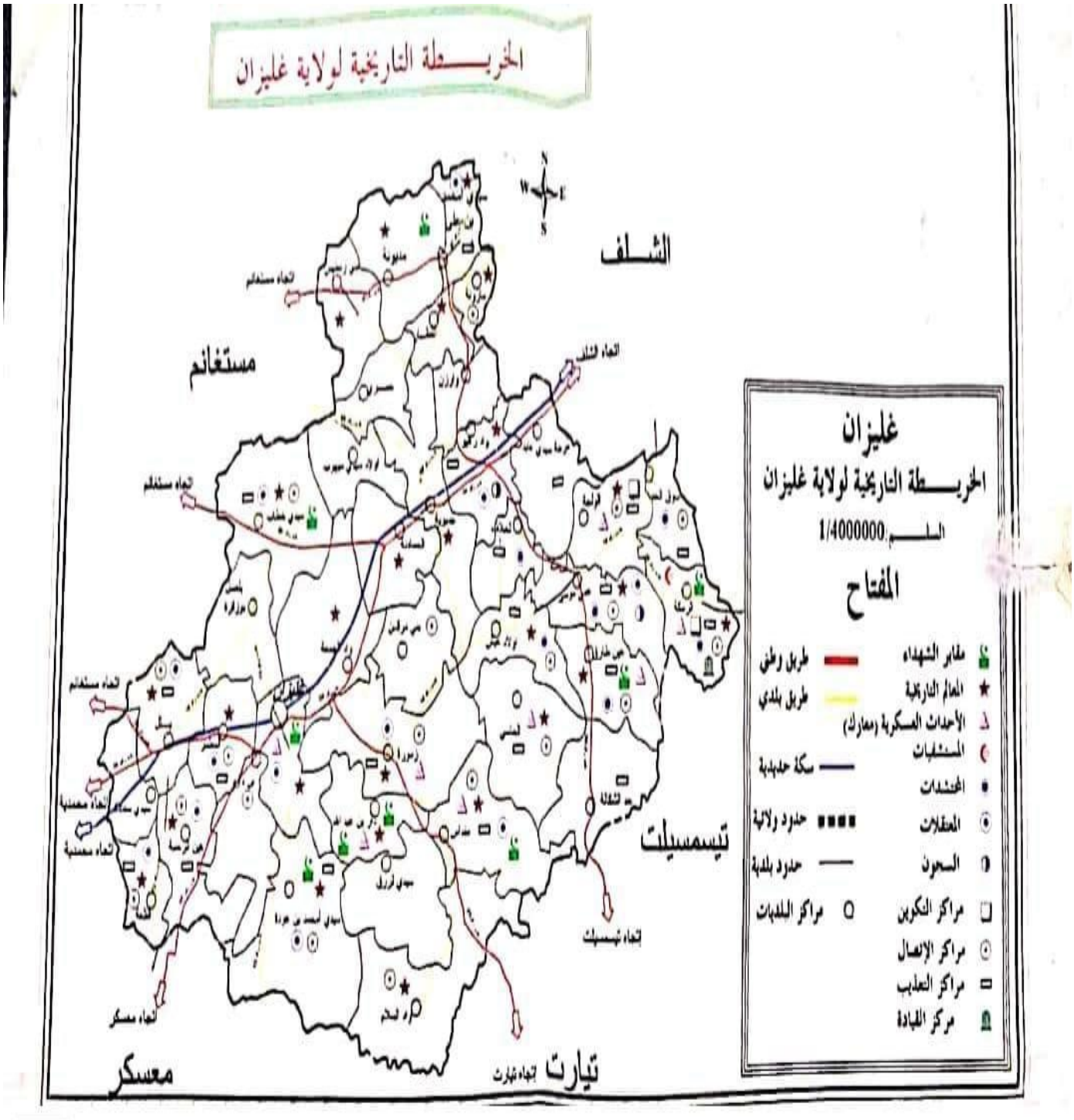

الشكل رقم (03): يوضح الهيكل التنظيمي الإداري الداخلي لبلدية جديوية بولاية غليزان

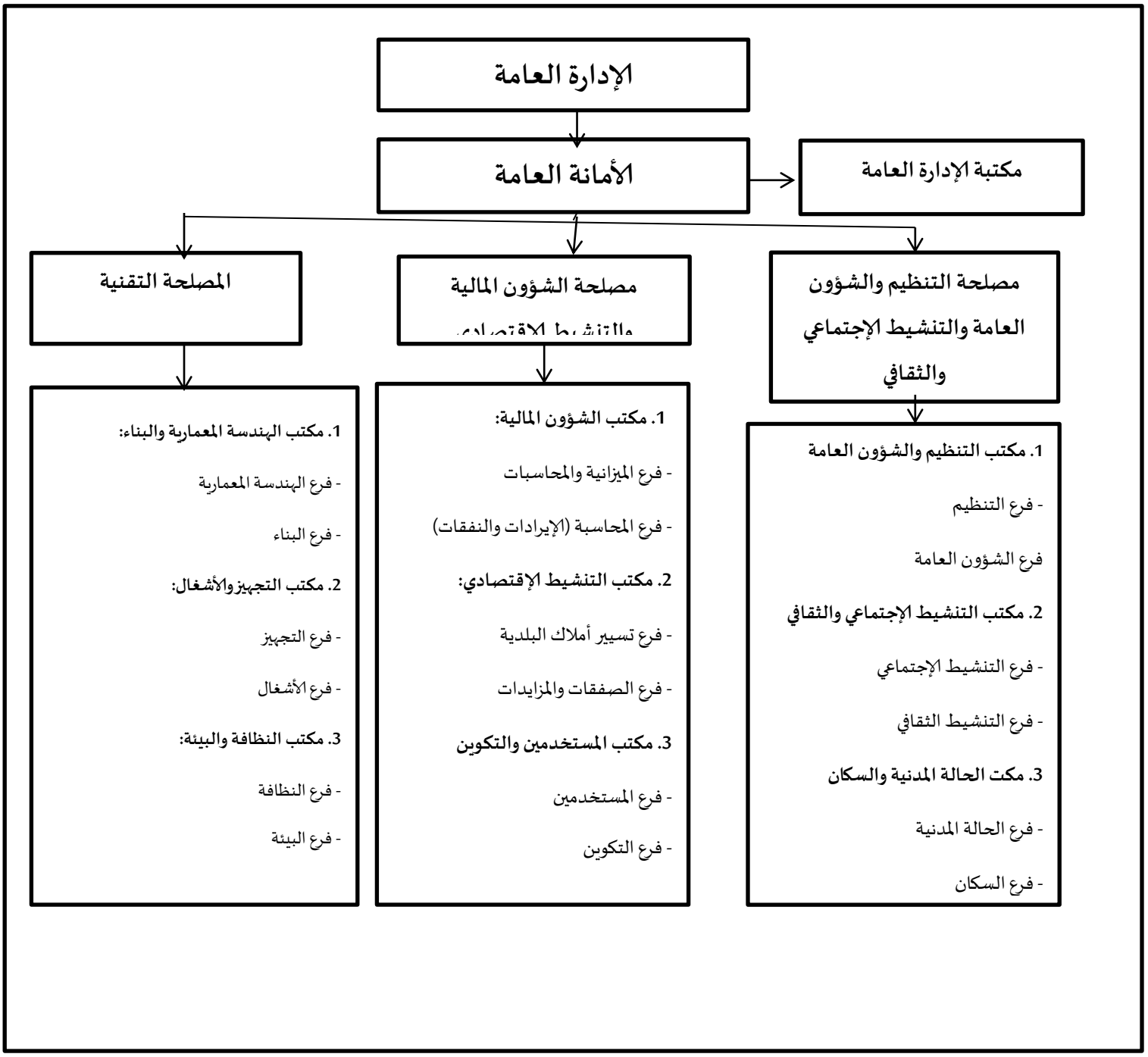

الشكل رقم (04): يوضح التنظيم الإداري لبلدية جديوية في ولاية غليزان

الشكل رقم (05): يوضح الهيكل التنظيمي لبلدية جديوية ولاية غليزان

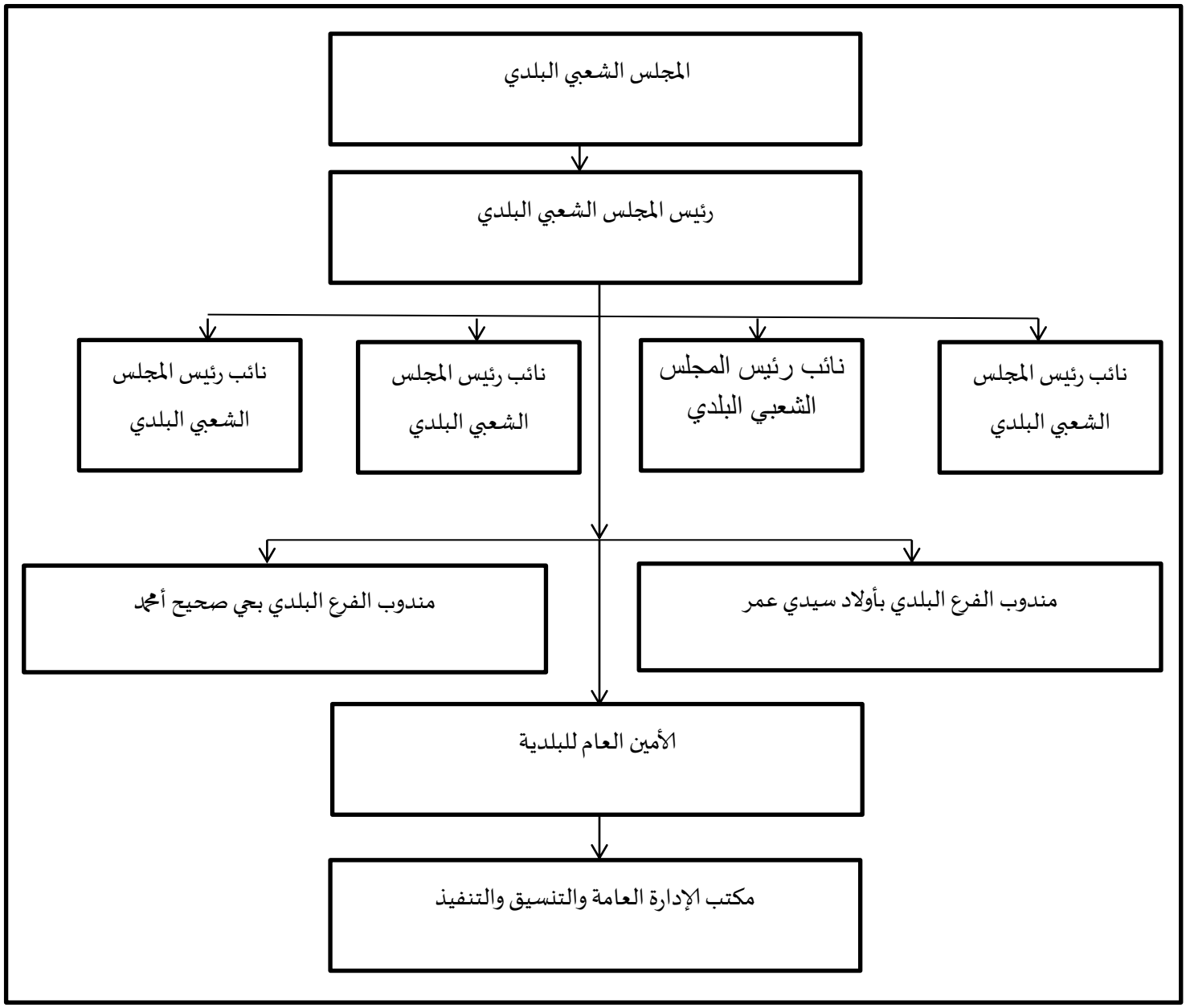

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

❖ الدساتير:

1. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حسب التعديل الأخير نوفمبر 2020، دار بلقيس، دار البيضاء- الجزائر.

❖ الكتب:

1. الخلايلة محمد علي، **الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن - بريطانيا- فرنسا دراسة تحليلية مقارنة**، (عمان: دار الثقافة، ط1، 2009).

2. الطهراوي هاني علي، **قانون الإدارة المحلية، الحكم المحلي في الأردن وبريطانيا**، (عمان: دار الثقافة، ط 1، 2004).

3. الطهراوي هاني علي، **القانون الإداري**، (عمان: دار الثقافة، 2006).

4. القبيلات حمدي، **القانون الإداري**، (الأردن: دار وائل للنشر، ط1، 2008).

5. أمل محمد سميرة، **التخطيط من أجل التنمية**، (مصر: المكتب الجامعي، 1996).

6. بوضياف عمار، **الوجيز في القانون الإداري**، (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، ط2، 2007).

7. بوضياف ، عمار، **شرح قانون البلدية**، (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، ط1، 2012).

8. بن حرف الله الطاهر، **النخبة المحلية في الجزائر، دراسة إجتماعية سياسية لآليات تشكيل الممثلين المحليين ، النخبة المحلية في ظل نظام الحزب الواحد 1962- 1989**، الجزء الأول، (الجزائر: 2011).

9. جعفر أنس قاسم، **أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 1988).

10. خالد علام أحمد، شعبان عبد العظيم عبد الغني، **العمران و الحكم محلي في مصر**، (مصر: مكتبة الانجلو المصرية، 2000).

11. زغدود علي، **نظام الأحزاب السياسية في الجزائر**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية).

12. زويلف حسن، **التنمية الإدارية و الدول النامية**، (الأردن: دار محمد لاوي، 1993).

13. سعودي محمد العربي، **المؤسسات المركزية و المحلية في الجزائر- الولاية البلدية 1962- 1516**، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2006).

14. سليمان الطماوي، **النظرية العامة للقرارات الإدارية**، (القاهرة: دار الفكر العربي، الطبعة الثالثة، 1966).

15. سليمان حمدي القبيلات، **مبادي الإدارة المحلية وتطبيقاتها في المملكة الأردنية الهاشمية**، (الأردن: وائل للنشر التوزيع، 2010).

16. سمارة الزغبي خالد، **تشكيل المجالس المحلية و أثره على كفايتها في نظم الإدارة المحلية دراسة مقارنة المملكة المتحدة - فرنسا-يوغسلافيا الأردن**، (الأردن: مكتبة دار الثقافة، ط3 ، 1993).

17. شيهوب مسعود، **أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام البلدية والولاية في الجزائر**، (ديوان المطبوعات الجزائرية، سنة 1986).

18. صلاح الدين فوزي، **المنهجية في إعداد الرسائل والأبحاث القانونية**، (دار النهضة العربية، بدون طبعة، 2006/2007).

19. طاشمة بومدين، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب القضايا و إشكاليات**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011).

20. عبد الحميد عبد المطلب، **التمويل المحلي و التنمية المحلية**، (مصر: الدار الجامعية، 2001).

21. عبيد الخضر، **التنظيم الإداري للجماعات المحلية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 2015).

22. عبد الوهاب بن بوضياف، **معالم لتسيير شؤون البلدية**، (الجزائر، عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، سنة 2014).

23. علاء الدين عشي، **مدخل القانون الإداري، التنظيم الإداري**، الجزء الأول، (الجزائر، عين مليلة: دار النهضة، سنة 2003).

24. عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الإداري**، (الجزائر: دار ريحانة، بدون تاريخ للنشر).

25. عمار عوابدي، **دروس في القانون الإداري**، (قالمة: الطبعة الثالثة، سنة 1990).

26. عمار عوابدي، **القانون الإداري، النظام الإداري**، الجزء الأول، (ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، 2008).

27. عوابدي عمار، **القانون الإداري، النظام الإداري**، الجزء الأول، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2005).

28. فراج عز الدين، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي وتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي**، (مصر: دار الفكر العربي، 1986).

29. قاسم جعفر أنس، **أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 1988).

30. قاسم جعفر، محمد أنس، **ديمقراطية الإدارة المحلية والإشتراكية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية).

31. كامل محمد سميرة، **التخطيط من أجل التنمية**، (مصر: المكتب الجامعي، 1996).

32. لباد ناصر، **القانون الإداري، التنظيم الإداري**، الجزء الأول، (الجزائر: ط3، 2014).

33. محمد الصغير بعلي، **القانون الإداري**، (الجزائر، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع،2004).

34. محمد الصغير بعلي، **قانون الإدارة المحلية**، (الجزائر، عنابة: دار العلوم والنشر، سنة 2004).

35. محمود محدي، **الإتجاهات المعاصرة في نظم الإدارة المحلية دراسة مقارنة**، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2017).

36. محمد عبد القادر عطية عبد القادر، **إتجاهات حديثة في التنمية**، (مصر : الدار الجامعية، 2000).

37. محمد غنيم عثمان، **مقدمة في التخطيط التنموي والإقليمي**، (عمان: دار صفاء، ط1، 2009).

38. مسعد الفاروق حمودة، **التنمية والمجتمع مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية**، (مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2001).

39. مصطفى خاطر أحمد، **تنمية المجتمعات المحلية - الإتجاهات المعاصرة الإستراتيجيات، بحوث العمل وتشخيص المجتمع**، (مصر: المكتب الجامعي الجديد، 2005).

40. موريس تخلة، **الوسيط في شرح قانون البلديات**، (لبنان: منشورات الجلسي الحقوقية، ط1، 1998).

❖ **المقالات من مجلات**

1. بسمة عولمي،" تشخيص نظام الإدارة المحلية و المالية المحلية في الجزائر"، **مجلة اِقتصاديات شمال إفريقيا**، عدد 04، جامعة باجي مختار، عنابة، (2010).

2. سي فضيل الحاج، حيتالة معمر، بن عطة محمد، "إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات"، **المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة**، العدد 09، (جانفي2017).

3. كويحل فاروق، دردیش أحمد، التنمية المحلية بين المعيقات الإجتماعية والمعيقات السوسيوثقافية.

4. لخضر مرغاد، " الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 04، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2005).

5. مسعود شيهوب، "الجماعات المحلية بين الرقابة والاستقلال"، مجلة مجلس الدولة، ،2003 عدد،03

6. نصرالدين مصطفى، "الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر"، **مجلة الباحث**، عدد 2012.

7. واضح فواز، بوسالم أبوبكر، عبد الباسط عبد الصمد، "مساهمة البلدية في نجاح برامج التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة اِقتصاديات المال والأعمال، (مارس 2018).

❖ المذكرات والرسائل الجامعية

1. اِبتسام. عميور، **نظام الوصاية الإدارية ودورها في ديناميكية الأقاليم**، رسالة ماجيستير، (جامعة: قسنطينة1، كلية الحقوق، سنة 2013).

2. أحمد. سي يوسف، **تحولات اللاَّمركزية في الجزائر حصيلة و آفاق**، رسالة ماجيستير، (جامعة: مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق، فرع تحولات الدولة، سنة 2013).

3. . العقريب بونوة، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية حالة بلدية القليعة**، مذكرة ماستر، (جامعة قسنطينة 3، معهد تسيير التقنيات الحضرية، قسم تسيير المدن والتعمير، سنة 2015).

4. بدة عيسى، **مالية البلدية و اِنعكاساتها على التنمية المحلية دراسة حالة بلدية عين الريش و ولاية المسيلة (2001-2007)**، رسالة ماجستير، (جامعة: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2007- 2008).

5. بلخيرمحمد، **التنمية المحلية و انعكاساتها الاجتماعية دراسة ميدانية لولاية تمنراست**، رسالة ماجستير، (جامعة: الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2004 - 2005).

6. جعفري عبد الرزاق، **التنمية المحلية في ظل الاصلاحات السياسية والاقتصادية دراسة حالة ولاية برج بوعريريج 2000- 1988**، رسالة ماجستير، (جامعة: الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جوان 2002).

7. حاج أحمد أمحند، معوقات التنمية المحلية في الجزائر وآليات تفعيلها 2010- 2014 دراسة حالة بلدية فناية الماثن بولاية بجاية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، (جامعة: مولود

معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، 2014 – 2015).

8. حسن يخلف، **دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية: دراسة حالة ولاية بسكرة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العالقات الدولية، (جامعة: محمد خيضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة و إدارة إقليمية، 2014).

9. حمد خشمون، **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة**، رسالة دكتوراه، (كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، سنة 2011).

10. خيضر خنفري، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر و اقع و آفاق**، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، (كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر جامعة الجزائر 03، 2011).

11. سعيدي شيخ، **الدور التنموي للجماعات المحلية بالجزائر على ضوء التعددية السياسية**، أطروحة دكتوراه في القانون العام، (جامعة: جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، كلية الحقوق، السنة الجامعية 2006/2007).

12. شويح بن عثمان، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية دراسة حالة البلدية**، رسالة ماجيستير، (جامعة: أبى بكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سنة 2011).

13. عبد القادر لمير، **الضرائب المحلية و دورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية دراسة تطبيقية لميز انية بلدية أدرار**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، (جامعة: وهران، كلية العلوم الإقتصادية، 2014).

14. عتيقة جديدي، **إدارة الجماعات المحلية في الجزائر بلدية بسكرة نموذجا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، (جامعة: محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2013).

15. عزوزي عبد المالك، عياشي لخضر، **النظام القانوني لرئيس المجلس الشعبي البلدي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، (جامعة: 08 ماي 1945، كلية الحقوق، سنة 2007/2008).

16. لطيفة عشاب، **النظام القانوني للبلدية في الجزائر**، مذكرة ماستر أكاديمي، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة ،2013).

17. محمد الطاهر غزيز، **آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر**، رسالة ماجيستير، (جامعة: قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، سنة 2011).

18. نور الدين يوسفي، الجباية المحلية و دورها في تحقق التنمية المحلية في الجزائر دراسة تقييميه للفترة 2008- 2000مع دراسة حالة البويرة ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الماستر في العلوم الاقتصادية، (جامعة: أحمد بوقره، بومرداس، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، فرع إقتصاديات المالية و البنوك، 2010).

19. هشام رضوان، **إشكالية الإستقرار السياسي والتنمية المحلية بالجزائر دراسة لمديرية الموارد المائية بولاية ورقلة**، مذكرة ليسانس، (جامعة: قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، سنة 2013).

20. ونية رابح، أشرف رضا، **معوقات التنمية المحلية دراسة ميدانية في ولاية سكيكدة**، رسالة ماجستير، (جامعة: قسنطينة، معهد علم الإجتماع، 1998- 1999).

❖ المؤسسات الرسمية:

1- مؤسسة بلدية جديوية، ولاية غليزان

❖ المواقع الإلكترونية

1. رضا شلالي، **نظام الإدارة المحلية و المالية في الجزائر**، في: http:\\
.#kanz_redha.blogspot.com/2013/01/normal_0_21_false_false_fr_x_none_25 47.html

❖ المحاضرات العامة التي تلقى في الندوات أو الملتقيات ، والحصص التلفزيونية والإذاعية والأشرطة الوثائقية

1. **المطبوعة الخاصة بالملتقى الوطني حول الشيخ الرماني وأعالم غليزان.**

2. بن سماعين، وسيلة السبتي، **التمويل المحلي للتنمية المحلية نماذج من اقتصاديات الدول النامية**، الملتقى الدولي حول سياسيات التمويل و أثارها على الإقتصادية و المؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (يومي 22-21 نوفمبر 2006).

3. ريحي كريمية، بركان زهية، دراسة بعنوان: **وضع ديناميكية جديدة لتفعيل دورالجماعات المحلية في التنمية مر اقبة ميزانية الجماعات المحلية**، الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الإقتصادية، الجزائر، جامعة سعد دحلب، البليدة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، (سنة 2007).

4. نصر الدين بن طيفور، محاضرة بعنوان : **إستقلالية الجماعات المحلية كركن أساسي للتنمية المحلية**، الملتقى الدولي حول التنمية المحلية و الحكم الراشد، جامعة: مصطفى إسطنبولي، معسكر، (يومي 26 و 27 من شهر أبريل 2005).

❖ **الكتب الأجنبية**

1. A. Mahiou, **cours d'institutions administratives**, 2ème éd, OPU, Alger, 1990.

2. Claude callot, **les institutions d'Algérie durant la période coloniale (1830 - 1962)**, OPU, 1987.

3. Messaoud Mentri, **L'administration En Question, Réflexion Sur Administration Administrés**, Opu, Alger, 1988.

قائمة المُحتويات

قائمة المُحتويات:

العُنوان	الصفحة
الإهداء	
شُكروعِرفان	
خُطة الدراسة	
قائمة الجداول والأشكال	
مُلخص الدراسة	
مُقدِّمة	01
الإشكالية	02
الأسئلة الفرعية	02
فرضيات الدراسة	03
أهمية الموضوع	04
أهداف الدراسة	04
أسباب اِختيار الموضوع	05
منهجية الدراسة	05
إقترابات الدراسة	06
أدوات البحث العلمي	06
الدراساب السابقة	07
هيكلة الدراسة	10
الفصل الأوَّل: الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر	**13**
تمهيد	13
المبحث الأوَّل: الجماعات المحلية في الجزائر	**14**
تمهيد	14
المطلب الأوَّل: تعريف الجماعات المحلية في الجزائر	15
تعريف الجماعات المحلية	16
نشأة وتطور الجماعات المحلية	20
أهداف ووظائف الجماعات المحلية	26
أهداف الجماعات المحلية	26
وظائف الجماعات المحلية	28

المطلب الثاني: التنظيم الإداري للجماعات المحلية في الجزائر	30
نظام الجماعات المحلية بالجزائر من خلال التعديل القانوني الجديد "قانون البلدية رقم 11- 10"مؤرخ في 2011، و"قانون الولاية رقم 12- 07" مؤرخ في 2012	31
الولاية في التشريع الجديد 12- 07 مؤرخ في 28 ربيع الوَّل عام 1433 الموافق ل 21 فبراير 2012	32
تعريف الولاية في قانون 12- 07	32
أهداف الولاية	33
تعريف البلدية في قانون 11- 10 المؤرخ في 22 يونيو 2011	33
أهداف البلدية	33
هيئات البلدية	34
تشكيل المجلس الشعبي البلدي	35
صلاحيات المجلس الشعبي البلدي	35
الأجهزة وهياكل الرقابة التابعة للجماعات المحلية	37
مهام وإختصاصات الجماعات المحلية	38
المبحث الثاني: التنمية المحلية في الجزائر	**41**
تمهيد	41
المطلب الأوَّل: التطور التاريخي للتنمية المحلية، وتعريفها	42
تعريف التنمية المحلية	42
بعض المفاهيم ذات الصلة بالتنمية	43
التطور التاريخي للتنمية المحلية	44
أهداف التنمية المحلية	46
مبادئ التنمية المحلية	47
المطلب الثاني: أنواع التنمية المحلية، وخصائصها، وأسسها	48
أنواع التنمية المحلية	48
خصائص التنمية المحلية	51
أسس التنمية المحلية	53
خلاصة الفصل الأوَّل	55
الفصل الثاني: دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر	**57**

تمهيد	57
المبحث الأوَّل: الجماعات المحلية فاعل أساسي في التنمية المحلية	**59**
تمهيد	59
المطلب الأوَّل: دور الولاية في مجال التنمية المحلية، وعوامل نجاحها، ومعوقاتها	60
معوقات التنمية المحلية، وعوامل نجاحها في الولاية	62
معوقات التنمية المحلية في الولاية	62
عوامل نجاح الولاية في مجال التنمية المحلية	67
المطلب الثاني: دور البلدية في مجال التنمية المحلية، وعوامل نجاحها، ومعوقاتها	72
معوقات، وعوامل نجاح البلدية في مجال التنمية المحلية	77
معوقات البلدية في مجال التنمية المحلية	77
عوامل نجاح البلدية في مجال التنمية المحلية	80
المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية جديوية في ولاية غليزان	**82**
تمهيد	82
المطلب الأوَّل: البناء الإقليمي لبلدية جديوية	83
بطاقة تعريفية عن بلدية جديوية	83
التعريف التاريخي لبلدية جديوية	83
الموقع الجغرافي لبلدية جديوية وحدودها	84
المطلب الثاني: التركيبة المالية والموارد الإقتصادية لبلدية جديوية	86
الجهاز التنظيمي لبلدية جديوية	86
الهيكل التنظيمي لبلدية جديوية	88
الهياكل القاعدية الإجتماعية ببلدية جديوية	88
خلاصة الفصل الثاني	91
الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول الأعمال المنجزة وغير المنجزة في مجال تحقيق التنمية المحلية في بلدية جديوية بولاية غليزان	**93**
تمهيد	93
المبحث الأوَّل: التنظيم الإداري والقانوني لبلدية جديوية	**94**
تمهيد	94
المطلب الأوَّل: الهيكل التنظيمي لبلدية جديوية، والأخطار المتعرضة لها	95
الهيكل التنظيمي لبلدية جديوية	95

الأخطار المتعرضة لها بلدية جديوية	106
المطلب الثاني: النصوص المرجعية المتعلقة بمخططات بلدية جديوية للتنمية المحلية	107
المرسوم رقم 73- 136 المؤرخ في 09 أوت 1973	107
المرسوم التنفيذي رقم 98- 227 المؤرخ في 13 جويلية 1998 والتعليمة الوزارية المشتركة المؤرخة في 03 ديسمبر 1975	108
قرار وزاري مشترك مؤرخ في 21 فبراير 2013	108
مضمون قانون مخططات البلدية للتنمية المحلية .P.C.D	108
المبحث الثاني: مخططات وأعمال بلدية جديوية في مجال تحقيق التنمية المحلية 2021- 2024	**110**
تمهيد	110
المطلب الأوَّل: مخططات وأعمال بلدية جديوية في مجال تحقيق التنمية المحلية 2021- 2024	111
الوضعية المالية والمادية للمشاريع الممولة في إطار مخططات تنمية البلدية (موقوفة إلى غاية 2021)	111
الأعمال المنجزة والمنتهية لبلدية جديوية 2021	112
وضعية مشاريع المخططات البلدية للتنمية .P.C.D (موقوفة إلى غاية 2023)	112
وضعية مشاريع صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية للسنة المالية 2023 (وضعية موقوفة بتاريخ 31 جانفي 2024)	114
حوصلة وضعية المشاريع المسجلة بميزانية البلديات (التمويل الذاتي) للسنة المالية 2023	114
وضعية المشاريع المسجلة بميزانية البلديات (البرامج القطاعية) للسنة المالية 2023 (وضعية موقوفة بتاريخ 31 مارس 2024)	115
وضعية المشاريع المسجلة بميزانية الولاية للسنة المالية 2023 (وضعية موقوفة بتاريخ 31 مارس 2024)	117
وضعية مشاريع دعم التنمية الإجتماعية والإقتصادية للبلديات للسنة المالية 2023 (وضعية موقوفة بتاريخ 31 مارس 2024)	117
وضعية المشاريع المسجلة بميزانية البلديات (التمويل الذاتي) للسنة المالية 2023 (وضعية موقوفة بتاريخ 31 مارس 2024)	118
وضعية مشاريع صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية للسنة المالية 2023	120

(وضعية موقوفة بتاريخ 31 مارس 2024)	
وضعية البرامج التنموية المسجلة بالحساب الإداري للسنة المالية 2023	121
المشاريع المنتهية في بلدية جديوية	122
المشاريع المغلقة	123
المشاريع قيد الإجراءات الإدارية	124
المشاريع غير منطلقة	124
المشاريع المتوقفة	125
المشاريع في طور الإنجاز	125
خلاصة الفصل الثالث	127
الخاتمة	129
النتائج الدراسة	130
الإقتراحات والتوصيات	131
قائمة الملاحق	134
قائمة المصادر والمراجع	140
قائمة المحتويات	151